



سلطنة عُمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن غالب بن موسى  
الكندي السعدي التروي

الجزء التاسع والستون

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م











سَلْطَنَةُ عُومَانِ  
وَزَارَةُ التَّرَاثِ الْقَوْمِيّ وَالثَّقَافَةِ

# المصنف

تأليف  
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي  
الستري النزوي

الجزء التاسع والعشرون

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م



بسم الله الرحمن الرحيم



## كلمة الحق

قد انتهى بعون الله وحسن توفيقه تحقيق ومراجعة الجزء التاسع  
والعشرين من كتاب المصنف \*

ويبحث هذا الجزء مسائل الوصى وما يجوز له وما لا يجوز ، وفي  
ألفاظ الوصايا وقبولها وردّها ، وفي الأجرة على الانفاذ وفيمن ، وجد له  
وصيتان أو وصيان ، وفيما يجوز فعله للوصى وما لا يجوز ، وفي ضمان  
الوصى اذا أّخر الانفاذ ، وفي الدعاوى بين الوصى والورثة ، وفي أحكام  
المواريث ، ومن يرث ومن لا يرث ، وفي ميراث الزوجات والمطلقات  
والأولاد ، وفي أحكام العصابات ، وفي الحجب ومعانى ذلك \*

والحمد لله رب العالمين \*

فى ٢٠ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ هـ ٢/٢/١٩٨٣ م

بقلم : سالم بن حمد بن سليمان الحارثى





## باب

### في الوصى الذى تجوز الوصاية اليه

ومن جامع أبى محمد : ولا يجوز للرجل أن يوصى الا الى ثقة مأمون غير متهم ، لأن النبى صلى الله عليه وسلم أمر بحفظ الأموال ، فلا يجوز أن يوصى الى من يخشى على المال منه ♦

#### \* مسألة :

وقال الله عز وجل : ( فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ) يعنى على الوصى وبرىء منه الميت ♦

قال أبو سعيد : قد قيل ذلك فى الديون والوصايا اذا أوصى الى ثقة، وأشهد ثقتين عند المكنة لذلك ♦

فى نسخة محمد بن المسبح :

وقال من قال : ان ذلك فى الوصية ، ولا يبرىء من الذين نسلم ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ، ولا يعذر الله مخادعا مقصرا ♦

قال أبو سعيد : وقد قيل : يرجى له السلامة ، ولو لم يخلف وفاء اذا كان دانيا بأداء ذلك غير مقصر ولا مخادع ♦

#### \* مسألة :

وعن أبى الحوارى : وكذلك فيمن يوصى الى غير ثقة ، وهو يرجو منه أن يقصى عنه ، وذلك أنه لم يجد ثقة يتوكل له ، هل تجوز وكالة هذا ؟

فأما الوصى فإذا كان من حقوق العباد فلا يبرىء الميت حتى تؤدي عنه ، كان الموصى اليه ثقة أو غير ثقة •

وأما ما كان من حقوق الله ، فإن كان آمينا يأمنه على ما حمّله ، ولم يجد ثقة فلا يكلف الله نفسا الا وسعها ، ونرجو أن يكون قد برىء ، أدى عنه أو لم يؤد ، إذا أمّنه وأشهد على ذلك البيّنة العادلة •

### \* مسألة :

وأما الذى لم يجد ثقة يوصى اليه ، وقد لزمته الوصية ، فأقل ما يخرج عندي الإجازة به والاكتفاء المأمون على مثل ما يفوضه اليه من الأمانة على مال الورثة والغرماء أنه لا يجعله في غير وجهه ، ولا يخونه وأنه يعمل فيه ما يحقق أن يعلمه ، ويسأل عما يجمله من ذلك الذى فوض اليه •

ولا يجوز عندي أن يوصى اليه فيما لا يأتى عليه •

ويجوز عندي أن يوصى اليه في حال الضرورة ، فيما يؤمن عليه ، ولو لم تكمل الثقة في أمره •

وإذا وجد المأمون على حسب ما وصفت لك أعجبنى أن يوصى اليه ، ويكون ذلك له وعليه عند الضرورة ، لأنه قد تقوم الحجة عندي بمعنى الأمانة والاطمئنان دون حجة الحكم عند الضرورة اليها ، وقد تقوم بها الحجة في معنى الاختيار ، فمن هنالك أحببت أن يكون ذلك له وعليه •

ولا أعلم الحجة تقوم معنى لغير المأمون له وعليه •

### \* مسألة :

وأما الوالدة التى ذكرت في أمر الوصية اليها من الوالد لما يرجو أنه

أوفر وأصلح ، فإذا لم تكن ثقة ولا مأمونة فلا يكون ذلك عندى من وجه  
الصالح له ، وأحب أن يدع الأمر بحاله إذا لم يجد ثقة ، لأننى أرجو له  
الله عند العدم أن لا يسأل عن ذلك ، وأخاف عليه إذا جعل الأمانة فى غير  
موضعها ، لأنه قيل عن النبى صلى الله عليه وسلم : « كفى من خيانة  
المرء أن يكون أميناً لخائن أو من يكون أمينه خائناً ومن لم يؤمن لحقته  
التهمة والخيانة » ♦

### \* مسألة :

وأما الذى لم يجد من يوصى اليه فى قضاء دينه الا بأجرة من ماله  
ودينه ، يحيط بماله وهو مريض بمنزلة من لا يجوز فعله فى ماله الا قضاء  
دينه ، ووصيته من الثلث ، فأخاف أن لا يكون له ذلك ، ولا يثبت من فعله  
على الغرماء ♦

وأحب له أن يقر بما يلزمه ويشهد عليه ، لأن ذلك يكون على حكام  
المسلمين القيام به بعده من مال الله ، وعلى كافة المسلمين ، وليس له هو أن  
يفعل مالا يجب له على سبيل الاختيار اذا كان المال محاطا به مستهلكا ،  
لأن ذلك بمنزلة فعله المحجور عليه عندى له ، والله أعلم ♦

### \* مسألة :

سئل عن رجل أوصى فجعل أن يطلب من يقيم له وصيته ، ولو طلب  
لوجد ؟

قال : عندى أنه غير سائئم فى ذلك اذا خالف الحق ، وأحسب أنه  
يخرج فى قول قومنا أن المتحرى سالم ، وأما فى قول أصحابنا فلا أعلم  
اختلافا أنه غير سالم بالتحري اذا خالف أصل ما يجب عليه ♦

❖ مسألة :

وقال : اذا شهد عند العامة أن فلانا وصى فلان جاز ذلك ولو لم يشهد بوصايته شاهدا عدل \*

❖ مسألة :

من الزيادة : ومن أوصى الى مأمون ثم قدر على ثقة فعليه أن يوصى اليه ، وانما تحرى المأمون عند الضرورة ، وعدم الثقة \*

قال : وان وجد شهودا دون ذلك ووجد وصيا ثقة كان عليه وله ذلك ، لأن الشهود على حالتهم \*

قال : وان وجد في سفره من هو ولى كان قد أوصى الى ثقة ، فيحتسب له أن يوصى اليه لاختيار الأفضل \*

[ تمت الزيارة ]

❖ مسألة :

ومن جواب أبى بكر أحمد بن أبى بكر : رجل عليه ديون للناس ، وحقوق لله مثل حج وصوم ، وحضرته الوفاة ، وأراد الوصية ، فقال له رجل ثقة : أنا أقضى عنك ولا آخذ من مالك ، هل يكون الرجل سالما بذلك ؟ وهل يكون ذلك واجبا عليه الوصية به ، ويكون في رأس ماله وحقوق الله من ثلث ماله ؟

فعلى ما وصفت فقد عرضنا هذه المسألة في المجلس على الجماعة \*

فقال بعضهم : اذا أوعده الثقة أنه يقضى عنه أنه يجزيه \*

قال بعضهم : انه يوصى بذلك ، فان قضى عنه الثقة والا فقد أوصى بما عليه ، وأنا فيعجبني أن يوصى \*

**\* مسألة :**

من الزيادة المضافة : وعن الوصاية الى الرجل قلت : أهى من كتاب الله أم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم . أم من اجماع أهل العلم ؟ فمعى أنها داخلة فى جميع ذلك . وأما النص فلا أعلم لها فى كتاب الله شيئاً يعينه . إلا أنه قد قيل فى قول الله : ( فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ) ف قيل انه الورثة والوصى أو الورثة أو الوصى ، فقد ثبت لذلك أصل فى كتاب الله فى التأويل .

ولا أعلم بين المسلمين اختلافاً فى ذلك اذا وقع موقع الثبات تدبر .

**\* مسألة :**

وقال أبو الحسن : ان محمد بن الحسن قال : الميت لا يرضى لموت ، ويخشى حتى عاد يوصى غير الثقة .

**\* مسألة :**

ومن كتاب الكفاية : ومن جاء الى مريض فقال له المريض : أريد أن أوصى فقال له الرجل : فلان عندك ثقة . فقال المريض : نعم .

قال : فيوصى اليه وهى عند الرجل غير ثقة . فجائز لك ما لم يعلم منه خيانة . وجائز أن يقول للمريض : أوصى اليه إلا أن يكون معه خائناً . فليس له أن يقول أوصى اليه .

وان ثان لا يعرفه بخير ولا بشر . فله أن يقول أوصى اليه . لأنه مـثـقـة .

**\* مسألة :**

ومن غيره عن على بن محمد : وسألته ما حصة من تجب له الوصاية ؟

قال : الذى تجب له الوصاية الثقة الذى لا يسر تحل الحرام . ولا يحرم الحلال . ولا يرثب التسيب . فهذا الذى يجب أن يوصى اليه وينعقد له اذا أوصى اليه المريض . وأشهد على ذلك المدول .

## باب

### من يجوز أن يوصى اليه ومن لا يجوز

قال : الذى عرفنا فى الوصية الى الصبى اختلافا ، وعرفنا من قول الشيخ أبى الحسن رحمه الله أن الوصية الى الصبى ثابتة فى الوصية •

فان كان يعقل انفاذ الوصايا ، وحيث يجعلها وأنفذها جاز ذلك •

وان كان لا يعقل حيث يجعل الوصايا ، جعل معه الحاكم وكيلًا فى انفاذ الوصايا ، فينفذها هو والوكيل بمحضر الوكيل ، على حسب ما عرفنا •

ليس اللفظ كله من قول الشيخ أبى الحسن ، ووجدنا عن أبى الحوارى : أن الوصية الى الصبى جائزة ، ولا ينفذ الصبى الوصايا حتى يقيم معه الحاكم وكيلًا فى انفاذها •

وأما على حسب ما وجدنا فى تأليف أبى جابر أنه اذا أوصى الى صبى فالوصية موقوفة حتى يبلغ الصبى ، فان رضى بالوصاية تمت ، وان لم يرض لم تثبت الوصية ، ولا وصية له الا بعد بلوغه ، ولا أعلم أنه ذكر التزويج بشئ •

وأما الذى وجدنا عن أبى معاوية أن الوصية الى الصبى غير جائزة ، ولم يذكر بلوغا ولا غيره ، هكذا •

وأما الذى وجدنا عن أبى المؤثر رحمه الله : أن الوصية الى الصبى غير جائزة تتم من بعد بلوغه أو لم يتم •



وكذلك وجدنا عنه أيضا في الوصية الى الصبى في التزويج : أنها غير جائزة في التزويج ، ولا غير التزويج تتم الوصية بعد بلوغه أو لم يتمها ، أنها غير جائزة ، اذ لا نرى الوصية الى الصبى جائزة •

وأما الذى يرى الوصية الى الصبى جائزة ، فان ذلك في التزويج وغير التزويج ، ولا أعلم أنا وجدنا في التزويج الا عن أبى المؤثر •

وقد وجدت عن أبى المؤثر : أن الوكالة الى الصبى جائزة في التزويج ، اذا كان يعقل التزويج ، وكان سداسيا يعرف القليل من الكثير •

### \* مسألة :

عن عزان بن الصقر : وسألته عن أوصى الى ذمى أو امرأة أو عبد ؟ فقال اذا كان ثقة في دينه ، والعبد اذا أجاز سيده مختلف في ذلك ، فمن المسلمين من رأى الوصية اليهما جائزة على هذه الصفة •

قال غيره : وجدت ذلك عن أبى عبد الله ، وقال أبو معاوية ، رحمه الله ، في رجل أوصى الى عبد غيره : لا تجوز الوصية ، ولو أجاز ذلك مولى العبد من قبل أن له يتبع العبد ، فيخرج من الوصية •

وكذلك ليس له أن يوصى الى عبده اذا كان في الورثة من قد بلغ ، وان كان الوارث يتيما ، وكان العبد مأمونا ، كانت الوصية اليه جائزة في انفاذ وصية الهالك من قضاء دين ، أو وصية أو حج وغير ذلك ، الا ما كان من وقف لا يخرج من مال الميت مع الوصية ، ولا تجوز الوصية الى ذمى •

ومن غيره : والعبد قد أجاز ذلك من أجازة في الوصية الى عبده أو عبد غيره ، برأى سيده ، كان ورثة الموصى الى عبده بالغين أو يتامى أو غائبين ، لأن ذلك حق قد جعله الموصى في ماله •

فاذا أخرج ذلك من ثلث مال الهالك ، حمل العبد في وصيته وتشاغله بها ، يكون جميع ما يخرج من ثلث ماله ، وليس لورثة الموصى أن يبيعوا العبد على هذا اذا خرج ذلك من ثلث المال ، ولا يشغلونه عن انفاذ الوصية •

وكذلك سيد العبد اذا أذن في الوصية اليه فقد لزمه ذلك ، ولا يجوز أن يبيعه ، واذا مات العبد رجعت الوصية الى رأى الحاكم •

### \* مسألة :

ومن جواب زياد بن الوضاح : معروض على أبى عبد الله رحمه الله : رجل جعل مملوكا له وصية بعد وفاته في ماله وولده ، وقضاء دينه ، وانفاذ وصاياه •

وهى عندنا ثابتة له على ما أوصى به اليه في قضاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، الا بتزويج بناته ، فلا نقول في ذلك شيئا •

فان كان العبد بين يتامى وبالغين ، فيستعمله البالغ في ضيعته أيام ما أقيم لليتامى من يقوم على ضيعتهم •

وقلت : فان كان أوصى الى عبده وورثته أغياب ؟

فان كان الورثة قد بلغوا لم يكن للعبد وصية في أموالهم ، وكان له قضاء الدين ، وانفاذ الوصية لا غير ذلك ، وله أن يبيع في مؤنة اليتيم •

ومن جواب أبى جابر محمد بن جعفر في الوكالة والوصاية الى المملوك : فأما الوكالة فلا أرى بذلك بأسا ، وأما الوصاية فلا نحب ذلك •

### \* مسألة :

عن أبى المؤثر قلت : أ رأيت ان أوصى الميت وهو من أهل القبلة الى

يهودى أو نصرانى فى قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، واليهودى أمين فى ذلك ثقة فى دينه ؟

قال : لا يجوز ذلك ، وينزع ويقيم الحاكم له وكيلًا •

قلت : أرأيت ان أوصى الى رجل من قومنا وهو أمين أتجوز وصايته ؟

قال : نعم ، الا فيما يدين بخلاف المسلمين فيه •

قلت : وكذلك أوصى اليه فى تزويج بناته ؟

قال : نعم ، اذا كان من أهل التوحيد جازت وصايته •

قلت : أرأيت ان أوصى الى صبي ؟

قال : لا يجوز الا أن يقول اذا بلغ الصبي فهو وصى جاز ذلك اذا بلغ ، فان أدرك شيئًا من الوصية أنفذه وزوج بناته ان جعله وصيه فى تزويجهن •

### \* مسألة :

وقيل : اختلف فى الأعمى ، فقال من قال : الوصية اليه جائزة • وقال من قال : لا تجوز الوصية اليه •

### \* مسألة :

ومن أوصى الى أعمى ، أو وكله فى منازعة ، فذلك جائز ، ويوكل من يبيع اذا أراد بيع شيء مما أوصى اليه فيه •

وقد قال من قال : ليس للوصى أن يوكل فى البيع الا أن يجعل له ذلك •

## باب

### في الوصى اذا لم يكن له وصى هل يحتسب له

ومن جواب أبى على الأزهر بن محمد بن جعفر : وعن امرأة ماتت وأوصت الى وصى فى قضاء دينها ، وانفاذ وصيتها ، وتركت مالا ، ومات الوصى قبل أن ينفذ عنها •

قلت : هل يحتسب فى ذلك فيحسب أو يقيم الحاكم وكىلا ثقة ينفذ عنها ؟

فنعم ذلك الوجه يحتسب فى ذلك ، ويقيم الحاكم اذا صح معه هذا وكىلا ثقة ينفذ عنها ، وان لم يكن حاكم فالصالحون •

### \* مسألة :

وقال محمد بن خالد : رجل أوصى بحجة ، ولم يوص الى أحد ، سألت فقلت : هل على الوالى أن يقيم له وصيا يخرج بالحجة ؟ قال ابن محبوب : يحتسب له ذلك أن يأمر من يحج عنه •

### \* مسألة :

من الزيادة المضافة : من تقييد الشيخ أبى محمد ، عن أبى مالك قلت : ولو قال : خلفها فلان وأنا وصيه ، يعنى ثيابا ، هل يشتري منه ؟ قال : لا •

قلت : ولو العامة انه وصيه ، وأكثر القول بذلك ، ولم يكن فيهم عدلان ؟

قال : لا تقبل أخبار العامة فيما يوجب فيه الحكم ، ويثبت به الحقوق وتزول •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : في رجل عدم من يوصى اليه في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، فكتب وصية ، وأشهد عليها ومات ، فاحتسب له محتسب في قضاء دين الميت من مال الميت ؟

فعندي أن الذي عليه عامة القول من أصحابنا لم يجيزوا له ذلك ، إلا أن يكون وصيا • ومعنى أنه قد يوجد في بعض قولهم معان تدل على إجازة ذلك له إذا احتسب في ذلك •

## باب

### في ألفاظ الوصايا الى الوصى

والذى نحن عليه عن العلماء ان ثبت الوصية أن يكتب الكاتب \*  
أشهدنا فلان بن فلان ، وهو صحيح العقل ، أنه جعل فلان بن فلان وكيله  
في حياته ، ووصيه بعد وفاته ، في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته \*

#### \* مسألة :

وان جعل الميت رجلا وصيه فقال : فلان وصيى ؟  
ف قيل : انه وصيه في كل شيء بهذه اللفظة \*  
فان قال : وصيى في كذا وكذا ، ولم يكن وصيه الا في الذى ذكره  
سواء \*

ومن غيره : وقيل عن أبى سعيد : ان في ذلك اختلافا :  
فقال من قال : اذا قال : فلان وصيى وهو وصيه في كل شيء ، وفي  
ولده ، وفي تزويج الاناث من بناته ان اتهم \*

وقال من قال : يكون وصيا في كل شيء الا في تزويج بناته \*  
وقال من قال : لا يثبت ذلك حتى يجد له فيما جعله وصيا فيه بعد  
موته ، والأول عن الأزهري بن محمد بن محمد بن جعفر يرفعه الى غيره \*

#### \* مسألة :

وان قال : فلان وكيلى فلا يثبت ذلك حتى يقول وكيلى بعد موتى ،  
لأن الوكالة انما هي في الحياة \*



ومن غيره : قال : قد قال من قال : اذا قال : فلان وكيلى بعد موتى  
أنه يكون بهذه اللفظة بمنزلة الوصى فى كل شىء من الوصايا ما لم يجد  
له شيئاً بعينه •

وقال من قال : حتى يجعله وكيله بعد موته فى شىء يسميه له ، والا  
فلم يجز ، ذلك قول أبى الحوارى •

وقال من قال : ولو جعله وكيله بعد موته ، وجد له شيئاً لم يجز  
ذلك حتى يجعله وصيه أو وصيا له •  
قال : والوصية بعد الموت والوكالة فى الحياة •

#### \* مسألة :

واذا قال : قد جعلته وصيى ، أو قد أوصيت اليه ، فهو جائز ، وهو  
وصية •

وان قال : هو وصيا أو وصى فلا يجوز ذلك حتى يقول هو وصيى أو  
وصى لى •

#### \* مسألة :

من جواب زياد بن الوضاح : معروض على أبى عبد الله ، وعن رجل  
أوصى فى مرضه فيقول : قد جعلت فلانا وكيلى فى حقوقى فى انفاذ  
وصيتى وقضاء دينى •

فقال من قال : جائز وان لم يقل بعد وفاتى فلا وصاية له •

#### \* مسألة :

ومن جواب العلاء بن أبى حذيفة ، الى هاشم بن الجهم : وعن رجل

حضره الموت ، فكان يقول لابن اخ له : يا فلان احزم فقد بليت ، فلا يكون وهنا ويوصيه ، ويقول على لفلان كذا وكذا ، وأعط فلانا كذا وكذا ، وخذ من فلان كذا ، فلما مات قام في الذي أوصاه به ، ولم يشهد له بالوكالة ، ولم يقلل اشهدوا أنه وكيلى •

فان لم ينازعه أحد في الوكالة ، فان الآخر يؤمر أن ينفذ أمره ، فان نازعه أحد بطل أمره الا على شهادة شاهدين يشهدان بالوصاية •

#### \* مسألة :

عن أبى سعيد : وأما اذا قال رجل : قد وكلت فلانا في قضاء دينى ، أو في ولدى ، فلا يكون هذا بعد الموت حتى يجعله بعد الموت ، ويسمى له ، وكذلك لا تكون هذه وصية في ولده بعد موته •

وأما اذا قال : قد وكله فيما أوصيت به ، فهذا عندى لا يثبت ، الا أن يقول قد وكلته في انفاذ وصيتى بعد موتى ، وان قال : في انفاذ وصيتى رجوت أن يكون هذا جائزا ، لأن الوصية لا تكون الا بعد الموت •  
وأما قوله : فيما أوصيت فقد يخرج هذا على معانى والله أعلم •

#### \* مسألة :

وأما الذى يوكل وكىلا ، وهو مريض في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته فاذا جعله وكيله بعد موته في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، فقد أجاز ذلك من أجازة ، ولو لم يقل وصيه اذا جعله بعد موته •

وأما اذا لم يجعله بعد موته ، وانما قال : لعله وكيله ووصيه في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، فأما في قضاء الدين فلا يجوز على كل حال ، وأما في انفاذ الوصية فالله أعلم •

وانى لأحب أن يثبت في انفاذ الوصية لا يكون الا من بعد الموت •

وانظر في ذلك ، واطلب فيه الأثر ، فان الذى قلته في هذا انما قلته  
تخريجا من الأثر في الوصية • ومن الزيادة المضافة من الضياء •  
ومن قال : قد جعلت فلانا وصيى ان شاء الله ، فذلك لا يجوز ، ولا  
يكون وصيا اذا استثنى ان شاء الله •

✽ مسألة :

ومن خرج مسافرا الى بلد فقال لرجل : قد أوصيتك بعبیدی تحفظهم  
وتحفظ غلاتهم ، ونقتضى ديونى ، وتقتضى عنى دينى ، ثم مات ؟  
فان هذا القول عندى وصية اذا قال : قد أوصيتك ، أو أنت وصيى  
فهو وصيه •

## باب

### في الوصاية الى الوصى في الاولاد

قال أبو سعيد : معى أنه قيل لا يجوز لأحد أن يوصى الى أحد في أولاده ومالهم الا الى ثقة مأمون ، أو مأمون فيما أدخله فيه ، عند عدم الثقة فيما يسع عندى •

#### \* مسألة :

وسألته عن رجل هلك وخلف أولادا وزوجته ، وجعل الزوجة وكيلة بيته في حياته ، وبعد وفاته ، هل تثبت الوكالة ؟

قال : لا ليست هذه الوكالة بشيء حتى يقول : قد جعلت زوجتى وكيلة بيتى ، وفى مالى فى حياتى ، وبعد وفاتى ، فعلى هذا تثبت الوكالة •

#### \* مسألة :

وعن أبى زياد : فى الرجل يوصى الى رجل ، ويقول : ان حدث بى حدث ففلان وصيى فى مالى وولدى وقضاء دينى ؟

قال : ان تزويج الوصى جائز اذا رضيت المرأة ابنة المالك •

وقال وقد قال : من قال : حتى يقول وهو وصيى فى تزويج بناتى ، فاذا جعل الرجل زوجته وصيته أو الى أحد من النساء فى تزويج بناته ، لم يكن لهن أن يلين التزويج بأنفسهن ، ولكن يأمرن من الرجال من يزوج بنات الرجل الذى جعلها وصيته فى تزويجهن •

✽ مسألة :

حفظ عمر بن القاسم ، عن أبي علي رحمه الله في الجد : أنه لا تجوز  
وكالته في ابنة ابنه ، إلا أن يكون ولده قد وكله في ولده ، وأجاز له الوكالة  
ففيه .

وقد حكم أبو علي بذلك . قال عمر بن القاسم : الجد وغيره في  
ذلك سواء .

✽ مسألة :

وفي رجل يجعل رجلاً وصيه في ولده ، قلت : تثبت ويجزى أن يقول  
قد جعلت فلاناً وصي ، وولدى ويكون وصيه في ولده وفي ماله بهذا القول ،  
أو حتى يقول : وصيه في ولده وفي ماله ؟

فيجزيء ذلك ، لأنه لا معنى للوصاية له في ولده ، إلا لمعنى مصالحه  
ومصالح ماله .

✽ مسألة :

عن أبي علي الحسن بن أحمد : فأما الرجل الذي جعل وصيه في  
أولاده ، وفي ماله رجلاً غير ثقة يعرف منه النفاق ، ورغب شريك  
الأيتام إلى قسمة المال الذي بينه وبين الأيتام ؟

فعلى ما وصفت فمن صحت خيانتة بطلت وصايته عند من علم منه ،  
والمنافق خائن ، ولا تثبت وصايته على صفتك ، ولا تجوز منه ما يجوز  
من الأوصياء من المقاسمة وغيرها والله أعلم .

✽ مسألة :

وقيل : إذا أقام الحاكم لليتيم وكيلًا فقال : قد جعلت فلاناً وكيلًا

لفلان ، أو قد وكلته لفلان ان ذلك جائز • ويكون وكيلا في جميع ما يكون للوصى من قبل الأب ، ما لم يجد الحاكم للوكيل حدا في تىء •

وكذلك الوالد اذا قال : قد جعلت فلانا وصى ولدى ، أو وصى ولدى فلان ، جاز ذلك ، وكان له جميع ما للوصى من المال والتزويج ان كانت أنثى •

### ✽ مسألة :

وقيل في رجلين أقرا بوطء جارية وولدها ، فصار الولد لهما ، ثم مات أحدهما فأوصى وصيا بحصته من ابنه •

فانه لا يكون وصيا مع الأب الباقي وان مات الأب الباقي فوصى الأب الأول على وصيته لهذا اليتيم ، فان أوصى فيه الوالد الثانى الى وصى أيضا فهو وصى له ، ويكونا وصيين جميعا •

### ✽ مسألة :

عن أبى المؤثر : أرأيت الوصى الذى يوصى اليه الهالك فى ولده ، وتكون امرأته حاملا أ يكون وصيا فى هذا الحمل اذا وضعته ولدا تاما • ؟ قال : نعم •

قلت له : وكذلك ان أوصى اليه فى تزويج بناته ، فولدت امرأته بعد موته جارية ، أ يكون وصيا فى تزويجها ؟

قال : نعم الا أن يكون انما أوصى اليه فى أولاده هؤلاء ، وسمى بهم فلا يكون وصيا الا فى الذى أوصى اليه •

قلت : أرأيت ان أوصى فى تزويج بناته الى رجل فاسق خائن انتزع هذه الوصية منه بمنزلة المال أم لا ؟



قال : لا أرى أن تنزع هذه الوصية من يده ، وهو أولى بتزويج بناته من غيره ، وليس في هذا خيانة ، إنما هذا تزويج ، فإن زوج على خلاف السنة ، أو أكرههن ، أو زوج غير كفء نقض ذلك الحاكم •

• وإن زوجهن تزويجا على السنة بكفء ورضين ، جاز ذلك وتم •

قلت : فإن زوجهن وهن يتييمات ، أيجوز ذلك ؟

قال : نعم ، ويكون التزويج موقوفا كتزويج اليتيمة إذا زوجها ولي •

قلت : أرأيت أن أوصى الميت في تزويج بناته الى يهودى أو نصرانى أو قرمطى أو نحو ذلك ؟

قال : لا يجوز ذلك إذا كان الميت من أهل القبلة ، ولا يكون له تزويجهن فأولياؤهن أولى بتزويجهن ، فإن لم يكن لهن ولي فالسلطان •

• قال أبو سعيد : لعله يذهب الى أن القرمطى مرتد •

## باب

### في قبول الوصى الوصايا وفي ردها

واذا قبل الوصى عن الميت وصيته ، فليس له تركها بعد موته • وإذا قال للذى أوصاه : انى انما أقوم من الوصية بما أمكننى فله ذلك ، وان عنته منازعة فى الوصية فقبل المؤنة فى تصحيح الوصية عليه •

وان كان من مؤنة فى المنازعة فى المال ، أو فى استخراجه ، فذلك من المال •

#### \* مسألة :

والوصى اذا قبل الوصية ممن أوصى اليه لم يكن له ترك ذلك من بعد ، ولو أوصى اليه وهو غائب فقبل ذلك •

وأما اذا لم يقبل وأمر فى ذلك ، ونهى بما أراد وترك ما أراد فذلك له •

ومن غيره : قال أبو سعيد : وقد قيل اذا أدخل يده فى شىء من الوصايا بعد موت الموصى ، فذلك رضا بالوصية وليس له رجعة •

#### \* مسألة :

أحمد بن محمد بن صالح : اختلف فى الوصى اذا لم تقبل الوصية ثم أنفذ شيئاً منها :

فقول : انه يضمن • وقول : اذا أنفذ شيئاً منها فكأنه قد قبلها وعليه القيام بها •

✽ مسألة :

وقال : اذا قبل بقلبه لزمه ، وثبت عليه القيام ، وفي الحكم لا تثبت عليه الا بالكلام .

✽ مسألة :

وقال : ان الوصى ليس له أن يوصى الى مجهول ، فان فعل فهو عاص .

✽ مسألة :

الموصى اذا وثق بالورثة وعرفهم ما عليه من الدين ، ولم يشهد فقد أجاز ذلك القاضي الخضر بن سليمان .

✽ مسألة :

ومن جامع أبي محمد : اذا اختار الوصى الدخول في الوصية ، وقبلها بأمر الموصى ، لم يكن له الخروج منها الا بإقالة ممن أوصى اليه فيها .  
قال بعض أصحابنا : اذا تبرأ منها برىء .

✽ مسألة :

ومن الكتاب :

واذا أوصى رجل الى رجل وأمره بقضاء ديونه ، وانفاذ وصاياه من ماله ، لم يكن له التبرؤ منها بعد قبوله لها بعد موت الموصى .  
واذا تبرأ منها في حياة الموصى قال بعض أصحابنا : ليس له ذلك الا باتفاق من الموصى والموصى اليه .

وقال بعضهم : له أن يتبرأ اليه منها ، ويبرأ الا أن يكون الموصى في حال لا يجد غيره للقيام بانفاذ وصيته ، فليس له أن يبرئه .

واذا لم يكن له أن يبرئه لم يكن للموصى اليه أن يتبرأ اليه منها في ذلك الوقت ، بعد أن قبلها ولا يجد غيره لقبولها ، ويصلح للقيام بها •

### \* مسألة :

ومن الكتاب : وقبول الوصية فرض على الكفاية اذا قام بها البعض سقط فرضها عن الباقيين •

### \* مسألة :

أحسب عن أبي الحواري : وعن رجل مات وأوصى الى رجل غائب ، أو وكله ، فلما وصل الخبر الى الوصى لم يقبل الوصية أو الوكالة ، ثم رجع فقبل الوكالة أو الوصية ، هل يثبت الوصى ؟

فعلى ما وصفت ، فان كان بلغ الخبر الى الوصى في حياة الموصى فلم يقبل الوصية ، وردّها في حياة الموصى ، وقد عرف الموصى برجعة الموصى اليه ، ثم مات الموصى ، ثم رجع الموصى اليه فقبل الوصية من بعد موت الموصى ، فلا وصاية له •

وان كان انما جاء الخبر الى الوصى من بعد موت الموصى ، فلم يقبل ثم رجع فقبل ، فله ذلك ، وكذلك ان لم يقبل الوصية ، ولم يعلم الموصى حتى مات ، ولم يقبل الوصية ، ثم رجع فقبل ، فله ذلك ، والوصية ثابتة •

وأما الوكالة فلا تكون الا في الحياة ، فاذا لم يقبل الوكالة فلا وكالة له حتى يرجع فيوكله مرة أخرى ، الا أن يقول فلان وكيله بعد موته في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته فهذا مثل ما وصفت لك في الوصية •

### \* مسألة :

سألت أبا سعيد محمد بن سعيد : عن رجل مات وأوصى الى رجل

غائب ، وأشهد على ذلك ، تم علم الوصى بذلك فقبل الوصية ، هل يلزمه القيام بالوصية ولا رجعة له ؟

قال : معنى انه قد قبل اذا قبل الوصية يتبت عليه ذلك •

قلت له : فيلزمه القيام بالوصية اليه أن فلانا قد جعلك وصية وشهادة الشهود ، ولو لم يقف على الصك ، وفيما أوصى به الهالك ، أو معنى الوصية التي أوصى بها الهالك ، أم حتى يقف على صك الهالك ، وفيما أوصى به الهالك •

قال : معنى انه ان صحت الوصية بلفظ البينة كان ذلك صحة له ، وكذلك ما صح من الوصايا ثبت وصيته أو اقرار أصح بشهادة البينة على ما يخرج وصيته ، أو اقرارا ثبت من لفظهم ، كانت شهادتهم ثابتة ، ولو لم يوجد في ذلك وصية مكتوبة ، لأن الوصية لا تصح الا بالشهادة منهم عليها ، وصحة البينة بها هكذا عندى •

قلت : فان قيل له : ان فلانا قد جعلك وصيه في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، فقال : قد قبلت ، فلما وقف على وصيته ودينه الذى عليه قال : أنا لا أقوم بهذا أو ظننت أنه شيء أقل من هذا ، هل يلزمه ذلك ، أم له الرجعة ؟

قال : معنى انه قد قيل : انه يلزمه القيام بالوصية ، وليس له في ذلك رجعة •

قلت له : وعندك أنه قيل لا يلزمه ذلك ؟

قال : أما شيء مؤكد بالنص فلا ، وأما على المعنى فيخرج أن له الرجعة ما لم يكن قبل عن الميت في حياته ، ويعجبني ذلك •

قلت : فان قبلها من الموصى قبل موته ، ولم يخبره بما أوصى به ،

فلما مات صحت وصيته ودينه ، فقال الوصى : لم أعلم أنه أوصى بهذا كله ، هل يكون هذه مثل الأولى ؟

قال : لا يعجبني أن تكون مثل الأولى ، لأنه قد مات الوصى على قبوله للوصية ، ويكون بذلك كأنه قد غر الوصى اذ مات على حال قبوله عنه وله ، لأنه قد قيل ان له الرجعة عن الوصية فى حياة الوصى ويعلمه ، فاذا علمه أنه قد رجع لم يكن عليه •

واذا لم يعلمه برجعته لم يكن له ذلك اذا مات الوصى قبل أن يرجع ويعلمه بذلك ، فمن ها هنا اختلف عندى •

قلت له : فان قبلها عن الوصى قبل موته على أنه يقوم بما أراد منها ، ويترك ما ثقل عليه ؟

قال : معنى ان له شرط اذا كان على ذلك أوصى اليه •

قلت له : وكذلك اذا قبلها بعد موته على هذا المعنى ؟

قال : هكذا عندى وهذا أوكد عندى •

قلت له : فاذا قبلها الوصى على هذا الشرط ، هل يكتفى الوصى بذلك ، أم عليه أن يقيم وصيا آخر فى قضاء دينه ، وانفاذ وصيته •

قال : معنى ان عليه ذلك ان وجدده ، والا فان كان أشهد على الحقوق والا فليشهد ، وأرجو له ان لم يقدر على وصى غيره أن يسعه ان شاء الله ، لأن المعدم معذور •

قلت : فان وجد وصيا فجهل أن يقيمه ، وقد أشهد على الحقوق ، هل يسعه اذا أشهد اذا مات على ذلك ؟

قال : اذا كانت الحقوق لازمة لا اختلاف فيها ، وكان قادرا على أدائها وفرط فى ذلك ، ثم لم يرض وهو قادر على الوصية خفت أن لا يسعه ذلك ، ولا أقطع عليه فى الحكم بشئ والله أعلم •

### \* مسألة :

وعن رجل كتب وصيته في صحته أو في مرضه ، ووكل في ذلك وكيلًا  
ينفذها عنه من بعد موته ، فيقول الوكيل : قد قبلت هذه الوكالة على  
شرط أنى انما أتقدم بانفاذها بطاقتى وقدرتى ، فان توانيت أنظر تبعًا  
فحدث على حدث ، أو عارضنى سلطان أو غيره يحول بينى وبين هذه  
الوصية ، أو من قبل وارث ، فحدث على حدث موت من قبل أن أنفذ  
الوصية ، فلا اثم على ولا وزر ، ولا ضمان على وعلى هذا أتقدم •

وقال في شرطه هذا : أو عارضنى أحد من هؤلاء ، فانى برىء من  
هذه الوصية •

قلت : هل يكون هذا الشرط يثبت له ذلك ، وتثبت له الوكالة على  
هذه الوصية ، ويجوز له أن ينفذ عن الميت وصيته في ماله ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا قبل الموصى هذه الشروط من وصيته ، وعلى  
ذلك وصاه ، فعلى هذا الوصى الاجتهاد ، ولا يقصر ولا يتوانى في أمر  
هذه الوصية وينفذها من مال الميت على ما يراه المسلمون ، فاذا غلب بعد  
أن يعلم الله منه صدق الاجتهاد مما حمل من هذه الوصية على مبلغ  
طاقته ، كان له حينئذ ما شرط من شروطه ان شاء الله ، لأن هذه الشروط  
لعلها مما يزداد بها الميت حرصًا وثقة على وصيه أنه لا يقصر ولا يتوانى •

فلا يدخل هذا الذى حمل الوصية توانيا في عزمه على حسب شرطه ،  
ولكن يجتهد بصدق من نيته ارادة لرضاة الله فيما حمله الموصى من دينه  
ووصيته ، فاذا عناه ذلك بعد مبلغ طاقته كان له ما شرط على الهالك في  
أمر وصيته •

### \* مسألة :

وقيل اذا أوصى رجل الى رجل ، فلم يقبل وصيته ولا ردها حتى  
مات الموصى ؟

فهو بالخيار ان شاء قبل وان شاء لم يقبل ، وان قبل الوصية بعلم من الموصى ، ثم لم يرجع عن ذلك بعلم من الموصى حتى مات الموصى فالوصية له لازمة •

وان قبل الوصية بعد غير علم الموصى ، ثم رجع بغير علم من الموصى ، ولم يكن علم الموصى أنه قبل الوصية ، فله ذلك ما لم يقبلها بعد موت الموصى ، فان قبلها بعد موت الموصى فقد لزمته الوصية ولا رجعة له عنها ، كان قبلها في حياة الموصى أو لم يكن قبلها في حياة الموصى •

واذا قبلها في حياة الموصى بعلم من الموصى ، أو صح معه ذلك • فان رجع عن ذلك بعلم من الموصى ، أو صح معه ذلك فقد برىء من الوصية ، وان لم يعلم بذلك الموصى حتى مات ، وقد كان قبل الوصية بعلمه ، فالوصية له لازمة في الحكم ، وعليه القيام بالوصية على ما قبل به للموصى ، فان علم بالوصية في حياة الموصى فلم يقبلها وردّها بعلم من الموصى حتى مات الموصى ، فقد بطلت الوصية ، وليس له قبولها بعد موت الموصى ، لأنه قد علم أنه لم يقبل وصيته ، فلعله قد أوصى الى غيره الا أن يجدد له الوصية من بعد ذلك أولاً بعذره عن الوصية ، ويفارقه على أنه وصى له بعد أن تبرأ هذا من الوصية ، فان له أن يقبل الوصية على هذا بعد موت الموصى •

واذا علم الموصى بقبول الوصى للوصية ، ثم رجع الموصى عن الوصية بغير علم من الموصى في حياة الموصى ، فله أن يرجع الى قبول الوصية في حياته وبعد موته •

فان رجع قبلها في حياة الموصى أو لم يقبلها ، الا أنه ردّها بعد موت الموصى فقد لزمه انقاذها ، وضمن للموصى ما قبل له به •

فان رجع عن ذلك بعد موت الموصى ، وصح ذلك في الحكم ، فليس له في مال الموصى سبيل مع الورثة ، لأنه يقر أنه ليس بوصى •



وأما فيما بينه وبين الله فإن الوصية له لازمة ، وليس له رجوع عنها ، وقد فارق الموصى على انفاذ وصيته بعد موته ، فعليه انفاذ ذلك من ماله •

وانظر في ذلك أله ذلك من مال الموصى سريرة أم ليس له ذلك ، لأنه انما تصح الوصايا بعد موت الموصى ، ولأنه لو لم يكن قبل الوصية بعلم من الموصى ، وانما قبلها بغير علم من الموصى في حياته ، فلما أن مات رجع عن ذلك لم تثبت الوصية •

ولو أنه لم يعلم بالوصية حتى مات الموصى ، ثم قبل الوصية بعد موت الموصى ، لم يكن له رجعة عن ذلك ولزمته الوصية •

وقيل : انه لو لم يقبل الوصية ، ولم يرض الا أنه أدخل يده في شيء من انفاذ الوصايا فأنفذها أو قام بشيء من الوصية ، فأما في الحكم فإن عليه ذلك ، لأن ذلك قبول للوصية ، فان تم على ذلك وهو قابل للوصية أو غير راجع عنها ، فانه قد دخل فيما قد جعل له ، وكان ذلك جائزا له وثابتا •

وقد يقتضى في بعض القول أنه اذا لم يقبل الوصية فليس له الدخول فيها ، ولا يدخل فيها الا بالرضا والقبول ، والا فليس له ذلك على الورثة •

فان رجع عن الوصية بعد ما أنفذ منها ما أنفذ ولم يقبلها ، ورجع عن ذلك ، وقال : لا أقبل الوصية ؟

فقال من قال : ان ذلك لازم له ، وليس له رجعة عن ذلك •

وقال من قال : له الرجعة عن ذلك ما لم ينفذ ، وقد جاز ما أنفذ •

وقول ثالث : انه اذا رجع عن الوصية ، ولم يكن قبلها ، وقد أنفذ من مال الهالك ما أنفذ ، فذلك يلزمه وينفذ الحاكم الوصية ، والوصية من مال الهالك ♦

✽ مسألة :

وقد قيل : انه اذا لم يقبل الوصية فله أن ينفذ ما شاء من الوصية ، ويدع ما شاء ما لم يردّها أو يقبلها ♦

وكذلك لو أنه لم يقبل الوصية في حياة الموصى ، وقد علم بها أو قبلها بعلم من الموصى ، ثم رجع عنها بعد علم من الموصى ، ثم رجع بعد موت الموصى ، فدخل في الوصية ولم يردّها بعد موت الموصى ، فالقول فيه ، والذي لم يعلم بالوصية الا بعد موت الموصى واحد والاختلاف فيه واحد ان شاء الله ♦

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى الى رجل غائب ، فبلغه ذلك فلم يقبل ، ثم قبل بعد ذلك ؟

فان كان رد الوصية وقال : لا أقبل فقد بطلت وصايته ، وان لم يكن قال شيئاً ثم قبل فهو وصى ، وقتلتم ان قبل شيئاً من الوصية ، ثم أراد ترك ما بقى منها فقد أجاز ذلك بعض الفقهاء ، وألزمه بعضهم الوصية اذا قبل منها شيئاً ، وقولنا : انه تلزمه الوصية كلها اذا قبل بعضها والله أعلم ♦

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى اليه رجل ميت ، فلم يظهر القبول فيما أوصى به اليه ، وأضمر في نفسه أنه ينفذ عنه ، فان كان سكت كما أوصى ، ونوى

في نفسه أنه يقبل وينفذ عنه ، فهو وصى بعد موته ، وله أن يقوم •  
وان كان أظهر اليه أنه لا يقبل وصيته ، ومات الميت على ذلك ،  
فليس هو بوصى ولو كان في نفسه ما كان •

✽ مسألة :

عن أبى سعيد : وأما الذى أراد أن يرجع عن قبول الوصية فان قال  
له : قد رجعت عن تلك الوصية التى قبلت لك بها على أن أنفذها عنك ،  
أو أنا راجع عليك فيما قبلت لك من الوصية التى أوصيت الى ، ولا أدخل  
فيها بشيء أو قد رجعت عليك فى قبول وصيتك ولا أقبلها ، فاحتل لنفسك  
وانظر لها أو نحو هذا ؟

فهذا ونحوه معى رجوع يجزيه عن لزوم الوصية •

✽ مسألة :

عن أبى الحسن بن أحمد : ورجل طلب الى رجل يتوصى له ، وذكر  
أن عليه لأقوام أغياب تباع ، وعلى الأغياب له دين ، فقال المطلوب اليه :  
انى أتوصى لك الا فى الأغياب ، وقال الموصى : أولئك تقاصصوا ، وكتب  
وصيته على هذا ، وقبله الرجل كيف ترى الوجه فيه ؟

فان قبل الوصية كلها لزمه ذلك ، وان لم يقبل الا بعضها ، أو ما أراد  
منها كان له ذلك •

وأما المقاصصة فلا أعرف أن الموصى له أن يقاصص بحق للهالك  
عليهم • وانما كان ذلك للهالك •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة : وعن رجل أوصى الى رجل فقال الموصى اليه :  
أنا بالخيار ان شئت قبلت ، وان شئت لم أقبل ؟

قال: ليس ذلك رضا ، وانما الخيار للغائب اذا أوصى اليه رجل  
فبلغ الغائب ، فان قبل الوصاية كان وصيا ، وان أبى لم يكن بوصى •  
وأما الحاضر فليس له خيار ، وليس هو ذلك مثل الغائب •

✽ مسألة :

من كتاب الكفاية : وسألته عن الوصية المنتقضة اذا أتمها الورثة ،  
هل على الوصى القيام بها كما عليه القيام بها أن لو كانت ثابتة فى الأصل  
قبل المتاممة؟

قال : نعم عليه القيام بها اذا قال الورثة : ان هذه وصية الهالك وقد  
أتممناها ، فعليه على هذا عندى القيام بها •

وأما ان قالوا : تنفذ منها ما نريد انفاذه ، ونحن نلى ذلك ونتمها ،  
أو نحو هذا ، فلا يلزمه القيام بها عندى •

## باب

### في الأجرة على انفاذ الوصية والقيام بها

وقيل في رجل أوصى الى رجل وجعل له ألف درهم على انفاذ وصيته  
انه يرجع الى جعل مثله •

#### \* مسألة :

وعن رجل احتج بعد موت زوجته أنها أعطته نصف مالها بقيامه لها ،  
ومنازعه في مالها ، وأقام بينة على ذلك ؟

فقال الأزهر : له ما جعلت له ان كان ذلك منها في صحتها ، وان كان  
ذلك وصية فانما له بقدر عنايته التي تعنى لها •

#### \* مسألة :

وقال : فيمن أوصى لبعض ورثته بشيء من ماله بقيامه عليه ؟  
قال : قد أجاز موسى ذلك له كان قليلا أو كثيرا •

#### \* مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : وان كان هذا الموصى له أجنبيا غير  
وارث ، وقال : قد أوصيت له بكذا وكذا بقيام ، جازت له هذه الوصية  
من ثلث المال •

وان قال : قد أوصيت له بكذا وكذا بقيامه على ، جاز له ذلك ،  
وكان ذلك من جميع المال ، والموصى المأمون على ذلك ، وثبتت للموصى له به

في الوجهين جميعا مما وصفت لك من الثلث ، ومما يكون من رأس المال •  
ويسع الموصى له أخذ ما أوصى له به ، الا أن يعلم هو أنه أوصى له  
بأكثر مما تجب له ، فليس له أن يأخذ أكثر مما يجب ، وذلك اذا كان  
أوصى له به ، وهذا في الأجانب •

وان كان الموصى له وارثا فان قال : انه أوصى له بكذا وكذا ، وقال  
بقيام لم يثبت له شيء ، وان قال قد أوصى له بكذا وكذا بقيامه عليه ،  
ثبت ذلك له وكان من جميع المال •

وكذلك لو قال للأجانب قد أوصى له بكذا وكذا بحق يثبت له ذلك ،  
وكان من الثلث ، وان كان الموصى له وارثا ، فحتى يقول بحق له على ،  
والا فلا يثبت له شيء •

قال غيره : ما يخرج من الثلث من الوصايا ففيه قولان : أحدهما .  
أنه يثبت للموصى حتى يعلم أنها لا تخرج من الثلث ، والآخر ، لا تجوز  
حتى يعلم أنها تخرج من الثلث •

#### ✽ مسألة :

ومن جواب أبي عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله : سألت عن  
امراة أشهدت لرجل بربع مالها بعنائها وقيامه في أمرها في صحتها ،  
وأشهدت له أيضا بربع مالها بعنائها لها ، وأشهدت له بثلث مالها بعنائها  
وشقائه ، فأنى أرى هذه الشهادة كلها في ثلث مالها ، لأن كل معناها لأن  
قيامه وشقائه وعناءها وعليها ، وفي أمرها معنى واحد •

فان كانت أشهدت له بهذه الشهادات في صحة من بدنها فذلك له •  
وان كانت أشهدت له في مرضها وهلكت ، فلورثتها الخيار ان شاء وأخذوا  
المال وردوا عليه قيمته برأى العدول •

قال غيره : وقد قيل أن ليس للورثة خيار فيما أشهدت له بقيامه •

**\* مسألة :**

عن أبى عبد الله محمد بن محبوب : فيمن أوصى لغيره بشيء من ماله بقيامه عليه ، أنه جائز وعلى الموصى له يمين بالله ما يعلم أنه ألجأ إليه ذلك بغير حق له عليه ، ثم للورثة الخيار في رد القيمة واتهام ذلك .

**\* مسألة :**

عن أبى الحواري : وعن رجل أوصى لرجل بشيء من ماله بحق له عليه ، أو بقيامه عليه ، ثم رجع وهو في مرضه ، أوصى بذلك الشيء لرجل آخر بحق له عليه ، أو بقيامه ، أو رجع أوصى له به وصية منه وهذا الموصى له غير وارث يثبت لهذا الآخر أو الشيء ثابت للأول ؟

فعلى ما وصفت فاذا كان أوصى للأول بقيامه عليه فالشيء للأول ، وليس له رجعة ، وإن كان أوصى له بحق له عليه ، فإن كان قد مات الموصى كان للورثة الخيار في ذلك ، إن شاءوا ردوا قيمة ما أوصى له ، وإن شاءوا أمضوا ما أوصى له به .

**\* مسألة :**

وفي رجل يقول : مالى لفلان بقيام . قلت : ما يثبت من هذا على هذا القول ؟

فعلى ما وصفت فهذا يثبت له ماله كله على وجه الاقرار لا على وجه القضاء .

**\* مسألة :**

ومن أحكام أبى سعيد : وعن امرأة أوصت لأخت لها ترثها أو لا ترثها بشيء من مالها ، وقالت بقيامها على ، أو بحق وقيام ، هل يثبت ذلك ؟

قال : معى انه ان كانت لا ترث فالوصية ثابتة على حال من الثلث ،  
وان كانت ترث فعلى قولها بقيامها على فمعى أنه قيل يثبت ، وفى بعض  
القول أن للورثة الخيار فى اتمام ذلك أو نقضه ، وتسليم قيمة الوصية •

وأما قولها بحق وقيام وهى وارثة فلا يبين لى ثبوت الوصية ، وان  
كانت لا ترث ففى قولها بقيامها على يثبت من رأس المال اذا ثبت بالقيام  
واذا لم يثبت الا بمعنى الوصية كانت من الثلث ولا يثبت لوارث •

### ✽ مسألة :

فان كانت أشهرت لها فى صحتها بقيامها عليها قيام قد مضى وهى  
صحيحة ، فما أشهدت لها به فهو من مالها فى صحتها ، فهو ثابت لها •

فان كان ذلك تعنى به قياما مستقبلا عند الميلاد فهو كما وصفت لك  
من علتها ، وما يسعها فيما بينها وبين الله ، ويحكم لها به اذا صحت به  
البينة ، ولم نسمع فى علم الوارث ها هنا شيئا اذا لم يعلم أنها لم تقم  
عليها اذا كانت الشهادة فى الصحة •

قال غيره : أكثر ما عرفنا فى الصحة تقع موقع الوصية فى المرض ،  
لأنها لا تقع الا بعد الموت •

### ✽ مسألة :

وقلت : اذا كان الصبى لا ينفع بشيء ، أو كان فى حال ينفع بشيء ،  
فأوصى له موص بشيء من الأشياء وينفع فيها • فاذا أوصى موص بشيء  
من الأشياء لقيامه عليه ، أو بقيامه له فى حوائجه ، ثبت ذلك اذا أوصى  
له بمقدار ما يستحق من خدمته بلا حيف من الموصى على ورثته •

وان كان الصبى لا ينفع بشيء ، وكان بحد من يقام عليه ، فلا قيام  
لن لا قيام له عليه ، ولا تثبت الوصية بقيامه الا أن يقول بحق له •



قال غيره : قال : وان أوصى له وهو يحد من لا يقوم ، ولا يمكن قيامه بقليل ولا كثير ، وكان ذلك من المحال ، فان أوصى له بهذا المال بقيام له ثبت ذلك •

فاذا قال : بقيام له ، أو بقيام له على ، أو بقيام استحقه ، أو بقيام يستحقه ، أو بقيام وجب له على ، فذلك كله جائز على اللفظ •

وأما ان أوصى بقيامه ، أو بقيامه على وهو من غير الورثة فالله أعلم •

قال غيره : الذى معى أنه اذا أوصى له بقيامه ، وهو من غير الورثة ثبتت الوصية من ثلث المال ، ولم يحكم ولم تبطل الوصية •

#### ✽ مسألة :

ومن جواب محمد بن الحسن : ذكرت فى رجل قال لامرأته وهى مريضة : أنا على لك حق ، ولكن أحب أن تشهدى لى بما على لك من حق بقيامى عليك ؟

فعلى ما وصفت فان كان يعلم أن عليها له حقاً من قيام ، أو غير قيامه بما يستحق حمله حقها الذى عليه ، جاز ذلك له أن كان لم يقيم عليها يريد الثواب من الله •

وان كان انما قوله ذلك لها حيلة منه فى زوال حقها عنه فى أحكام الدنيا ، فهو يزول بذلك اذا صحت البيئنة فى الحكم •

وقلت : وكذلك ان سألها شيئاً من مالها أن تشهد له به ؟

فقد أجاز المسلمون الشهادة ان كان قام بمقدار ذلك ، ونحن نقول : ان كان قام يريد بذلك لله فلا يأخذ عليه جعلاً ، والله أعلم بالعدل •

وان قام عليها ولم يسألها عليه أجرا ، وتبرعت هي من ذات نفسها ،  
وأشهدت له بقيامه عليها ، وعلم هو أنه قد قام بقدر ما أشهدت له ، فذلك  
جائز ، وانما قلنا هذا لى حسب ما عرفنا ممن أخذنا ذلك عنه ، الا ما  
زدنا نحن من ذكر قيامه ، يريد الثواب فى ترك الجعل عليه ، وذلك من  
قولنا نحن .

### \* مسألة :

وعن رجل أوصى فى مرضه لرجل بشىء من ماله بقيامه عليه ، تم  
صح فرجع فيما كان أوصى له ، هل له رجعة ؟

فلا رجعة له فى ذلك وهو ثابت عليه فى الحيا والممات ، الا أنه ان  
كان رجع فى ذلك كان عليه قيمة ذلك المال يسلمه الى الذى أوصى له به ،  
وانما هذا له خاصة اذا رجع فى ذلك ، وليس ذلك لورثته من بعده اذا كان  
هذا منه فى المرض ، وأما اذا كان ذلك منه فى الصحة ، أشهد له بشىء من  
ماله بقيامه ، لم يكن له رجعة وثبت المال لمن أشهد له به .

### \* مسألة :

عن أبى سعيد : وأما الذى يريد أن يجعل للوصى أجرا على انفاذ  
الوصية فانما يجعل ذلك فيقول : قد جعلت له كذا وكذا بانفاذ وصيتى  
بعد موتى ، فاذا فعل ذلك كان ذلك جعلا ، فان كان ذلك بالعدل والا رجع  
الى عدل ذلك برأى المسلمين ، ولا يجوز أن يكون ذلك اقرارا ، لأن  
الاقرار ها هنا من المقر باطل وكذب ، لأنه يعلم أنه ليس له ذلك عليه .

وان أوصى له بذلك وصية من غير حيف منه فى ذلك ، كان ذلك جائزا  
من ثلث المال ما لم يشترط فى ذلك شرطا .

✽ مسألة :

عن أبي الحواري : وعن رجل أوصى الى رجل أو أمره أن ينفذ وصيته من موضع في ماله ، وقال : فما بقى من بعد قضاء ديني ، وانفذ وصيتي فهو لك كما هو قال •

وعنه وقلت : وكذلك ان جعل الموصى لبعض ورثته شيئاً من ماله ، وضمن له بقضاء دينه ، قلت : هل يثبت ذلك ؟

قال : فان كان جعله له في صحته ثبت ذلك له اذا سمي له الدين والوصية ، فان كان ذلك في المرض لم يجز ذلك له •

✽ مسألة :

وقال في رجل عليه دين ، فلم نجد في مرضه من يتوصى له في قضاء دينه بعد موته ، الا بجملة ماله بعد دينه ؟

فعندي أن عليه أن يتحرى لذلك الدين ، ليقضى بعد موته ، ولو بجملة ماله ، ويسعه ذلك ، ويرجع بعد موته الى نظر العدول في أجر المثل للوصى في قضاء دينه ، وعليه قضاء دين الهالك من مال الهالك اذا قبل له بذلك قبل الموت ، وليس له الا أجر المثل في الحكم •

وكذلك يخرج عندي فيما بينه وبين الله أنه لا يجوز له أن يأخذ من مال الهالك أكثر من أجر المثل على ما يحكم له به ، وكذلك في الوصية الى ثلث ماله اذا لم يجد من يقضى عنه تلك الوصايا الا بثلث ماله بعد الوصايا ، كان له أن يتحرى لها من يقضيها ولو بثلث ماله •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة من كتاب الكفاية : قلت له : فان طلب رجل أن

يوصى الى رجل فأبى أن يتوصى له حتى يوصى له من ماله بقدر ما يتعنى  
فى تلك الوصية هل للموصى ذلك ؟

قال : معى ان له ذلك •

قلت له : وتجوز للموصى أن يوصى له بذلك ؟

قال : نعم يجوز له ذلك ، اذا كان طاعة ولم يرد محاباة ، وخرج من  
الثلت •

### \* مسألة :

من غيره : الرجل يوصى الرجل ويدفع اليه مالا يقول له : هذا لك  
بقيامك بأمر وصيتى ، هل يبطل ذلك ويكون له أجر مثله ؟

فاذا كان ذلك بقيامه بإنفاد وصايته كان ذلك قضاء منتقضا ، وله  
أجر مثله ، ما لم يجاوز ما قضاه اياه أو قيمته •

فان قال : هذا المال لك بما تنفذ عنى وصايتى ، فهو ثابت ، وهو  
اقرار ، والأول يعجبنى أن يكون قضاء •

وان قال : لك من مالى كذا وكذا ، وأنفذ عنى هذه الوصاية ؟

فيعجبنى ثبوت ذلك ولا يقوم مقام القضاء •

## باب

### في الموصى اذا أوصى الى وصيين أو أكثر

قال أبو الحسن : اذا أوصى الرجل الى اثنين أو ثلاثة ، ولم يجعل للواحد ما لجملتهم ، فليس لواحد منهم شيء ، ولا ينفذ شيئاً من الوصايا الا عن رأيهم أو بحضرتهم كلهم •

وقال من قال : لكل واحد ينفذ ثلث الوصية ان كانوا ثلاثة ، وان كانا اثنين فنصف الوصية • فان أوصى الى اثنين أو ثلاثة ، وجعل لكل واحد مالهم جميعاً ، فذلك له ، فان لم يقل الا أنهما أوصياؤه ، وكذلك يجوز لكل واحد منهم القبض والطلب والبيع اليهم جميعاً •

قال غيره : قد قيل : اذا جعل لكل واحد من الأوصياء ما لهم جميعاً جاز أمر الواحد في جميع ذلك •

قال من قال : ان كانا اثنين فيقضى كل واحد منهما النصف ، وان جعل لهما التصديق فيما أوصى به ثم مات أحدهما بطل التصديق •

### ✽ مسألة :

ومن أوصى الى اثنين ثم مات : فان جعل لكل واحد منهما من الوصاية مثل ما جعل لهما جميعاً فذلك ثابت ، وكل واحد منهما حضر فهو وصى ، وان لم يجعل ذلك لكل واحد منهما فهما وصيان جميعاً ، فان غاب أحدهما لم يجز للثاني الا قبض النصف من مال الهالك ، وفيها رأى آخر وهو أحب الى •

وقال من قال ، عن أبي سعيد : انه في بعض القول انه لا يجوز

القبض لأحدهما على الانفراد الا بحضرة جميعهما ، أو عن أمر أحدهما  
للاخر فذلك جائز اذا أمر أحدهما الآخر •

✽ مسألة :

واختلف في الوصيين اذا اختلفا أين يكون مال الموصى حتى تنفذ  
الوصية ؟

فقال من قال : يكون مع كل واحد منهما نصف المال •

وقال من قال : يأتان عليه غيرهما ، ولا ينفرد كل واحد منهما  
بشيء الا عن تراضيهما برأيهما •

واختلف في وصية الوصى بما أوصى اليه فيه : فأجاز ذلك بعض ،  
ولم يجزه بعض ، فان أوصى أحد الوصيين الى الآخر ، فالذى يجيز وصية  
الوصى الى من أوصى اليه يقول : ان الباقي من الوصيين وصى في جميع  
الوصية •

ومن لا يجيز وصية الموصى الى من أوصى اليه ، فانه لا يجيز ذلك ،  
ويقيم الحاكم مع الوصى وكيلا •

✽ مسألة :

وقيل اذا أوصى رجل الى رجلين ، فمات أحدهما ؟

فانه يقال ينبغى للقاضى أن يجعل مكان الميت وصيا آخر ، ولا يجوز  
بيع أحد الوصيين وحده ، ولا شراؤه ولا ما اقتضاه الا أن يأذن له صاحبه  
في ذلك ، الا مالا بد له منه أن لو غاب أحدهما أن يشتري الآخر للأيتام  
الطعام والكسوة وما لا بد منه •

ومن غيره قال : وقد قيل لا يجوز ذلك الا بأمر الوصى ، والحاكم  
ان احتاج الأيتام الى ذلك في غيبة أحد الوصيين •

ومن غيره : واذا لم يقيم الحاكم معه وكيلا لم أر له أن ينفذ الوصية وحده الا برأى الورثة اذا لم يكن فيهم يتيم ولا غائب •

وفي موضع من الزيادة المضافة : أظن في الوصيين يموت أحدهما ، هل للحى انفاذ الوصية ؟

قال : معنى أنه لا يجوز حتى يجعل الحاكم معه آخر ، ومعنى أنه قد قيل تنفذ تلك الوصية ، فان أمكن ذلك لم تبعد عندي •

#### \* مسألة :

وقال : اذا أوصى الميت الى اثنين فمات أحدهما ، أقام الامام واحدا مقام الهالك ولم يكن الأمر الى الآخر وحده •

#### \* مسألة :

الحواري بن عثمان : في الذي وكلك في وصايا وخلط معك وكيلا ، وانما قبلت له على أن الرجل معك فلم يقبل • فقد شاورت أبا عبد الله فقال : ليس عليه واجب الا أن يحتسب ، فان احتسب جاز له ذلك الا أن يكون الرجل جعل كل واحد منهما وصيا أو وكيلا على الانفراد ، فأيكما قام بذلك أجزأ ، فعند ذلك أرى ذلك يلزمه والله أعلم •

#### \* مسألة :

وقيل : ان قال : فلان وصي الى أن يقدم فلان ثم الوصية الى فلان فهو كما أوصى • وان أوصى الموصى بعد موته فوصيته في تركته ، وتركته الميت الأول ، وان لم يوص الى أحد أقام القاضى له وصيا •

#### \* مسألة :

ومن جواب أبي عبد الله محمد بن روح فيما أحسب : وذكرت أن

رجلا حضره الموت ، فسألك أن تتوكل له في قضاء دينه ، وإنفاذ وصيته ، وكرهت أنت ذلك وأجبته على أنه يقيم معك فلانا وكيلا ، وكان ذلك غائبا ، فمات الموصى قبل أن يعلم عن الغائب ما عليه ، أيقبل الوصية أم لا ؟ ولم يجعل لكل واحد منكما ما جعل لكما جميعا ؟

فعلى ما وصفت ، فان قدم فلان الذى جعل له الميث الوصاية معك في قضاء ذلك الدين ، وإنفاذ تلك الوصية ، فقبل الغائب ذلك ، كنت أنت وهو جميعا القائمين بذلك ، وان لم يقبل ذلك كان لك أنت أن تقوم وحدك بذلك ، مالم يمنعك مانع ، أو ينازعك منازع ، فان منعك مانع ، أو نازعك منازع ، أدخل القاضى معك ثقة مشرفا مكان ذلك الوكيل الذى لم يقبل الوكالة .

#### \* مسألة :

ومن جواب أبى الحسن : وعن رجل توكل لفلان بعد موته في قضاء دينه ، وإنفاذ وصيته ، فمات فلان من قبل أن يبلغه خبر الوكالة ، أو بلغه فلم يقبل ، أو قبل ثم مات من قبل أن ينفذ الدين ؟

فعلى ما وصفت ، فان بلغ فلانا أن الهالك قد جعله وصيه بعد موته هو وفلانا هذا ، فقبل وصيته ، جاز ذلك عليه . وان لم يقبل لم تجز ذلك عليه .

فان قبل ثم مات قبل أن تنفذ الوصية ، فان كان الهالك جعل فلانا وفلانا وصيه بعد موته في قضاء دينه ، وإنفاذ وصيته ، وجعل لكل واحد منهما في وصيته هذه ما جعل للآخر ، وجعل حيهما عن ميتهما ، وشاهدتهما عن غائبيهما ، وأثبت ذلك في كتاب وصيته ، أو في لفظ شهود عدل يشهدون على اقراره بما يثبت به القيام لكل واحد منهما بجميع الوصية قول أهل المعرفة ، فقد ثبت ذلك ، وعلى هذا الحى من الوصيين أن يقضى دين الهالك ووصيته له على ما يخبره أهل البصر والعدل .



وان كان لم يجعل لهما ذلك كما وصفنا ، فعلى هذا أن يقضى بعض الدين اذا كان قد صحت الوصاية اليهما جميعا ، وقبلها الآخر ثم مات قبل انفاذها ، وكذلك نقول ان بلغه فلم يقبلها ، وكان الحى انما يقدم على انفاذ وصيته له ان قبلها الآخر الغائب ، والا فلا وصية له اليه ، وشرط على الميت ذلك فلم يقبلها الآخر ، فقد بطلت الوصية عنهما ، وان كان لم يشرط على الميت ذلك ، وقبل وصيته ولم يقبل الآخر ، ثم مات قبل أن تنفذ الوصية ، أنفذ هذا ما يلزمه على نصف الوصية على قدره .

#### ✽ مسألة :

وفيهن أوصى الى رجلين ولم يجعل لكل واحد منهما ما جعل لهما قلت : ان انفرد بفعل ذلك وجعل الوصية اليهما ، قلت : ان قام أحدهما بشيء من الوصية دون الآخر ، هل يجوز له ذلك ، فقد قيل : لا يجوز له ذلك الا عن رأى صاحبه ؟

وقال من قال : اذا كان يفعل يتجزأ فلكل واحد منهما ينفذ نصف الوصية والقول الأول أصح والآخر جائز ان شاء الله .

وقلت : ان أقام بالوصية بأمر الآخر الذى جعل وصيا عنه ، هل يجوز له ذلك ؟

فنعم يجوز له ذلك ، ولا نعلم فى ذلك اختلافا من قول أصحابنا والله أعلم .

وقلت : ان مات أحدهما هل يجوز للحى منهما أن يقوم بالوصية على ما يجوز لهما جميعا ولم يجعل له من أوصى اليهما ؟ قلت : أو كيف الوجه فى ذلك ؟

فقد قيل : ان له أن ينفذ جميع ذلك ان أراد ويتطوع بذلك .

وقال من قال : لا يجوز له أن ينفذ شيئا من ذلك الا حتى يقيم معه الحاكم أو الجماعة وكيلا مكان الميت .

وقال من قال : ان له أن ينفذ النصف مما يتجزأ من الوصايا ،  
والقول الأول أحوط على الميت ، والأوسط أصح والآخر جائز •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة من كتاب الكفاية : وعن أبي سعيد فيما أحسب :  
وسألته عن الموصي اذا قال في وصيته لأوصيائه الذين أوصى اليهم ، ان  
كانوا اثنين أو ثلاثة : فقد أجزت لكم ما يجوز للأوصياء ، هل تثبت ويجوز  
لكل واحد منهم انفاذ الوصية على الانفراد بهذه اللفظه ؟  
قال : لا يبين لى ذلك الا لهم كلهم ، لأنه قد جمعهم في الاجازة كما  
جمعهم في الوصية •

قلت : فان قال : قد أجزت لكم في انفاذ وصاياى من مالى ما يجوز  
لى أن أجيزه لكم ، هل يجوز لأحدهم أن ينفذ الوصاية دون أصحابه ؟  
قال : لا يبين لى ذلك لأنه جمعهم في الاجازة •

قلت : فان قال : قد أجزت أو جعلت لكل واحد منكم ما جعلت ،  
أو أجزت لجميعكم من انفاذ وصايتى من مالى ، هل يجوز لأحدهم انفاذ  
وصيته دون أصحابه ؟

قال : هكذا عندى أنه يجوز للواحد منهم في انفاذ وصيته من ماله  
مما قد جعله لهم على حسب ما ذكرت ، والله أعلم •

✽ مسألة :

[ تمت الزيادة المضافة ورجع ]

عن أبي الحسن : وقلت : ما تقول فيمن يجعل ثلاثة رجال أوصياء ،  
ثم مات ، وقامت الأوصياء بتنفيذ الوصية ، فقال واحد : منهم أنا  
استحللت فلانا ، وقال الآخر : أنا قد خلصت عنه بنى فلان ، وقام كل  
واحد منهم بما يقدر عليه ، أيكفى كل واحد منهم بما يقول الآخر ؟ أو  
حتى يصح مع الآخر ؟

فعلى ما وصفت فاذا أمن بعضهم بعضا على ذلك وسعهم ذلك ان  
سأ الله ، ما لم تظهر اليهم خيانة من أحدهم ، فاذا ظهرت خيانتة بطلت  
أمانته ♦

وقال : فى رجل أوصى الى رجلين فشهد الوصيان أن الميت أوصى  
ثالثها معها ؟

فان شهادتهما لا تجوز على الثالث ، ويدخل الحاكم معها نالنا ♦

#### \* مسألة :

من الزيادة المضافة : فان أقر لفلان مع هذا الوصى بعشرة ، ومع  
الوصى الآخر بعشرة ، فاذا قضى أحدهما أجراً عن الآخر الا أن يقول من  
وجه لآخر كالاقرار لواحد فى مجلسين أو أكثر ♦

#### \* مسألة :

واذا مات أحد الوصيين ولم يقيم الحاكم مع الحى منهما وكىلا ؟  
لم أر له أن ينفذ الوصية وحده الا برأى الورثة ، اذا لم يكن فيهم  
يتيم ولا غائب ♦

#### \* مسألة :

أبو سعيد فى الوصيين يموت أحدهما : هل للحى منهما انفاذ  
الوصية ؟

قال : لا يجوز حتى يجعل الحاكم معه آخر ♦

وقول : تنفذ تلك الوصية ، فان أمكن ذلك لم ينفذ عندى ، وقد  
تقدم فى هذا المعنى فى هذا الباب مسائل ♦

## باب

### في الوصى اذا وجد له وصيتان أو أكثر

ومن أوصى بوصيتين جازتا جميعا من الثلث ، وان رجع عن شيء أوصى به أو زاد فيه فذلك له ، وأما الاقرار والحقوق فليس له في ذلك رجوع •

قال أبو سعيد : وقال من قال : اذا وجد له وصيتان ثبتت الآخرة وانتقضت الأولى والآخر ينسخ الأول •

قال أبو عبد الله : نحن نقول يؤخذ بهما جميعا ما لم ينقض الأولى الا ما اتفق في الوصيتين ، فانه يكون وصية واحدة • وبلغنا عن سعيد ابن المسيب قال : قال عمر بن الخطاب رحمه الله : اذا أوصى الرجل بوصيتين فالآخرة منهما أملك •

### \* مسألة :

وعن أبي الحواري : وسألته عن رجل يكون له كتاب فيأمر بكتاب يكتب له غيره ، فيتمثل له نحو ما فيه ، وتكون الشهادة قد تقدمت للأول قبل الآخر ؟

قال : فانه ينفذ عنه ما كان في الوصية ، الا أن يكون في الوصية الأولى ما ليس في الآخرة ، الا أن يكون في الوصية الأولى للفقراء وللقربين مائة درهم ، وفي الوصية الآخرة خمسون درهما أنفذها في الآخرة ، وهو خمسون درهما ، فعلى هذا المثال تنفذ هذه الوصية •

فان كان عليه في الوصية الأولى قال : عليه لفلان عشرون درهما ، وكان في الوصية الآخرة عشرة دراهم ، وكان اقرارا منه في الأولى والآخرة ، حكم عليه بالأكثر من الوصيتين •

وأما الوصايا فيؤخذ بالآخرة اذا كان معنى واحدا ، اذا كان أوصى لفلان بعشرين درهما في الأولى ، وعشرة دراهم في الآخرة ، حكم بالآخرة ولم يكن له الا عشرة دراهم ، وكذلك في الحج وفي أبواب البر •

وأما الحقوق فبالأكثر • وان كان أوصى في الأولى بشيء ، ولم يوص له في الآخرة كان له في الأولى الا أن يكون صح من مرضه من بعد الوصية بطل ما في الوصية الأولى من أبواب البر ، ولا تبطل الحقوق •

وكذلك ان كان أوصى الى رجل في الأولى ، وأوصى الى رجل في الآخرة ، فكلاهما وصيتان الا أن تبطل وصيته الأولى •

قال أبو سعيد : وقد يؤخذ بالوصيتين جميعا الا أن يصح أنه نقض أحدهما أو رجع عنها •

وقال من قال : يؤخذ بهما جميعا الا أن يتفقا في معنى واحد ، فيكون وصيه •

وقال من قال : يؤخذ بالآخرة منهما في الوصايا الا في الحقوق •

### \* مسألة :

رجل استودع رجلا دراهم وغاب أرضا بعيدة ، وقال : ان حدث بى حدث موت من هذا الوجه فادفع الى أخى كذا وكذا ، وأخوه ذلك ليس بوارث ، وادفع لأخى كذا وكذا وهو ممن يرث ، وادفع الى الأقربين كذا وكذا ، ثم غاب وكتب في غيبته وصية أخرى ، وسمى فيها لأخيه ذلك الذى لا يرثه ، فدفع ماله ، وللفقراء والأقربين بشيء مسمى ما كان له في أيدي الناس الا ما كان عند الرجل الذى استودع لم يذكر من أمره شيئا ؟

فلا أحسب الا أن الوصية الآخرة تنقص على الأولى فيما أرى •

✽ مسألة :

ومن وجد له بعد موته وصيتان مختلفتان ، في كل واحدة منهما أنه قد نقض كل وصية غير هذه ؟

فانه يعمل بهما جميعا ، فان كان في أحدهما تاريخ ، والأخرى لا تاريخ فيها ، فانه يعمل بالتى فيها التاريخ .

✽ مسألة :

وعمن أوصى في صحته أو في مرضه بوصية ، ثم صح من مرضه ، ثم رجع مرض فرجع أوصى بوصية أخرى منها شيء يوافق الوصية الأولى ، ومنها شيء يزيد على الأولى أو تنقص ، وقال : أنفذوا عنى هذه الوصية الأولى ؟

فقد قالوا : يؤخذ بالوصية الآخرة الا أن يكون في الأولى شيء ليس هو في الآخرة ، وكان ذلك من مرض واحد ، فما كان في الأولى أخذ به اذا لم يكن ذلك في الوصية الآخرة .

وأما اذا كانت وصية أعقبها صحة فتلك وصية منتقضة .

قال غيره : وقد قيل اذا كانتا في الصحة أو في مرضة واحدة ، ولم ينقض أحدهما أخذ بهما جميعا في الوصايا ، وأما الاقرار فبالأكثر منهما ، ولو رجع عن الاقرار لم ينتقض .

وقال من قال : يؤخذ في الوصايا بالآخرة .

وقال من قال : يؤخذ بالآخرة الا أن يكون في الأولى ما ليس في الآخرة .

**\* مسألة :**

وعن رجل أوصى وأشهد ، ثم أوصى وأشهد ، ولم يذكر الأولى ؟

قال : الآخرة هي الوصية الا أن تكون أثبت الأولى مع الآخرة ، فما زاد ألقى بالحصص •

قلت : رأيت ما يزيد بعد الوصية ؟

قال : هو مع الوصية •

قلت : ما بال هذا لا ينقص الوصية ؟

قال : ليس هذا هكذا •

ومن غيره قال : نعم قد قيل هذا انه اذا أوصى بوصيتين كانت الآخرة منهما وصيته ، الا أن تثبت الأولى مع الآخرة •

وقال من قال : ان الوصيتين جميعا كلاهما وصيه ، وينفذ ما فيهما جميعا حتى يعلم أنه ليس كذلك ، لأن الموصى يزيد في وصيته ، وينقص فيؤخذ بهذه وهذه •

وقال من قال : يؤخذ بالأوفر في الاقرار ، وبالأخرة من الوصايا •

وقال من قال : ما زاد في الوصية أخذ به ، وما نقص طرح عنه •

## بَاب

فِيمَا يَجْعَلُ الْمُوصَى لِلْمُوصَى أَوْ غَيْرِهِ مِنَ التَّصَدِيقِ وَالِانْتِفَاعِ

وَمَا أَتَّسَبَهَ ذَلِكَ

وَإِذَا قَالَ الْمُوصَى : إِنْ فُلَانًا وَصَّيْتُ وَقَدْ عَرَفْتَهُ دِينِي وَهُوَ مُصَدِّقٌ  
فِيمَا قَالَ أَنَّهُ عَلَى لَهُ أَوْ لغيره ؟

فَهَذَا عِنْدَنَا مُصَدِّقٌ فِي ذَلِكَ كَمَا جَعَلَ لَهُ ، وَهُوَ رَأَى مُوسَى بْنَ عَلِيٍّ  
رَحِمَهُ اللَّهُ •

وَأَقُولُ : أَنَّهُ إِذَا صَحَّ ذَلِكَ فَلَهُ أَنْ يَقْبِضَ مِنْ مَالِ الْهَالِكِ جُمْلَةً الْمَالِ  
الَّذِي يَدْعَى أَنَّهُ دِينٌ عَلَى الْهَالِكِ ، وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنَ الْوَصَايَا إِلَى ثُلْثِ مَالِهِ ،  
وَلَوْ لَمْ يَفْسَرْ لِمَنْ ذَلِكَ •

وَأَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ مُحَبَّبٍ رَحِمَهُ اللَّهُ فَقَالَ فِي رَجُلٍ قَالَ : فُلَانٌ مُصَدِّقٌ  
فِيمَا ادَّعَى مِنْ دِينٍ ؟

فَقَالَ : لَا يَصَدِّقُ فِي شَيْءٍ قَالَهُ إِلَّا أَنْ يَحْدُثَ لَهُ ، فَإِنْ حَدَّثَ لَهُ إِلَى كَذَا  
وَكَذَا فَهُوَ جَائِزٌ •

❖ مَسْأَلَةٌ :

مِمَّا قَيَّدَهُ الْمُحَبِّرُ بْنُ الرَّحِيلِ جَوَابًا مِنْ مُوسَى بْنِ عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ ،  
سَأَلَتْ عَنْ رَجُلٍ قَالَ : لِفُلَانٍ عَلَى دِينٍ ، قَالَ : لَا أَدْرِي كَمْ هُوَ ، غَيْرَ أَنَّ  
الرَّجُلَ مُصَدِّقٌ فِيمَا قَالَ ، أَيَجُوزُ ذَلِكَ ؟

فَهُوَ عِنْدَنَا جَائِزٌ •



✽ مسألة :

ومن جامع الشيخ أبى محمد رحمه الله : والوصى لا يقبل اقراره على الميت \* واختلف أصحابنا فى تصديقه له عليه بعد موته بالدين :

فقال بعضهم : هو مصدق فيما أقر به عليه اذا جعل الميت ذلك اليه ، لأن الميت يصدق فيما أقر به على نفسه ، قال : فاذا جعل ما يكون مصدقا فيه الى وصيه قام فى ذلك مقامه \* .

وقال آخرون : قول أبى المؤثر لا يكون مصدقا حتى يحد له حدا ، فيكون مصدقا الى ذلك الحد \* .

وقال آخرون : محبوب ومسبح ، ووافقهم عليه أبو حنيفة : يكون مصدقا الى الثلث \* .

وقال سعيد بن البشر : وقال بعضهم : لا يصدق فيما يدعيه فى مال الورثة فيما يزيله عنهم الا ببينة ، ولو حد له فى ذلك حدا \* .

✽ مسألة :

محمد بن هاشم ، عن أبيه : رجل حضره الموت فقال : فلان مصدق فينا ادعى على من دين ، فزعم موسى أنه قال : يحلف ثم يعطى ما حلف \* .  
قال هاشم : وقال سعيد بن البشر : لا شيء له الا ما أقام به البينة \* .

قال محمد : وقال أزهر : وأنا أقول بقول سعيد \* .

قال غيرهم : انه اذا قال انه مصدق الى حد قد حده فهو مصدق فيما الى ذلك الحد \* .

**\* مسألة :**

ومن أوصى الى انسان بعد موته ، وجعله مصدقا فيما أوصى ، فقيل  
في الدين هو مصدق الى أن يحيط بماله ، وفي الوصايا الى ثلث ماله •

**\* مسألة :**

وسئل عن رجل يوصى لرجل بنخلة من ماله من قطعة ، وقال : فلان  
يعرفها ، فجاء الى نخلة كريمة فقال هي هذه ؟

فان سمي بها وجعله هو فيها أمينا فهو ما قال فيها •

**\* مسألة :**

واذا قال الموصى : قد أوصيت لفلان بـغلام من غلماني ، أو بنخلة  
من نخلي فلان يعرفها ؟

فهذا لا يجوز الا أن يكون يجعله مصدقا والا فهو شاهد •

**\* مسألة :**

ومن جواب الأزهر بن محمد بن جعفر : وعن الذي هلك وأوصى الى  
رجل في قضاء دينه ، وجعل له التصديق فيما أوصى اليه الى ألف درهم ،  
فأقر الموصى لزوجته بنخل صداق لها عليه ؟

فانما له عليه التصديق في الدراهم ، كما جعل له الا أن يكون هو أنه  
أوصاه لزوجته فله فيما بينه وبين الله ان أمكنه أن يقضيها •

قال أبو المؤثر رحمه الله : ان جعله مصدقا فيما أقر عليه به من  
مال الى كذا وكذا فهو جائز ، وان لم يحد له حدا واتهمه ، فاني أحسب  
أن بعض المسلمين لم ير ذلك ولم يجزه •

قال أبو المؤثر : قد اختلفوا في ذلك ، فمنهم من أجاز له وان لم يجد شيئاً ، ومنهم من لم يجزه ولو حد •

وقال : لا يحكم له الا بالبينة ، ومنهم من أجاز له وان لم يجد شيئاً ، ومنهم من لم يجزه ولو حد ، وقال لا يحكم له الا بالبينة •

ومنهم من أجاز له اذا حد الى ثلث ماله • ومنهم من أجاز له اذا حد ، ولو حد الى أكثر من ثلث ماله • قال : وبهذا القول نأخذ •

قال : وذلك أن يقول قد جعلته مصدقاً فيما أقر به على من دين الى قيمة كذا وكذا من ماله ، أو الى كذا وكذا من ماله •

#### ✽ مسألة :

وعن رجل حضرته الوفاة فوكل رجلاً أنه وكيله في حياته ، ووصيه بعد وفاته جائز الأمر يقوم مقامه في قضاء دينه ، وإنفاذ وصاياه ، وجعل له أن يأكل ما شاء ، وينتعل ما شاء ، ويركب ما شاء ، وهو المصدق فيما أقر به على من غير ما أوصيت به الى كذا وكذا ؟

قال : أما الركوب والانتعال والمأكل فان حد له حداً فجائز ، وهى في الثلث ، وان لم يحد له حداً فالله أعلم •

وأما التصديق فان حد له حداً ، وقر أن عليه حقاً فجائز له ، وأما ان لم يحد له حداً ، فلا أراه جائزاً وأما الوكالة فجائزة ان شاء الله •

#### ✽ مسألة :

وعن رجل مرض فقال : فلان مصدق فيما ادعى على من درهم الى ألف درهم ، فأعطوه بلا يمين ، ثم مات المريض ، فادعى هذا ألف درهم ، فأراد الورثة يمينه ؟

فعليه اليمين أن يحلف أن له على الهالك كذا وكذا الى ما جعل له التصديق فيه \*

ومن غيره قال : وقد قيل انه اذا رفع عنه اليمين فلا يمين عليه لأنه لعله قد حلفه \*

ومنه وقلت : أرأيت لو أن المريض صح فلم يمت ، فادعى عليه هذا ألف درهم ، فقال : لم يكن لك شيء ، ولكن انما أردت أن أحتاط لنفسي من معاملات كانت بيني وبينك ، وأنا لا أعلم أن لك شيئاً ما القول في ذلك ؟ فإذا جعله مصدقاً فيما ادعى عليه ، فإذا رجع بعد ذلك لم تكن له رجعة على الآخر اليمين \*

وفيه قول آخر : أنه اذا قال من درهم الى ألف درهم ، ثم رجع عن ذلك فله التصديق في درهم \*

#### \* مسألة :

وعن رجل صدق زوجته الى حد معروف ، وأمر زوجته أن تعطى ثلاثة دراهم ، ثم قالت المرأة : انه رجع عما أمر به لها ، هل يلزمها ما قالت انه أمرها أن تعطى أو يقبل قولها أنه رجع عن ذلك ؟

قال : لا يلزمها ذلك الا حصتها من تلك الدراهم بقدر ميراثها منه \*

قلت : فمن أقرت له المرأة أن له على الهالك كذا وكذا فقال الرجل : لا أعرف حقى الا ما قالت هذه المرأة ، هل يلزمه يمين ؟

قال : يحلف صاحب الحق يميناً بالله ما يعم أنه ألجأ اليه هذا الحق بغير حق هو له عليه \*

#### \* مسألة :

وعن رجل أوصى الى رجل فقال : قد جعلت ثلثي لرجل سميته له فصدقوه فيه ، فقال الموصى اليه : هو هذا ، وخالفه الورثة ؟

فقال : لا يصدق الموصى على ذلك ، ولا يلتفت اليه وحده ، لأنه  
انما هو ها هنا شاهد ، وليس هذا كقوله يضعه حيث شاء هو ، وهو في  
هذا الموضع ليس بشاهد •

أرأيت لو قال بعثت أى عبدي شاء أما كان له أن يعتق أيهم شاء ،  
وليس هو شاهدا في هذا •

ولو قال : قد أعتقت عبدي وسميته للموصى فصدقوه لم يصدق لأنه  
شاهد واحد •

واذا قال : قد أوصيت بثلاثي لفلان ، وسميته لهذين الرجلين  
فصدقوهما ، فقالا هو هذا ، وشهدا له بذلك ، فأنى أجيز شهادتهما ، وان  
اختلفا في ذلك أبطلت قولهما ولم أصدقهما في ذلك •

قال أبو سعيد : أما قوله : انه قد أوصى بثلاثة لانسان ، وعرفه هذين  
أو أعلم هذين فصدقوهما ؟

فمعى أنهما ان شهدا في ذلك بشهادة ، وكانا عدلين قبلت شهادتهما ،  
وان لم يكونا عدلين فلا يبين لى ثبوت قولهما على هذه •

### ✽ مسألة :

عن أبى الحوارى : وعن رجل أوصى لرجل ، وأشهد أن فلانا مصدق  
في مالى فيما ادعى على لنفسه أو لأحد من الناس الى كذا وكذا درهم ،  
ولم يقل مصدق على فى مالى ، أو كله سواء ؟

فعلى ما وصفت فهذا تصديق تام اذا كان جعل له ذلك فى ماله •  
وكذلك لو قال : هو مصدق فيما ادعى على الى ألف درهم ، ولم  
يقول فى مالى كان تصديقا تاما •

وكذلك لو قال : فيما أقر به على كان اقرارا تاما الى الحد الذى حده له  
فاذا قال الى ألف درهم كان التصديق فى الدراهم ، ولا يكون فى غيرها  
الا أن يقول وقيمتها كان ذلك جائزا فى الدراهم وغيرها من العروض  
والأصول •

✽ مسألة :

عن أبى عبد الله ، وأبى زياد : رجل أوصى الى رجل أن كل ما ادعى  
على من درهم الى عشرة آلاف درهم ديننا فاقضوه عنى ؟

قال : يقضى عنه كما قال وأوصى •

قلت : فان ادعى عليه ناس كثير حتى يفرغ المال ؟

فقال : ولو فرغ ماله كله ، وكذلك ان قال فهو المصدق فاقضوه

عنى •

✽ مسألة :

عن أبى سعيد : وفى رجل أوصى الى رجل فى وصيته عند موته ،  
وفىما أوصى أن كل من ادعى الى حقا الى مائتى درهم فأعطه من مالى •

وان جاء رجل ادعى شيئا أقل من ذلك ، وهو ممن لا يتوهم عليه ،  
وكان ربما قد أقرضه الشيء • قلت : هل يجوز لذلك الرجل أن يعطيه من  
مال الهالك على ما أوصى ؟

فعلى ما وصفت فهذا ليس شيئا حتى يجعل التصديق لرجل بعينه  
أو للوصى ، والا فليس يثبت ذلك الا ببينة عدل والله أعلم •

✽ مسألة :

وأما محمد بن محبوب فقال فى رجل قال : فلان مصدق فيما ادعى  
على من دين ؟

قال : لا يصدق الا أن يجد له الى كذا وكذا فهو جائز •

وقال محمد بن جعفر : اذا صح ذلك فله أن يقبض من مال الهالك جملة المال الذى يدعى أنه دين على الهالك ، وكذلك من الوصايا الى ثلث ماله ، ولو لم يفسر لمن ذلك •

### \* مسألة :

وعن رجل أوصى لرجل بشيء من ماله بحق ، أو اقرار ، وأشهد بذلك البينة ، فقالوا : نحن لا نعرف ذلك الموضع ، فقال لهم : هو عارف به ، يعنى الذى أوصى له بالمال ، وهو المصدق على حدوده •

قلت : هل يكون هذا ثابتا على هذه الصفة ؟

فعلى ما وصفت فهذا معنا ثابت ان شاء الله •

قال غيره : وقد قيل انه يجوز التصديق فى الحقوق ، ولا يجوز فى الأصول ولا المغيبات من الأشياء •

### \* مسألة :

رجل حضرته الوفاة فقال : كتاب وصيتى ودينى مع فلان ، فما كان الذى فيه فخذوا به ؟

فلا يجوز ذلك الا أن يكون مع الرجل الذى فى يده الكتاب شاهدا آخر بما فى الكتاب •

أبو سعيد : حتى يصح للوصية شاهدا عدل ويقر بها بعينها ويشهد عليها الشهود •

## باب

### في الوصى وثقته وتهمة وما أشبه ذلك

ومن جامع أبى محمد : وليس لورثة الميت الاعتراض على الوصى فيما أوصى اليه فيه ، وجعله أميناً عليه ، وإذا صح خيانة الوصى كان على الحاكم اخراج الوصية من يده ، وإن لم تثبت عليه خيانة ثبتته .

وإن كان متهما فيها أدخل الحاكم معه غيره ممن يرضاه الحاكم لحفظ الوصية ، وإنفاذها في وجوهها ، وإن أوصى الى رجل وجعل عليه مشرفاً لم يكن له إنفاذ شيء من الوصية إلا برأى المشرف عليه .

### \* مسألة :

ومن غير الكتاب عن أبى المؤثر الصلت بن خميس ، معروضة عليه صحيحة : سألت أبا المؤثر عن رجل حضره الموت ، وترك مالا وديناً وأولاداً يتامى ، وترك امرأته حاملاً ، وأوصى الى وصى غير ثقة مع المسلمين ، هل يجوز وصايته ؟

قال : إن كان هذا الوصى متهما أدخل معه الحاكم رجلاً ثقة تنفذ عنده الوصايا ، ويقضى الدين ، ويقوم بأمر اليتامى وبمالهم ، وكنا جميعاً وصيين لا ينفذ شيء من هذا إلا بهما ، ويكون هذا الذى أدخله الحاكم حافظاً لما يضع الوصى المتهم ، لأن لا يضع شيئاً من مال اليتامى ، ولا من مال الهالك .

وإن كان هذا الوصى الذى أوصى اليه الهالك معروفاً بالخيانة ، نزع من الوصاية ، وأقام الحاكم مقامه رجلاً ثقة يقوم مقامه بما ذكرت ذلك .



قلت : أرأيت ان قام هذا الوصى المتهم فى المقاسمة لليتامى .أيجوز ذلك ؟

قال : نعم ليس هذا مما يتهم ، الا أن يكون معروفا بالخيانة ، فانه لا يجوز له ذلك ، لأن الخائن ليس له أمر فى مال اليتيم ، الا أن يكون قاسم ، ثم عرفت خيانتة فقد جاز القسم •

#### \* مسألة :

وسئل عن الموصى اذا شكاه الورثة ، هل للقاضى أن يعزله ؟

قال : لا الا أن تبدوا لهم منه خيانة ، فان علم منه ذلك عزله عن الوصية ، وجعل غيره ، والذى جعله مكانه بمنزلة وصى اليتيم فى كل شىء •

#### \* مسألة :

ومن كتاب فضل : واذا أوصى رجل الى رجل أو امرأة أجاز الحاكم ذلك ، فان لم يكن ثقة أدخل معه غيره •

قال محمد بن المسبح : ولو كان غير ثقة حتى تظهر خيانتة •

ومن غيره : وقال من قال : ما لم يتهم فلا يدخل معه غيره ، فاذا ظهرت خيانتة بطلت وصايته •

ومن كتاب فضل : فان عرف بخيانة أقام الحاكم لليتيم وكيلًا ، وان كان له وصيان فمات أحدهما جعل الحاكم مكانه آخر ثقة •

#### \* مسألة :

وسئل عن رجل عليه حق لرجل ميت فقال رجل ثقة مأمون : انه وصى ذلك الميت فى دينه ، هل يجوز لهذا الذى عليه الحق أن يسلمه الى وصيه هذا على تصديقه فى قوله أنه وصيه فى دينه ؟

قال : نعم اذا كان ثقة مأمونا على ما حملة ، وقال : انه باق عليه دين نصفه كان ذلك وجها من الخلاص ، ان شاء فيما بينه وبين الله •

### \* مسألة :

وسئل أبو سعيد : عن رجل أوصى الى رجل هل يجوز لمن كان عليه للميت دين ، أو تبعة أن يسلم الى الوصى اذا علم أنه خائن ؟

قال : معى انه لا يجوز له أن يعطيه •

قيل له : فاذا كان خائنا عنده أو عند الناس ؟

قال : معى انه اذا صحت عنده خيانتته لم يجز له أن يعطيه ، ولو كان ثقة عند الناس ، وكل مخصوص بعلمه •

قلت له : وكذلك ان اتهمه ؟

قال : والمتهم عندى مثل الخائن فى التسليم اليه لا يجوز ذلك اذا كان تهيمَا عنده •

قيل له : فاذا كان الوصى تهيمَا أيطرحه الحاكم أم يقيم عنده ثقة ؟

قال : قالوا : يقيم معه ثقة •

قلت له : وكذلك ان كان خائنا ؟

قال : قالوا يطرحه الحاكم ويستبدل به من هو أفضل منه •

قيل : فالمتهم اذا أقيم عنده ثقة ، هل يكون له عمل فى الوصية على الانفراد ؟

قال : قالوا لا يثبت من فعله شئ على الانفراد من الأفعال التى لا تجوز الا بالثقة •

قيل له : فهل له عمل يجوز له عمله بغير الثقة فى حال على الانفراد ، ويصدق فى ذلك ؟

قال : معى انه يثبت من فعله ان قال انه أعتق رقبة عن الموصى ، ولم  
أره يوجب له غير ذلك •

قيل له : فاذا قضى ديناً عن الميت وصح القضاء ؟

قال : لا يثبت فى الحكم ويضمن له ذلك ، وكذلك لو كانا وصيين ثقتين  
كل واحد وصى على الانفراد فى بعض القول •

وأما فى العتق عن الميت والتزويج لبناته ، وما يقوم بالواحد فعندى  
أنه جائز بفعل الواحد منهما •

قلت له : فان صح القضاء لأحدهما أن يكون ضامناً لما قضى ؟  
قال : هكذا عندى •

#### ✽ مسألة :

من منثورة الشيخ أبى الحسن رحمه الله : وعن رجل جعل وصيه  
غير ثقة فى قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، واقتضاء ماله ، وفى أولاده وفى  
مالهم ، هل يجوز أن يشتري منه ، ويسلم اليه ان كان عليه للميت دين  
أم لا ؟

قال : نعم لعل من أوصاه قد وثق به ، واذا علم ذلك أنه غير ثقة أقام  
الحاكم عنده وكيلاً ثقة يقوم مقامه فى انفاذ الوصية ، الا أن تصح خيانة  
الموصى فلا يدفع اليه شيء •

#### ✽ مسألة :

من موضع آخر من هذا الكتاب • قلت : أرأيت الرجل عليه لرجل  
حق ، وهلك الذى له الحق ، وأوصى وصياً غير ثقة ، هل يسلم اليه الحق ،  
ويبرأ من يسلم اليه أم لا ؟

قال : نعم •

قال المصنف : لعله أراد اذا لم يعلم أنه ثقة ، وأما اذا علم أنه غير ثقة فلا يبرأ على ما عرفنا والله أعلم •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة من كتاب الأتسياخ :

وقال أبو القاسم سعيد بن قريش : ان الورثة اذا استخافوا الوصى ، وقالوا : يفرق الوصايا بحضرتنا ، هل يلزمه لهم ذلك ؟

قال : ليس يلزمه لهم ذلك ، لأن الموصى قد وثق به ما لم تتبين خيانة الوصى ، فان ثبتت خيانتته خرج من الوصايا ، فان لم تتبين خيانتته لم يلزمه لهم يمين •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى الى رجل فلم أعلم كيف أوصى ، هل أشتري منه ؟

قال : لا ، حتى تعلم أنه وصى في الدين ، وانفاذ الوصايا •  
قلت : فرجل جعل فلانا وصيه في حياته ، ووكله بعد وفاته ، هل يشتري منه شيء ، أو يسلم اليه شيء ؟  
قال : فيه اختلاف •

✽ مسألة :

ومنه رجل هلك وأوصى الى بعض ورثته ، فلم يرض به الورثة ، ولم يسلموا له ذلك ؟

قال : ان كانوا اتهموه فلهم أن يتخذوا معه رجلا آخر ، وان لم يتهموه فلا يعرضوا له •

قال أبو عبد الله : حتى يكون متهما ولا يؤخذ بقولهم •

✽ مسألة :

رجل وكل رجلا في قضاء دينه ، وانفاذ وصاياه ، فسلم اليه الورثة ليقضى ، ثم طلبوا منه أن يصح معهم أنه قد قضى ، هل يلزمه أم هو مصدق في ذلك اذا قال انه قد قضى ؟

قال : معى أنه قيل يكون مصدقا في ذلك •

قلت له : أرأيت لو باع ماله بيعا ثابتا عليهم ، وصحت الوصية ، ثم قال : انه قد قضى وطلبوا منه صحة ذلك ، هل يكون القول قوله ؟

قال : هكذا معى اذا صحت الوصاية •

✽ مسألة :

وقيل في الذى يوصى بوصية فينفذها بعض الورثة من مال الوصى أنه ضامن لسائر الورثة حصتهم مما أنفذ ، ويبرأ الوصى من الوصية اذا صح معه الانفاذ ، وأتم ذلك ورضى به والله أعلم •

✽ مسألة :

من كتاب الكفاية : وان ادعى الوصى تلف ما في يده من مال يتولى انفاذه في الوصية ؟

كان القول قوله ، وكذلك لو باع المال ليقضى الدين عن الميت ، فتلف الثمن من يده ، فادعى ذلك كان الدين باقيا على الميت ، ولا شيء على الوصى ، فان بقى للميت مال أنفذ الدين من باقى المال •

## باب

ما يجوز للموصى من الوكالة والوصاية والاستعانة والانفاذ

وما أشبه ذلك

والموصى أن يوكل في حياته من يعينه على القيام بما هو فيه ، وليس له أن يوصى بعد موته في ذلك ، الا أن يكون الميت جعل للموصى أن يوصى أيضا ، فله ذلك الى منتهى ما جعل له ، وان جعل أيضا لمن أوصى اليه وصيته أن يوصى فذلك جائز الى منتهى ما جعل لهم الميت الأول •

وقال بعض الفقهاء : اذا كان قد أنفذ الوصى الوصايا حتى بقى عليه شيء أمر من ينفذه بعد موته ، فذلك جائز ، ولو لم يجعل له أن يوصى •

وقيل : عن أبى سعيد في ذلك اختلاف :

قال من قال : انه يجوز للموصى أن يوصى فيما أوصى اليه فيه الموصى ، جعل له ذلك أو لم يجعل له •

وقال من قال : لا يجوز على كل حال فيما يخرج في النظر •

وقال من قال : ان جعل له ذلك جاز له أن يوصى • وان لم يجعل له لم يوص •

وقال من قال : ان كان قد دخل في الوصية جاز له أن يوصى ، وان لم يكن دخل لم يجز •

وقال من قال : ولو دخل الا أن يكون باقيا منها شيء يسير فله ذلك •

❖ مسألة :

أبو سعيد : للوصى أن يأمر من يعينه على انفاذ ما أوصى به إليه ،  
ويوكل في ذلك غيره إذا كان المأمور أو الوكيل أميناً •

وقول ليس له ذلك ، وأما الوكيل فليس له أن يوكل في الذي وكل  
فيه غيره ، وإن لم يجعل له لم يوص إلا أن يجعل ذلك الموكل له ويفعله  
في حياته •

❖ مسألة :

فإن قال قائل : لم جاز للوصى أن يوكل من يعينه ولو لم يجعل له  
الموصى ، ولا يجوز للوكيل إلا أن يجعل له الموكل ؟

قيل له : إن الوصى يقوم مقام الميت بعد وفاته ، والوكيل لا يفعل  
إلا بالشرط الذي جعله له الموكل في الحياة ، فإن تعدى بطلت الوكالة ولم  
يجز له الفعل •

وقال أبو الحسن : وقال من قال : إن للوصى أن يوصى في الوصية  
ولو لم يجعل له ذلك في الوصايا أو التزويج إذا أوصى إليه في ذلك ،  
وهذا القول أحوط للوصى •

❖ مسألة :

رجل أوصى إلى أخته ، ولم يجعل لها أن توكل فيما لا يمكنها البروز  
فيه من قضاء الصداق وغيره من الحقوق ، وكذلك بيع المال والتسليم  
والتحديد ، فلها أن توكل في ذلك كله في حياتها •

❖ مسألة :

وسألت عن الوصى إذا كان ثقة ، أو كان وكيل الحى ثقة للمسلم أن  
يعينهما ، أو حتى يصح معه وصايتهما ، أو وكالتهما ؟

فقال : اذا كان الوصى والوكيل ثقة جاز لمن أعانه اذا استعان به ،  
الا أنه ليس له أن يبيع الأصول الا بصحة الوكالة أو الوصاية للحى  
وللميت •

وان كان الوصى أو الوكيل غير ثقة ، فلا يجوز له أن يعينه حتى  
يعرفه بالثقة ، ولو كانا مستورين لم يجز له أن يعينهما يعينهما حتى يعلم  
أنهما ثقتان •

#### \* مسألة :

وقال : اذا أوصى الميت لفلان بكذا وكذا ، ولفلان بكذا ؟

فلا بأس على الوصى أن يفعل ما أوصى به الموصى ، الا أن يتور  
جاز في الوصية ، وان ترك الوصى ذلك الجور على حاله ، فعليه الانم ،  
وليس على من أوصى له اثم فيما يأخذ مما أوصى له الميت •

وقال غيره : اذا لم يعلم الموصى له أنه خاف ولا فعل مالا يجوز له  
فلا بأس عليه •

#### \* مسألة :

وسألته عن رجل أوصى أن يشتري له حنطة بكذا وكذا دينارا تقسم  
في الفقراء ، وينتري ماء بكذا وكذا ، ويصب للفقراء ، هل يجوز للوصى  
أن ينقص من الماء ويحيره في الحنطة ، أو ينقص من الحنطة ويصيره  
في الماء ؟

قال : ما أحب له أن يتعدى ما أوصى به صاحبه ، واذا جاء ما يرى  
أنه خير للفقراء عمل به •

#### \* مسألة :

وقيل انه اذا أوصى الموصى الى وصى ، وجعل له أن يرفع اليمين



عمن يطالبه بحق ، وأن يبيع بغير مناداة ولا حكم من حاكم ، ولا مشاورة على وارت ؟

ان ذلك جائز له ما لم يطلب الورثة أن يفدوا المال ، فان طلب الورثة أن يفدوا المال ، فان طلبوا ذلك كان لهم ذلك ، ولو جعل له أن لا يشير عليهم ، وليس عليه أن يشير عليهم ، اذا جعل له ذلك ، وان طلبوا هم أن يسلموا فداء مالهم كان لهم ذلك عليه ، وذلك اذا سلموا الفداء قبل البيع ، وليس عليه هو أن يتوقف عن المال لاستعراض لهم ، الا أن يفدوا المال من قبل البيع ، وليس عليهم أكثر من ذلك •

#### \* مسألة :

قلت : الوصى أهو مصدق فيما دفع عن اليتامى من النفقة والزكاة وقضاء الدين أو غير ذلك ، أم عليه بينة أو يمين ، وهل له أن يحط عن المشتري من غير داء ويقبله واليتامى صغار ؟

فما ترى أن يعطى مال اليتامى في دين بغير بينة ، وأما النفقة والزكاة فالقول قوله حتى يعرف كذب ما قال ، وان اتهم فعليه اليمين •

#### \* مسألة :

ومن رقعة أحسب عن أبي معاوية : واذا لم يتشهد الموصى بالوصاية فلا يجوز للوصى أن ينفذ شيئاً من الوصية الا أن يثبوا له ذلك الورثة ، وهم بالغون ، فاذا أتموا ما أوصى به صاحبهم فله أن ينفذ عنه ما أوصى اليه به ، إلا أن يصح بشاهدى عدل هذا في الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله ، فان تيسر له انفاذها جاز له ذلك ان شاء الله •

#### \* مسألة :

وعن رجل كان يعلم أن على والده لرجل حقاً ، أو لزوجته صداقاً ، فلما حضره الموت أوصى اليه ، وجعله مصدقاً ، وقال له : أما فلان فقد

قضيته ما كان له على ، وأما زوجته فقد أوفيتها • فطلبت الزوجة والرجل  
وأنكر ؟

فليس أرى له أن يقضيهما ما ذكر الهالك أنه قد أوفاهما ، فإن  
صح لهما مع الحاكم ، وحكم لهما بذلك فهو سالم ، وقد أحب أن يقضى  
هو بقدر ميراثه مما علم •

### \* مسألة :

قال أبو جابر محمد بن جعفر : وإذا أوصى رجل الى رجل ، وعرفه  
دينه ، وأمره أن يقضيه من ماله ؟

فله أن يقضيه من ماله بلا رأى حاكم يصح لأهله ، ولا يمين  
يحلّفونها على تلك الحقوق •

وقال من قال : عليهم اليمين •

قلت له : وسواء كان له وارث أم لا وارث له ؟

قال : نعم •

قلت له : وسواء كان وارثه يتيما أو بالغا أو معتوها ، أو أخرس  
أو غائبا ؟

قال : نعم •

قلت : ان أوصى اليه وعرفه دينه ، ولم يأمره بقضائه أله أن يقضيه،  
كما له أن يقضيه إذا أمره ؟

قال : لا يقضيه بغير أمره •

ومن غيره قال : وقد قيل اذا أوصى اليه وجعله وصيه ، وعرفه دينه،  
وفي جميع الوصايا وفي ولده •

وقال من قال : لا يكون وصيا في ولده حتى يحد له ذلك •

وقال من قال : يكون وصيا في جميع الوصايا الا تزويج بناته •

وقال من قال : يكون وصيا في جميع الوصايا وتزويج بناته •

ومنه • قلت : فحتى يصح الوصي الوصاية عند الحاكم والدين ،  
شهادة من أشهد الميت على وصيته ، أو باحضار أهل الحقوق البينة على  
حقوقهم ، ويأمره بقضائه ؟

قال : نعم :

قلت له : فان كان أصحاب الحقوق أحضروا الوصي من شهود معه  
من العدول بحقوقهم تلك التي أوصى اليه فيها ، أو أوصى أن يقضيه  
اياها . أم حتى يصح مع الحاكم ؟

قال : حتى يصح مع الحاكم •

قلت له : فان كان في مثل هذا الزمان ، وهو الجور ، وليس امام  
عدل أيقضيهم ما قد عرفه اياها الميت ، وشهدت معه بذلك البينة ؟

قال : نعم :

قلت : وسواء كان الورثة يتامى أو بالغين ؟

قال : نعم :

قلت له : فهل له أن يحلفهم عليها ، ويقضيهم اياها ؟

قال : لعل له ذلك •

قلت له : فان هذا الوصي يعلم ديننا على الميت ، وهو في مثل هذا  
الزمان ، وقد مات ولم يوص له آله أن يقضى بلا بينة عنده ؟

قال : لا •

قلت : فلو أن رجلا من أولياء الميت مثل أخيه أو غيره من وارث مع  
، غيره من الورثة ، أو غير وارث ، علم بدين عليه ، ولا وصى للهالك ،

ويمكنه أن يقضى من مال الميت في ذلك الدين في زمان عدل ، أو جور ،  
كان له أن يقضى تلك الحقوق من مال الهالك برأيه ؟

قال : لا •

قلت : فان قضى شيئاً من مال الهالك في الدين الذى عليه ؟

قال : يجوز من ذلك بقدر حصته من الدين من ميراثه من مال الهالك ،  
وعليه أن يخلص المال لأهله ان قدر على ذلك •

قلت له : وكيف يطلب الخلاص من ذلك ؟

قال : اذا صحت تلك الحقوق مع الحاكم ، وقد كان قضائها جاز  
ذلك ، وان لم تصح الحقوق مع الحاكم لزمه أن يردها الى أهلها •

قلت : فان كان في هذا الزمان ، ولم يكن حاكم عدل ؟

قال : عليه الشروى •

قلت : فما تقول ان طلب فلم يدرك ما أتلّفه من مال هذا الهالك ،  
أىكون عليه الشروى أم ثمّن ذلك يوم أتلّفه ؟

قال غيره : لم نجد لهذه المسألة جواباً ، والذى معنا أنه اذا أتلّف  
مالاً لم يقدر على أن يخلصه ، فعليه الشروى فيما يكون فيه الشروى •

فان ضمن أحد الورثة أو غيرهم لليتامى بما أتلّف هذا من مالهم  
أبيراً هذا ؟

قال : لا الا أن يصير ذلك اليهم •

\* مسألة :

ولا يجوز للوصى أن يقضى ما علم على الهالك من دين لم يصح

بالتسهادة إلا أن يقول له الهالك : اقض عني كل دين علمته على ، ولم أعلم  
أنى قضيته ، فإذا قال له ذلك ، جاز له أن يقضى ما علم أنه عليه ، وإن  
لم يقل له ذلك لم يجز له ذلك •

ومن غيره قال : نعم ، وهذا في الحكم إن عارضه معارض في ذلك ،  
أو محتسب أو وارث ، فليس له هذا في الحكم ، وليس له ذلك أيضا في  
بعض القول فيما بينه وبين الله •

وقال من قال : لا يجوز له ذلك إلا أن يحد له ديناً معروفاً يأمره  
بقضائه ، والا فلا يجوز له ذلك •

وأما إن جعله وصيه في قضاء دينه ، فإن ذلك يجوز له •

### \* مسألة :

وعن رجل هلك ، وعليه دين يحيط بماله ، وله حيوان ورثه وغير  
ذلك ، فادعى رجل أنه أوصى إليه ، هل يجوز لى قبض ماله ؟

وقلت : فإن كره الديان أن يكون مال هذا الهالك في يده ، وفي المال  
ما يحتاج أن يقام عليه ويعمل ؟

فإن كان الوصى ثقة كان مال الهالك في يده ينفذه في دين الهالك برأى  
الحاكم بالحصة على غرمائه ، وإن كان غير ثقة ، وكان متهما أقام الحاكم  
عنده وكيلاً ثقة ، يكون هذا المال في أيديهما حتى يأخذه الغرماء •

وإن كان هذا الوصى ظهرت منه خيانة في هذا المال ، لم يقرب به  
الحاكم إليه إذا طلب ذلك الغرماء ، وأقام وكيلاً غيره وما احتاج منه المال  
من عمل لابد منه أمر الحاكم بهذا العمل منه •

✽ مسألة :

فان قال قائل : لم جاز للوصى أن يوكل هو من يعينه ، وان لم يجعل له الوصى ولا يجوز ذلك للوكيل الا أن يجعل له الموكل ؟

قيل له : ان الوصى ان الوصى يقوم مقام الميت بعد وفاته ، والوكيل لا يفعل الا بالشرط الذى جعل له الموكل فى الحياة ، وان تعدى بطلت الوكالة ولم يجز له الفعل •

✽ مسألة :

واذا أقر الوصى فيما أقر لرجل بشئ من الربا ، وقد تبين للوصى ذلك ، فلا يجوز له أن يعطى ذلك ، وقد علم أنه ربا • قلت : فهل للوصى أن يسلم اليه رأس ماله ؟

قال : لا الا برأى الورثة •

قلت : فان كان فيهم يتيم ، هل له أن يسلم اليه ذلك ؟

قال : لا الا أن يجعله وصيه فى قضاء كل حق صح عليه ، أو فى كل حق علمه عليه •

وأما اذا تبين له حق كذا وكذا لفلان ، وكذا وكذا لفلان ، ثم قال : قد جعلته وصى فى قضاء دينى ، وانفاذ وصيتى ، فليس له أن يقضى عنه الا ما تبين له فى حين ذلك ، اذا كان قد تبين له شئ •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بحجة دنانير ودراهم ، فأعطاه بها نخلا وأرضا ؟

فقيل : انما يكون للوصى أن يعطى من مال الهالك عروضاً من الأصول فى الوصايا والديون من بعد أن ينادى على مال الهالك ، ويقف

نمنه ويحتج الوصى على الورثة فى فداء ذلك المال ، فلا يفدوه ، فهناك  
يسلمه الى من استحق ذلك فى الوصايا والديون على سبيل العروض •

وقال من قال : ان الوصى له أن يبيع من مال الهالك بالمساومة اذا  
رأى ذلك أوفر ، فعلى ذلك يجوز أن يعرض له اذا رأى ذلك أوفر له فى  
الديون والوصايا •

### ✽ مسألة :

من جواب أبى جابر : وعن رجل وكل رجلا فى قضاء دينه وأشهده  
هو ورجلا معه على دينه ، فيقضى الوكيل بعض الغرماء من عنده ، ثم أراد  
أن يأخذ من مال الهالك ما قضى من الدين الذى شهد به ، فاحتج من يدفع  
عن اليتامى بأنك تأخذ لنفسك ما شهدت به ؟

فرأينا ان كان قد شهد بالدين عند الحاكم ، وثبتت وكالته وشهادته ،  
ثم قضى بعد ذلك من ماله أخذ من مال الهالك مثل ما قضى عنه اذا صح  
القضاء •

وان كان قضى من قبل أن تثبت شهادته عند الحاكم ، ثم شهد وأراد  
أن يأخذ من مال الهالك ما قضى ، فأنا أضعف شهادته فيما قضى قبل  
أن يشهد والله أعلم •

### ✽ مسألة :

يجوز للوصى والوكيل أن يقضى ديننا على الموصى والموكل من نفسه  
على نيته أن يأخذ من مال من وصاه ووكله ، ما لم يمنعه مانع بحجة من  
حاكم أو خصم ، وفى موضع يجوز ذلك للوصى ، ولا يجوز للوكيل  
والله أعلم •

### ✽ مسألة :

عن أبى المؤثر : وقلت : ما تقول ان كان على هذا الوصى دين للهالك،

أَيُّجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ نَفْسِهِ ، وَيَقْضَى فِي دِينِ الْهَالِكِ ، أَمْ يَسْلَمُهُ إِلَى وَرَثَةِ الْهَالِكِ ؟

وَكَذَلِكَ لَوْ كَانَ لِلْوَصِيِّ دِينَ عَلَى الْهَالِكِ ، وَأَوْصَى بِوَصِيَّةٍ أَيْجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْ مَالِ الْهَالِكِ وَيَقْضَى نَفْسَهُ ؟

فَهَذَا كُلُّهُ جَائِزٌ لَهُ يَقْضَى مِنْ نَفْسِهِ فِي دِينِ الْهَالِكِ وَفِي وَصَايَاهُ ، وَيَقْضَى نَفْسَهُ مِنْ مَالِ الْهَالِكِ مِمَّا يَكَالُ وَيُوزَنُ •

وَأَمَّا مَا يَكَالُ وَلَا يُوزَنُ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَقْضَى نَفْسَهُ إِلَّا بِرَأْيِ الْوَرِثَةِ إِنْ كَانُوا بِالْغَيْنِ ، وَإِنْ كَانُوا يَتَأَمَّى لَمْ يَقْضِ نَفْسَهُ إِلَّا بِرَأْيِ الْحَاكِمِ ، أَوْ بِرَأْيِ الْعَدُولِ إِنْ لَمْ يَكُنْ حَاكِمٌ •

قَالَ غَيْرُهُ : نَعَمْ إِلَّا أَنْ يَعْذِمَ الْوَصِيُّ الْحَاكِمَ أَوْ الْعَدُولَ ، فَإِنْ لَهُ أَنْ يَأْخُذَ حَقَّهُ مِنْ جَنْسِ مَالِهِ ، وَلَا يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِنْ حَقِّهِ ، فَإِذَا أَخَذَ دُونَ حَقِّهِ أَوْ مِثْلَهُ جَازَ ذَلِكَ •

قَالَ الْمَصْنَفُ : وَجَدْتُ أَنَّ الْوَصِيَّ إِذَا أَنْفَذَ الْوَصِيَّةَ مِنْ مَالِهِ ، نَمَّ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ شَرَوْى ذَلِكَ مِنْ مَالِ الْمَوْصَى ، فَقَوْلُ : لَهُ ذَلِكَ ، وَقَوْلُ : لَا يَجُوزُ •

### \* مَسْأَلَةٌ :

وَعَنْ مَيِّتٍ أَوْصَى إِلَى وَصِيٍّ لَهُ فِي دِينِهِ ، وَلَمْ يَحْدِثْ هَذَا الْوَصِيَّ لَهُ شَيْئًا سِوَى مَا كَانَ يَدْعِيهِ مِنْ فُلْجِ الرَّمِّ ، وَيَسْقِيهِ وَيَحُوزُهُ ؟

سَبِيلُهُ مَعَهُ سَبِيلُ عَمَلِ أَهْلِ هَذَا الزَّمَانِ فِي مِيَاهِ هَذِهِ الرَّمُومِ بِسَهَامٍ ، مَا أَوْلَى بِهَذَا الْوَصِيَّ يَبِيعَ الْمَالَ ، وَيَقْضَى عَنْ الْمَيِّتِ دِينَهُ ، أَوْ تَرَكَ ذَلِكَ أَسْلَمَ فَبِيعَ الرَّمُومَ لَا يَجُوزُ ، وَإِنْ تَهَيَّأَ لَهُ أَنْ يَطْنِيَهُ شَرِبَهُ بِشَرِبِهِ ، فَيَقْضَى بِدِينِ الْهَالِكِ ، رَجَوْتُ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ •



**\* مسألة :**

أرجو عن أبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر : وعن ميت  
أوصى بزكاة عليه ، ووكل في ذلك وكيلًا ، فأخذ الوكيل من تلك الزكاة  
وأعطى أولاده ؟

فلا يأخذ هو لنفسه ولا يعطى أحدا من أولاده الا أن يكون أولاده  
بالغين بائنين عنه ، أو يكون عليهم ديون فيعطيه في قضاء ديونهم اذا  
كانوا بالغين .

وكذلك اذا أوصى الميت بحجة ، فخرج بها الوكيل ، فما معنى أن ذلك  
يجوز له .

قال غيره : وقد قيل في الوكيل إنه يأخذ من الزكاة التي أوصى بها  
المالك ، ويعطى أولاده اذا كانوا فقراء ، ولو كانوا في حجره اذا كان  
هو فقيرا جاز له ، لأن ذلك ليس من زكاته ، وكره من ذلك من كرمه ،  
وأحب له أن يستعفف وذلك في أخذه لنفسه وعطيته بنيه الصغار ، وأما  
الكبار فلا بأس عليه في ذلك .

وأما خروجه بالحجة فلا يجوز له ذلك الا برأى الورثة إن كانوا  
بالغين ، والا فلا يجوز له ذلك أن يخرج بها عن نفسه ، وكذلك ان  
كان الورثة أيتاما أو أغيابا لم يجز ذلك .

**\* مسألة :**

من الزيادة المضافة :

في الوصى اذا دخل في شيء من المجهول فيما اتجره عن أوصى  
اليه ، فأتته الوصى ، كان كأجر مثله أو أقل أو أكثر أنه اذا تأممه على

شئ من لا ينقض المعنى ، والذي تثبت به الوصية مما يخرج به أجر مثله أو أكثر منه ، كان له ذلك ، وإن كان أجر مثله أقل مما تاممه عليه ، لم يبين لى أن يثبت فى مال الموصى الا ما يستحق من الأجرة فى عناء رجوع .

### \* مسألة :

وعن رجل وكل وكيلا فى أولاده ، وفى أداء خراجهم ؟

فالوكالة فى الخراج لا تجوز ، فان أراد ذلك الوالد فى أمر الخراج أوصى لوصيته من ثلث ماله بوصيه يقوم بها لأولاده فى أمر مدافعه الحوز عنهم على هذه الجهة تثبت معنا إذا صدق الوصى فى نيته ، وقام الوصى باللزوم من ذلك .

### \* مسألة :

فى اخراج الوصى من مال الموصى ما أوصى اليه به عن غيره ؟

فان كان هذا الذى أمرك بتنفيذ عنه هذه الوصايا أمرك أن تنفذها من حبه ، أنفذتها من حبه كما أمرك ، وليس عليك غير ذلك .

وان أمرك أن تأخذ من دراهمه وتشتري بها حبا وتنفذها فى كفارة هؤلاء الأموات ، فأخذت من دراهمه برأيه فاشتريت من عنده حبا أو من عند غيره من غير أن يشترط عليك أن تشتري من عنده ، رجونا أن يجوز لك وله على هذا .

وأما أن تأخذ من دراهمه من غير رأيه وتشتري بها من عنده ، فلا نرى ذلك الا أن يأمرك أن تأخذ من ماله من دراهمه ومن حبه ، فتنفذ عنه تلك الوصايا التى أوجبها على نفسه من قبل الأموات ، فان كان هذا الذى أمرك انما أوصى اليه الأموات بدراهم فلا تنفذ عنهم حبا من عنده

بدل الدراهم ، الا أن يدفع اليك الدراهم ، ويأمرك أن تشتري بها حبا ، وتنفذها عن كفارة الأموات ، فتشتري أنت من عنده بتلك الدراهم ، وتسلمها اليه من غير أساس شرط بينكما ، وهذا الذي رأيناه واستحسننا من الحيلة في اجازة ذلك •

وهذا كان الأموات أوصوا الى هذا الرجل وجعلوه وصيا بعد موتهم ، وان كان هو انما يحتاط عليهم من ماله بلا وصية منهم له ، فذلك جائز كيف ما انفذ ، وكيف ما أمرك في ماله أنفذت عنه ان شاء من حبه ، وان شاء من دراهمه ، واللازم له في وصاية الأموات غير الاحتياط منه عليهم ، فافهم الفرق •

وليس عليك الا ما أمرك به ، فان أمرك أن تنفذ هذه الوصايا من ماله من دراهمه ، ومن حبه ، وقال لك : انها وصية للأموات عليه ، وانما أوصى اليه الميت بدراهم ، ففعلت أنت كما وصفنا ، وانستريت من عنده بلا شرط كما تشتري من غيره ، وأنفذت ذلك رجونا فيه خلاصا ان شاء الله •

وان كان احتياطا وأمرك أن تنفذ من ماله ، فعلى أى السبيل أمرك فعلت ، وليس عليك غير ذلك ان شاء الله •

### \* مسألة :

وذكرت في رجل أوصى لرجل بشيء يسلم اليه فاستحله الموصى اليه من ذلك الشيء ، من بعد أن أخبره ، فجعل الميت في الحل من ذلك ، أيجتزئ بذلك أولا يجزيه حتى يسلم اليه الذي أوصى له به ؟

فعلى ما وصفت ، فان كان لم يوصه يستحلّه ، وانما أوصى أن يسلم اليه ، فان كان أوصى له بوصية تخرج من ثلث ماله من غير حق

يلزمه له فيحضره ما أوصى له به ، فان اختار أن يدعه فذلك اليه ، وان احنار أن يأخذه فذلك اليه •

وان كان أوصى بحق عليه من دين يخرج من راس مال الهالك ، فيحضره حقه ، فان لم يقبله وتركه للميت ، واحله منه ، جاز ذلك الا أن يكون الهالك من أهل العدم ، أو يكون ورثته من أهل العفة ، فخاف عليهم ، فخبره بخبرهم ، وطلب اليه أن يتركه حقه ، أو يأخذ منهم ، ففعل ذلك أو لم يتركه الميت وفاء ، فطلب اليه أن يحله فأحله جاز ذلك •

وأما أن يوصى اليه بشيء فيستحله الوصي والميت غنى ملى ، فلا أرى ذلك الا على الاختيار من الموصى له بعد قدرته على ما أوصى له به ، وأحضر به إياه ، والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

وللوصى أن يأمر من يثق به أن يفرق على من أراد من الفقراء في غيبته ، أو ليس الا بحضرته ، فعلى ما وصفت فان كان الذى يأمره ثقة كان ذلك يعينه غاب أو حضر ، لأن الثقة الأمين لا يفعل الا ما يجوز له •

وقلت : رأييت ان أعطى الذى يفرق انسانا لانسان ، هل يجزيه ؟

ان شككت ولم تعرف أعطاه أو لم يعطه ، ولا يعطى انسانا يبلغ الى انسان الا أن يكون الرسول ثقة بأمنه عليه ، فلا بأس عرفه أنه بلغه أو لم يعرفه ، فان كان غير ثقة فلا يأمنه على ذلك حتى يعلم أنه صار الى من استحقه •

ومن غيره : واذا أراد الوصى أن يتزوج بابنة الهالك ، فليوكل من يزوجه ، فان لم يوكل ، وزوج نفسه بابنة الهالك بشاهدى عدل ، ورضا المرأة كان جائزا •

**\* مسألة :**

عن ابن مبشر : أنه سأل أبا عثمان عن الرجل يجعل الرجل وصيه  
وجزيه في دينه ، ولا تقيم الناس بينه بحقوقهم ، والوصى بها عالم وبجده  
الورثة ؟

قال : لا يؤخذ مالهم الا ببينة •

وقال ابن عذرة : هو جزيه ووكيله ووصيه ، فليعط الناس حقوقهم  
وهو المصدق •

**\* مسألة :**

ومن الضياء : ومن كان عليه دين لرجل فمات من له الدين ، وخلف  
ورثة ، وأراد الذى عليه الدين أن يوصى فانه يوصى أن عليه لفلان بن فلان  
الميت ، ولا يوصى لورثة فلان ، لأنه اذا أوصى لورثته كان الذكر والأنثى  
فيه سواء ، لأنه اقرار منه لهم •

واذا كان عليه للميت فأوصى أن عليه لفلان كان الورثة في ذلك للذكر  
مثل حظ الأنثيين •

**\* مسألة :**

وعن امرأة أوصت بثلاث ما لها أن يفرق عنها على الفقراء والأقرباء  
وقالت : يباع ويفرق عنها ، وأراد الوكيل أن يبيع بحب لزة الفضة  
ولم يسم بحب ولا فضة ، وانما قالت يباع ويفرق عنها ؟

فقال : انه جائز للوكيل أن يبيع بما شاء بحب أو بفضة أو بتمر ،  
ويكون للفقراء الثلث من ذلك ، ويكون للأقرباء الثلثان اذا كان الشئ  
يخرج من ثلث مالها •

✽ مسألة :

ومن جواب أبى المؤثر : وعن رجل أوصى الى رجل ، وكان فى وصيته أنه أوصى ببدن تنحر عنه ، فدفن من البدن الوصى الى رجل يآمنه من أهل الدعوة ، وليس له ولاية ، أو الى رجل من قومنا وهم ثقات فيما يآمنهم من ذلك ، ولا يتولاهم عليهم خيانة ولا تقصير ، أو لا مخالفه لأمر المسلمين ، هل يجوز ذلك ؟

فعلى ما وصفت فلا أرى عليه بأسا ، وليسأله عن ذلك ، فان أحبره انه قد أداه على الوجه الذى ينبغى اجترأ بذلك •

وان لم يسأله رجوت أن لا يلزمه غرم حتى يعلم أنه مضيع •

ومن غيره : فأما اذا أمره يقبض ديناً له على رجل ، وينفذه فى بعض وصايا الهالك ، وهو مأمون ؟

فهو جائز له وان لم يسأله لم يجتز حتى يسأله وليس هذا كالذى يدفع من يده •

• وأما اذا أمره فى الذى عليه للهالك ، فلا يجتزىء لأنه مدع براءة نفسه الا أن يأتى ببينة أنه قد أنفذ ما قو أمره الوصى ، أو يقر الذى له الوصية أنه قد قبض من المأمور كذا وكذا ، فذلك مجزىء له ان شاء الله •

✽ مسألة :

أرأيت ان قال الموصى للموصى : ما قصرت ، أو ضيعت ، أو توانت ، أو دفعت الى غير ثقة يوصل الى من كان له حق فأنت فى حل ، هل يسع الموصى ؟

قال : أما فى الدين والأيمان والأموال الواجبة فلا ينبغى له ذلك ، ولا أحب له فى وصيته ذلك •

وأما في وصية الأقربين أيضا لأنها حق ، فإن فعل ذلك لم أقل انه  
أتم ان شاء الله ، لأن الوصى ليس له أن يستغنى بهذا الشرط ، ولا  
يجتزئ به ، وليس له أن يعمل فيها الا بالحق ، ولا يقصر ولا يضيع ،  
ولا يدفع الى غير من يأمنه ، فإن فعل شيئا من ذلك غرم اذا هلك تئىء  
على يده ، لأنه لم يوصه ولا أقر له بالحق ، وانما وسع له فيما لا ينبغي  
لوصى .

#### \* مسألة :

عن أبى الحوارى : وعمن يتوكل لرجل في وصيته وقضاء دينه  
غفرط ، ولم يقض عنه حتى مات ، هل يسلم عند ربه ولو لم يوص بتلك  
الوصية ؟

فعلى ما وصفت فاذا فرط هذا الوصى من غير عذر فليس بمعذور  
ويخاف عليه الهلاك في الآخرة والله أعلم .

#### \* مسألة :

من الحاشية أيجوز للوصى أن يوصى بما أوصى اليه فيه ان لم  
يجعل له ذلك أم لا ؟

في ذلك اختلاف : وأكثر القول أنه لا يجوز له ذلك الا أن يجعل  
ذلك اليه والله أعلم .

#### \* مسألة :

وقال في الذى يوصى اليه بوصيته فينفذ بعضها ويبقى بعضها :  
انه اذا أراد أن يوصى بانفاذ بقيتها أوصى أن ينفذ عنه بقية ما كان  
بفى عليه من وصيته فلان .

فاذا لم يكن أنفذ منها شيئاً وأراد أن يوصى بانفاذها أوصى أن ينفذ وصية فلان التى كان أوصى اليها فيها ، وهذا المعنى من قوله والله أعلم •

### \* مسألة :

من الزيادة المضافة :

من كتاب الأشياخ أحسب عن أبى محمد رحمه الله ، وسألته عن رجل أوصى الى رجل وقبل الموصى اليه ، هل للموصى أن يوصى ان أراد ذلك •

قلت : وكيف يوصى ؟

قال : ان كان الموصى قال : أنت وصيى وقد جعلت لك أن توصى ، فيقول : لقد جعلتك وصيا لفلان أوصى به •

وان لم يجعل له أن يوصى فيقول قد جعلتك وصيا فى انقاذ ما على فلان الهالك •

### \* مسألة :

من الزيادة المضافة :

من كتاب الأشياخ : وسألته عن رجل أوصى الى وصى ثم خرج الموصى ، وكان سبيله الفقد فباع الوصى من مال الموصى فى أجل الفقد ، وأنفذ الوصايا والديون ؟

قال : البيع منتقض ، لأن الوصى انما يكون بعد الوفاة • وأما ما أنفذه من الديون الى أهلها فذلك ثابت له •

وأما الوصايا التى أنفذها فى عدة الفقد فضماتها عليه فى ماله • فاذا صح موته أنفذ جميع الوصايا من مال الميت ، وعلى الوصى ضمان ما أنفذه من الوصايا فى عدة الفقد •



## باب

فيما يجوز للوصى فعله في مال الهالك والانفاذ

وما أشبه ذلك

ما تقول في رجل مات وأوصى بدين عليه لرجل قاطع البحر ، وخلف ذلك الميت ولدين صغيرين ، وله مال واسع يفضل عن دين الميت الذي أوصى به أضعافا كثيرة ، فاحتاج الأولاد ولحقهم الضرب ، أيجوز للوصى أن ينفق من ذلك المال ، وينفق على أولاد الهالك أم لا ؟

### الجواب :

بل جائز له ذلك على ما شرطت من أجل الضرورة ، ووجه العدل فيه أن يقام وكيل للغائب في قبض حقه من مال الهالك من جماعة المسلمين إذا عدم الحاكم \*

فاذا قبض الوكيل للغائب برىء المال من الدين ، وخلص للورثة ما بقي بعد الدين \*

### \* مسألة :

رجل مات وأوصى لقرباته بخمسين درهما صحاحا ، فلم يمكن الوصى قسمها عليهم الا أن يقطعها أو يكسرها ، ثم حينئذ يستوى له قسمها على قرابة الميت الذي أوصى لهم بها أيجوز للوصى كسر الدراهم كما وصفت لك أم لا ؟

الذي أقول به انه اذا قسمها على وجه الدرجات فلا بأس بتكسيورها

اذ لا بد من ذلك ، فان أخذ بقول من أشركهم فيها بالتسوية استأمر أهل الوصية بتسليم ما أوصى لهم به الى أحدهم أو الى غيرهم ، فاذا صاروا الى قبضها تولوا هم قسمها •

#### ✽ مسألة :

وعن رجل حضرته الوفاة فأوصى بحق عليه لرجل غائب ، وللغائب وكيل في قبض حقه ، وللهالك ورثة أيتام ، ولهم وصى هل يسعه أن يدفع الى وكيل الغائب حقه هذا وهو به عارف ؟

فأقول : يدفع ذلك الى ولاية الأمر •

فاذا صح ذلك الحق معهم أمر الوصى أن يدفع هذا الحق الى وكيل الغائب حقه هذا ، وهو به عارف ؟

فأقول يرفع ذلك الى ولاية الأمر فاذا أصبح ذلك الحق معهم أمر الوصى أن يدفع هذا الحق الى وكيل الغائب •

#### ✽ مسألة :

رجل مات وأوصى لزيد بخمسة دراهم فقال الموصى للموصى أعطنى قيمة الدراهم التى أوصى لى بها حبا وتمرا وغير ذلك من العروض ، هل يجوز للموصى أن يدفع ما أوصى لديه من مال الميت أم لا ؟

قد عرفت أنه لا يجوز ذلك ويتبع فيه وصية الموصى فيما كان من أبواب البر التى لم يمكن عليه ولا له لازمه •

## باب

في قرض الوصى من مال الهالك لغيره أو لنفسه

✽ مسألة :

الوصى يستقرض من مال الهالك ، هل له ذلك ؟

فاذا احتاج الى ذلك كان جائزا له ويرده في الوصية بغير رأى  
المورثة .

وفي موضع يجوز استقراضه لنفسه من مال اليتيم ، وفي قرضه  
لغيره اختلاف .

✽ مسألة :

وما نصب للوصى الفنى أن يستقرض من مال اليتيم الا في حاجة  
لزمته .

## باب

### فيما على الورثة والوصى تسليمه الى الموصى له

وان أوصى رجل بجمل أو بدابة غانية لآخر ؟

فان خرج من الثلث فالوصية جائزة وعلى الموصى له ان قبل الوصية ان يأخذهما من حيث كان ، وليس على الورثة يجلبونها اليه ، ولكن يوكلون من يسلم ذلك اليه •

#### \* مسألة :

وسئل عن رجل أوصى لرجل بدابة فلم يدفعها الوصى حتى تلفت ؟  
فقال : ان كان يطلبها الموصى له فلم يدفعها الوصى فأراه ضامنا ،  
وان لم يطلبها فلا أراه ضامنا •

#### \* مسألة :

عن أبي على الحسن بن أحمد ، وما تقول فيمن أوصى له بوصية  
مثل نخل أو أرض أو منزل أو غير ذلك من الأصول أو الحيوان  
أو الأمتعة ، وهو شيء معين يعرفه الذى أوصى له ، أعلى الوصى  
تسليم ذلك ، فان لم يسلمه الوصى أله أخذه أم لا ؟

الذى عرفت أن ليس على الوصى تسليم ذلك اليه ، وله هو أخذه ،

ويوجد عن أبي الحواري أنها لو كانت دابة فماتت في رباطها لم يلزمه ذلك ، والله أعلم •

✽ مسألة :

في موضع قال أبو الحواري : ولو كانت الدابة مربوطة في رباطها لم يكن على الورثة اطلاقها ، ولو ماتت جوعا أو عطشا ، والله أعلم •

## باب

### في ذهاب الوصية وفي تأخيرها

وأما الموصى اليه اذا ذهبت من يده الوصية ، وقد قبض مال الموصى ، ولم ينفذ الوصية ؟

فقد قال من قال : ان له أن يوصى فيما أوصى اليه ، ولو لم يجعل له ذلك اذا حضرته الوفاة •

وقال من قال : ليس له ذلك الا أن يجعل له الموصى ، ولكن يعترف بالمال ويشهد به على ما هو في يده ان كان قد أتلفه وضمنه بوجه من الوجوه •

### \* مسألة :

وسألت أبا محمد عن رجل حضره الموت ، وعليه دين يحيط بماله ، وأوصى الى رجل ، وكتب دينه فضاعت الوصية ونسى الموصى الغرماء ولم يعرفهم ، وعرف رجلا منهم ولم يعرف جميع الغرماء ، وكذلك الغريم من الحق بقدر ما ترك هذا الهالك هل يجوز للموصى أن يدفع اليه هذا الذي في يده ، وهو كفاف مال الرجل ؟

فقال لا يعطيه حتى يحتج على الغرماء ، فاذا احتج عليهم ولم يصحوا دفع الى هذا الغريم الذي عنده من مال الهالك ، فانه ضامن له وعليه أن يأخذ منه ، ويجعله بينهم بالحصص على قدر حقوقهم •

قال غيره : الذى معنا أن فى الكتاب سقطاً . والذى معنا أنه أراد أنه ان صح للعرماء حقوقهم بعد دفعه الى هذا الغريم ، وأخذه جملة ما خلف الهالك ، كان ضامنا وعليه أن يأخذ منه ما أعطاه الا قدر حصته مما ينويه عند سائر العرماء ، ويقسم الباقي بين الغرباء على قدر حقوقهم ، هكذا معنا أنه أراد والله أعلم .

ومنه قلت : فان دفعه برأى الحاكم نم أصح العرماء حقوقهم على الهالك ؟

قال : ليس على الوصى نىء وانما ذلك على الحاكم .

✽ مسألة :

وعمن توكل لرجل فى وصيته ، وفى قضاء دينه ، ففرط ولم يقض عنه حتى مات ، هل يسلم عند ربه ولو لم يوص بتلك الوصية النى يترك بها ؟

فاذا فرط هذا الوصى من غير عذر فليس بمعذور ، ونضاف عليه الهالك فى الآخرة .

✽ مسألة :

من الزيادة المخافة .

جواب أبى سعيد ، وهل يجوز للوصى ان كان فى يده نقود

أو حيوان أو عروض أن يؤخر انفاذ الوصية الى دراك الثمره في مال الموصى؟

فمعى أنه ليس له ذلك على القصد منه اليه الا بعذر \*

قلت : ان تلف المال بعد دراك الثمرة أو قبل ذلك ، وقد كان قادرا على انفاذ الوصية من مال الهالك ، هل عليه ضمان ؟

فاذا لم يكن له عذر في ذلك ولم يقصد الى تضييع ذلك وما يشبهه ، فأرجو أنه مما يجرى فيه الاختلاف \*

وقلت : ان كان تأخير الوصية لرجاء ثمرة تدخل عليه ، يريد بذلك توفيراً على اليتيم ، ثم تلف المال ، وكان قادراً على انفاذ الوصايا من دون تلك الثمرة ، هل عليه ضمان ؟

فلا يبين لى أن هذا له فيه عذر ، ولا يبين لى أن مثل هذا قصد الى ضياع ، لأن هذا متأول وجه صلاح ، وقد مضى القول عندى فى ذلك \*

قلت : وان كان مال الموصى فيه وفاء للدين والوصية ، فبدأ بالوصايا قبل الدين ، ثم تلف المال قبل أن يقضى الدين ، وقد نفذت الوصايا ، هل عليه ضمان ثلثى الوصايا ؟

فمعى أن عليه ضمان ذلك كله الا فيما كان من الوصية معلما ، فانى أرجو أنه لا يضمن من ذلك الا ثلثه والله أعلم \*



وقلت : ان بدأ بالدين فقضاه ، ثم تلف المال ، هل يكون سالماً .  
فأرجو أن يسلم ما لم يضيع ؟

ومعنى أنه ما لم يكن له عذر أو يقصد الى تضييع أو تفريط ،  
فانه مما يجرى فيه الاختلاف على حسب ما ذكرت لك .

قلت : وان بدأ بما يختلف فيه من رأس المال مثل الحج والزكاة  
وأشباه ذلك ، ثم تلف المال قبل أن يقضى الدين ، هل عليه ضمان  
للدین في ثلثي ما نفذ من هذا ؟

فمعنى أنه على قول من يقول : انه من رأس المال ، فانه يضمن  
الحصة من جملة المال ، مما قد نفذ من ذلك بقدر حصص ما بقى من  
الحقوق من المال الذى كان في يده ، أن لو قسم على الحقوق .

وعلى قول من يقول : انه من الثلث ، فأخاف عليه الضمان لذلك  
كله ، لأنه أتلفه في غير وجهه .

قلت : فان أذن له الموصى أن يبدأ بما شاء ، وكان في المال سعة  
تخرج من الوصية بعد الدين ، فتلف المال قبل أن ينفذ الدين ، وقد  
أنفذ الوصايا ؟

فلا يبين لى أن للموصى في ذلك أمر ولا نهي ، اذا وجبت الحقوق

فيما له الرجعة من الوصايا ، فإنه اذا أوصى بوصايا ، وأوصى أن يبدأ بشيء منها قبل شيء ، فأرجو أنه قيل انه جائز ، لأن تلك وصية •

**\* مسألة :**

رجل أوصى الى رجل في بقعة من ماله مكتوبة ؟

في آخر الجزء بعد تمام الجزء •

## بَاب

### في الوصى اذا لم يقدر على ورثة الموصى ولا الموصى له

وعن رجل أوصى وترك مالا ، وليس يعرف وارث الميت ، فقال الموصى : اجعل بعض مالى هذا فى المساكين وسماه له ، وما أمره به للمساكين ، وبعضه فى الرقاب ، ففعل الرجل كما قال له الموصى ، ثم جاء بعد ذلك له وارث ؟

قال : ما أرى على الوصى شيئا بعد ما قيل له ، وهذا قريب لم يعلم أمره •

قلت : أرأيت ان أدرك شيئا بعينه خادما أو دابة ؟

فقال : له أن يأخذه •

فقلت : أرأيت ان كان الذى فى يده السلعة يقول له خذ منى ثلثها ، لأنه قد أوصى لى بشيء فأقل ما يكون لى ثلثه •

فقال : أرأيت أن كان المال لا يكون تلك الدابة عشرة دراهم كيف يعطيه ثلثها ، وقال : أنا أخرج المال بعينه أخرج ثلثه ، ثم قسمه على من أمره فيهم بالحصص •

وأما رجل لا يعرف له وارث من عصابة ولا رحم فليضع ماله حيث شاء •

وأما الوصى اذا قبل الوصية وكان فيها شيء لا يقدر على الوصول اليه ، فمعى أنه لا يكلف فى ذلك ما لا يقدر ، ويكون على حمله والاعتقاد الأداء ما يلزمه من ذلك حتى يقدر فيؤدى أو يحضره الموت فيوصى

ان كان قد جعل له ذلك ، ولا يلزمه ذلك من وجهه ، فليس عليه أكثر من الاجتهاد في حياته وعند وفاته •

وأحب أن يشهد ويظهر أنه لم ينفذ الوصية ، ولعل ذلك أقرب إلى قيام الحجة على الورثة للهالك •

### \* مسألة :

وفي جواب أبي الحسن رحمه الله : أن الوصى اذا عدم الموصى لهم بالحقوق والوصايا ، وأعدم ورثتهم ، وصار بالحد الذى يقول بعض المسلمين أن يفرق على الفقراء أن للموصى في هذا أن يفرقه على الفقراء ، فان صح بعد ذلك بالبيينة العادلة خير بين الأجر والغرم ، وعلى نحو هذا يوجد عن أبي الحواري •

وقال من قال من الفقهاء : لا يكون ذلك الا برأى الورثة ان كانوا بالغين والا فلا يفرقه ، لأنه ان صح بعد ذلك لهذا الحق رب ، رجع في مال الهالك ، فلا يكون الا برأى الورثة الحاضرين البالغين •

فان فرقه برأى نفسه كان ضامنا للورثة لاتفاه ما لهم في موضع ما لا يحكم لهم فيه ببراءة من المال الذى في مال صاحبهم • وهذا يوجد في جواب أبي محمد عبد الله بن محمد •

ولذلك يوجد عن أبي ابراهيم ، ولا يفعل ذلك الوصى الا أن يجعل له ذلك من أوصى اليه ، أو يكون ذلك برأى الورثة •

ومن جواب أبي الحسن : أن الوصى لا ينفذ شيئاً من الحقوق الا أن يصح معه أصحاب الحقوق ببينة عادلة ، أو شهرة لا يرتاب فيها ، وهذا فيما بينه وبين الله •

وأما في الحكم فلا ينفذ له الا بالبيينة ، وكذلك ما كان من الوصايا والحقوق •

✽ مسألة :

وعن أبي سعيد : وعن رجل أوصى وارثه أن قوما سرقوا تسيئاً وأعطوه منه قيمة كذا وكذا ، ولم يسم له بالقوم ولا بالشئ ، فعمد الوارث ففرق تلك القيمة على الفقراء •

قلت : هل يكون في ذلك مصيباً ؟

فنعم هو في ذلك مصيب ان شاء الله في أكثر قول أهل العلم •

وقد قال من قال : انه لا يجزيه ذلك ، والحق متعلق أبداً في المال حتى يصح أرباب المال فيسلم اليهم المال ، ولا تنفع التفرقة في أموال الناس ، وهذا يقال انه مال حشري ، أى لا يزال على هذا الى أن يصح ولو الى يوم القيامة ، ويوم الحشر ، وهذا القول أقوى أصلاً ، والأول فخارج على مذاهب الصواب ان شاء الله •

وقلت : ما كان يلزمه أن يفعل له فقد فعل بعض ما قد كان يلزمه أن يفعل ؟

وقد مضى ذلك ان شاء الله اذا كان المال له ، وليس معه وارث غيره ويعتقد أداء ما يلزمه في ذلك متى صح رب هذا المال خيره بين الأجر والغرم •

وقلت : وهل على الوارث أن يوصى بذلك أيضاً ، وهو لا يعرفه ولا أهله ، ولم يكن عليه هو انما ذلك على غيره ؟

فالوارث أحى اذا حاز مال الهالك منتقل عليه ما في مال الهالك من الحقوق ، لأنه قد صار في ذمته يحوز المال الذي فيه الحق ، وان لم يحز المال فلا شئ عليه الا من قبل الوصية وانفاذها ان كان وصياً للهالك متى قدر على ذلك •

وقد اختلف في مثل هذا فبمن تلزمه هذه الحقوق التي لا تعرف لمن هي :

فقد قال من قال : هي عليه أبدا ولا تنفعه التفرقة فيها ، ولا يؤمر بذلك ، فان فعل فهو ضامن ويوصى بذلك ، ولا نعلم في الوصية به على هذا القول اختلافا •

وكذلك ان لم يفرقه فلا بد من الوصية به ، والاقرار بأقرب ما يدرت معه من الحفات ، ولا يكلف الله نفسا الا وسعها •

وقال من قال : يفرق ذلك على الفقراء ، ويدين بما يلزمه في ذلك ، فان صح رب المال وعرفه خيره بين الأجر والغرم ، فان حضره الموت قبل ذلك أوصى بالصفة ، وأنه قد فرق ذلك على الفقراء ، فان صح له رب خيره بين الأجر والغرم ، ولا بد من الوصية على هذا المذهب •

وقال من قال : اذا لم يقدر هو على معرفة ذلك ، وأيس من معرفته ، فكذلك غيره أبعد أن يعرف ذلك ويفرقه على الفقراء ، وذلك خلاصه الا أن يصح رب ذلك ، فانه يخيره بين الأجر والغرم •

ولعل بعضا يذهب الى أنه اذا فرقه على الفقراء على هذا الوجه أنه يجزيه ، وان صح ربه ، لأنه قد فعل ذلك على الأثر ، ولا يلزمه صاحب هذا القول وصيه به ، وكل هذا القول الذي وصفته معنا خارج على معنى الصواب ان شاء الله •

وقلت : وكذلك ان ذكر له أنه أكل من شاة قوم على غير الوجه نحو من ونصف لحم من الباطنة ، فرأى الوارث ان فسرق ثمنه على الفقراء في الباطنة لم يمكنه اللحم ، فرأى ذلك أعجل له ، هل يكون ذلك مجزيا ؟

قلت : أو عليه أن يفرق لحما مثله ، وقد فرق ثمنه ؟ وهل عليه أن يوصى بذلك •

فأما الوصية فقد مضى القول في ذلك ، وهذا مثل الأول •

وأما اللحم والنمن فقد قيل انه انما يفرق مثل ما عليه من الأشياء  
التي تلزمه ، ويحتاط في ذلك حتى يأتى على ما لا يشك فيه ان كان  
ذلك يتفاضل •

وقال من قال : ان كان ذلك مما يكال أو يوازن مما لا يتفاضل فرق  
مثل ذلك ، وان كان يتفاضل احتاط على نفسه في ذلك حتى لا يشك ،  
فان فرق الوسط من ذلك فقد أتى على سبيل الحكم ، وأما الاحتياط  
فالأفضل من ذلك الشيء •

وان كان مما لا يكال ولا يوازن فانه انما يفرق قيمة ذلك ، ويحتاط  
في القيمة ، لأن الحكم فيه أنه انما يحكم به الحاكم اذا عدم  
الحاكم •

واللحم عندي مما يدرك معرفته بالوزن ، ولا أبصر أن ذلك يكون  
بالقيمة الا عن تراض من الضامن والمضمون له ، وقد غاب ذلك ، فأحب  
أن يكون الوجه في هذا بالمثل والوزن على الاحتياط من أفضل اللحوم ،  
وعلى الحكم من أوسط اللحوم من الشاء على ما أقر وأوصى  
ان شاء الله •

وأما ما ذكرت مما يلزم من ذلك ، فالقول في هذا مثل الأول في  
الوصية والضمان وغير ذلك •

وقلت : وكذلك ذكر أن عليه لرجل كان يقال له ابن البصري سبعة  
مكاليك حب ذرة ولم يسم باسمه ، فسأل عنه الوارث فسمى له برجل ،  
ولا يدري أهو ذلك أم لا ، ويجب عنه ما أمكن ولم يعرفه ، قلت :  
أيجوز له أن يفرق ذلك على الفقراء بنخل أو غيرها • وقلت : قد  
كان الرجل يسكن نخل ، ثم يسكن الباطنة ؟

على ما أوصاه فليس هذه الصفة عندى بشيء يترك به صفة هذا الرجل ، لأن ابن البصرى كثير ، ولا يقع بهذا عندى حكم الا على التعيين بالعيان ، أو بصفة غير هذا من الصفات التى تدرك بهما المعرفة ، وإذا لم تدرك بالصفة الحكم يوما ما اذا سئل عن هذا الرجل ، فقد حال أمر هذا الموصوف الى أنه غير معروف فى الحكم ، وانما هو احتياط وجاز فيه مع ذلك ما يجوز فى المال الذى لا يعرف أهله ، وقد مضى القول فى ذلك بالاختلاف الذى وصفت لك فى صدر المسألة ، وكل ذلك صواب ان شاء الله .

فامتثل منه فى الأول والآخر ما بان لك صوابه ، واتضح لك جوابه .  
وقلت : هل للوارث اذا فرقه أن يوصى به ؟  
فقد مضى القول فى هذا فى أول المسألة .

وقلت : وهل يجوز لمن لزمه تفرقة مثل هذا أن يفرقه حيث شاء وكفارة الإيمان ؟

فأما ما لزمه من الحقوق ولا يعرف أهلها ، ولا بد أن أهلها فالتفرقه فى ذلك من حيث شاء من المواضع فى بعض القول .

#### \* مسألة :

وإذا لزم العبد شيء من الحقوق ، واستحق فى قول بعض المسلمين أن يفرقه على الفقراء ؟

فقد اختلف فى ذلك :

فقال من قال : انما يفرق ذلك الحق فى بلد الذى له الحق ، أو فى الموضع الذى لزم فيه ذلك الحق ، اذا لم يعرف ربه .



وقال من قال : يفرق حيث شاء الذى يريد أن يفرقه على الفقراء ،  
وله الخيار فى ذلك من القرى والأمصار •

وقال من قال : ان كان ذلك الحق الذى استحق عليه فى المصر ،  
وليس هو خارجا من المصر فرق ذلك فى البلد الذى لزم فيه فان خرج  
ذلك من المصر كان له الخيار ان شاء فرقه فى المصر حيث شاء فى بلده  
هو أو فى غيره من المصر ، وان شاء فرقه فى موضع الذى له الحق  
فى ذلك المصر •

### ✽ مسألة :

ومن جواب أبى ابراهيم محمد بن سعيد رحمه الله : وسألت  
يا أخى عن الرجل المتقلد بوصايا أناس فى ديون عليهم ووصايا للأقربين ،  
فذهبوا ولم يعرف لهم ورثة فينفذ عنهم بما يستحقونه وأردت أن تعلم  
الرأى فى ذلك ؟

فاعلم يا أخى أنه ليس على المسلم فى أموره الا الاجتهاد وطلب  
السلامة للآخرة ، فاذا علم الله منه فانه يوفقه للسلامة ، فان يكن  
هذا الرجل وكل بعض من وكله ، وأوصى اليه فى انفاذ ما ذكرت ،  
فانما عليه الاجتهاد والسؤال ، والبحث عن أصحاب الحقوق والوصايا ،  
فان لم يقدر عليه ، ولا عرف لهم ورثة ، ولا صح لهم خبر أين هم ؟

فقد قال بعض : ان الحقوق تفرق على الفقراء ، ويضمن لهم  
الحقوق ، فان صح لهم ورثة ، أو رجع منهم راجع خير بين الأجر ،  
والذى لهم من الحقوق ، فان اختاروا الذى لهم من الحقوق غرم لهم  
الذى لهم ، وان اختاروا الأجر فقد خلص الوكيل من ذلك •

فان خاف الوارث المفرق الحدث أوصى لهم بحقوقهم ، وليس

على الوصى أن يفعل ذلك الا أن يجعل له الذين أوصوا اليه ،  
ويأمرونه بذلك الا أن يفعل هو ذلك برأيه فذلك اليه •

وأما وصية الأقربين فقد سمعنا أنه كان يجتهد في طلبهم ، ويجتهد  
في ذلك ، فان لم يجد للهاك أقربين رد الوصية الى الورثة لأن الهاك  
أوصى لمن لم يوجد والله أعلم ، اذا أيس منهم ولم يقدر على أحد  
منهم •

فان صح له وارث كان ذلك في ثلث مال الهاك ، وان تأكد للهادية  
عليهم في أموالهم أن تكون هذه الوصايا في أموالهم متى ما صحت رجع  
عليهم فيها حتى تصير الى أهلها فذلك خير •

وقد بلغنا أن قوما في بلدنا كان على أبيهم دين للغائب خلف البحر ،  
فجعلوا ذلك الدين في شيء من أموالهم ، وقسموا أموالهم •

#### ✽ مسألة :

عن أبي الحسن فيما عندي ، وذكرت في رجل أوصى لرجل  
بدراهم ، وأن ذلك الرجل هلك ، وخلف أولادا ذهبوا وانقرضوا ،  
ولم يبق لهم نسل الا امرأة أو رجل يذكر أنه من أولئك بلا صحة  
الا بالسمع ؟

فعلى ما وصفت فهذا يستنبط عن ورثة هذا الرجل في بلدهم ، وان  
كان هذا الذي يقول انه من أولئك الورثة هو من الفقراء ، يدفع اليه  
على ما يدعى مثل ما يدفع الى الفقراء أن لا يدرك صحة ذلك ، ويقال  
له : ان كنت تستحق الميراث فهو لك ، والا فهو لك في سبيل الفقراء •

وان كان من الأغنيا فلا يعطى حتى يصح ببينة عدل •

✽ مسألة :

وذكرت اذا كان فى وصايا هؤلاء الأموات دين لأناس أغيباب فى القرامطة معروفين ، وأناس لا يعرفون ولا يعرف لهم وارث ، وكان لهم دراهم ودنانير ، ولم يقدر عليهم ، فحسب جميع ما لهم ، وما لكل واحد منهم من الدراهم والذهب ، ثم دفن فى بطن الأرض وجعل فيه كتاب بمعرفة ذلك الدين ، وأسماء القوم وما لكل واحد منهم من الدين ، وأشهدت على ذلك الدين ، شاهدى عدل •

قلت : هل يكون هذا وجهها من العدل ؟

فعلى صفتك فأما ما كان من أهل الدين معروفا فى القرامطة ، وأنه غائب ولم يصح موته ومعروف باسمه ، ونحلتها فان جعل دينه كما وحفت فذلك وجه من الصواب •

فان أوصى به هذا الذى قد بلى به الى وصى ثقة ، وأشهد على ذلك عدولا فذلك سبيل وجه هذا الدين اذا لم يقدر على أدائه اليهم ، أو الى ورثتهم •

وان أعجز الوصى الثقة فجعله فى الأرض ، وأشهد عليه عدولا رجونا أن ذلك وجه من العدل والصلاح ان شاء الله •

وكذلك الذى قلت انهم لا يعرفون ولا يعرف لهم وارث ، فاذا أيس هذا الموصى اليه من معرفتهم ونحلتهم فرق ذلك على فقراء بلدهم ، وكان ضامنا ان صح معه معرفتهم فى حياته خيرهم بين الأجر والغرم ، فذلك سبيل حق ان شاء الله •

ويسعه ذلك عند الاياس من معرفتهم ، وان شاء جعل ما لهم في الأرض ، وأشهد عليه شهودا عدولا كما وصفت ، والله أعلم •

وان فرق مال من لا يعرف وقد آيس من معرفتهم على فقراء بلدهم ، فليس عليه غير ذلك ان شاء الله ، لأن من لا يعرف قد صار بحد من لا يدرك معرفته ، وان رجا أن يدرك معرفته بعد موته أن يحدث لهم قدوم الى بلدهم ، فيحدث صحة أداء ديونهم اليهم ، فأوصى بها الى ثقة وجعله وصيا له بعد موته ، فذلك سبيل الحق فيها ان شاء الله •

وان آيس أن لا يدرك وصيا ثقة فجعلها في الأرض ، وأشهد على ذلك عدولا رجا أن يدرك معرفة هؤلاء القوم بعده ، وتصح لهم حقوقهم ، رجونا في ذلك خلاصه ان شاء الله •

فان شاء فرقها على فقراء بلده ، فليس عليه غير ذلك عند اياسه من معرفتهم ، وتفريقها على فقراء بلدهم عند الاياس من معرفتهم ، كأنه أقرب الى انقاذها في قلوبنا من تركها ، وهو قد آيس من معرفتهم ، وذلك سبيل معروف في مثل هذا أثار المسلمين لمن لا يعرف من أهل الحقوق ، وذلك من الإحتياط •

وان تركها بحالها لم يفرقها اذا لم يعرف أهلها فأوصى بها أن وجد وصيا ، وان لم يجد وصيا ففعل كما وصفت لك فذلك سبيل عدل من انقاذها ، لأنه قد صار الى حد عذر والله أرأف بعباده ، ولا يكلف الله نفسا الا وسعها ، وقد علم اعتقاد ملتزم الصواب منها فيما فعل مما وصفنا مع صدق نيته لله فذلك خلاصه ان شاء الله •

**\* مسألة :**

من الزيادة المضافة :

وسئل عن رجل أوصى لرجل بعشرة دراهم فعدم الموصى له ، ولم يوجد له وارت ؟

قال : ان كانت الوصية مبهمه كانت بحالها الا أن يصح من أوصى له بها • وان كانت الوصية بدراهم معلمة كانت عندى بحالها ، الا أن يصح من أوصى له بها ، فان حضره الموت ائتمن عليها ثقة ، وأشهد على ذلك •

قيل له : فان ائتمن عليها ثقة ، ولم ينسهد على ذلك ، وتلفت هل عليه ضمان ؟

قال : معى أنه اذا ائتمن عليها أمينا ثقة يأمنه ، فأرجو أن لا ضمان عليه ان شاء الله •

**\* مسألة :**

من الأنسياخ ، قلت : من أوصى أن عليه لقوم من بلد فلانة كذا وكذا وهو لا يعرفهم ، كيف تكون هذه الوصية ؟

قال : تكون فى ماله والغلة للورثة حتى يعلم القوم من تلك القرية ، فيسلم اليهم فهذا الذى لا يصح يسمونه أصحابنا حشريا •

**\* مسألة :**

حدثنا محمد بن سعيد بن أبى بكر ، عن محمد بن جعفر أنه قال : ان أباه جعفرأ أوصى اليه بوصايا ، وكان فيما أوصى به اليه دين

لرجل من أهل البصرة ، فخرج الى البصرة فسأل عن الرجل فلم يجده ،  
فقال له : انه بواسط ، فلقى أبا صفرة فشاوره في ذلك ، فأشار  
عليه أبو صفرة أن يخرج الى واسط ، فيسأل عن موضع الرجل ،  
فان وجدته والا نادى بأعلى صوته باسم الرجل ، فان وجد له صحة  
والا فرق ذلك الحق على الفقراء أو ودعه •

✽ مسألة :

أحمد بن محمد بن صالح : يجوز للوصي أن يفرق ما كان من حقوق  
لا يعرفها على الفقراء بغير مشورة على الورثة ، وقول ليس له ذلك  
الابرأيههم •

## باب

### من أعطاه وصى الميت شيئا من المال هل له أخذه ؟

وفى رجل ثقة أو غير ثقة ، لقي رجلا ومعه دراهم فيقول : هذه الدراهم أوصى لك بها فلان من دين لك عليه ، أو يقول : أوصى لك بها ، هل يجوز له أخذها منه ويستوجبها كان ثقة أو غير ثقة ، وقد مات الموصى ؟

فنعم يجوز له ذلك كان ثقة أو غير ثقة ، لأنها فى يده وهو أولى بما فى يده مالم يصح كذبه ، أو يعلم أن ذلك من مال الموصى بنغير اقرار ممن فى يده .

وقال من قال : لا يجوز ذلك من غير الثقة ، ويجوز ذلك من الثقة على وجه التصديق ، وقول لا يجوز ذلك من ثقة ، ولا من غير ثقة ، ويخرج ذلك على وجه الحكم لا يصح الا ببينة .

وكل هذه الأقاويل حسنة تخرج على معانى أصول ثابتة .

وكذلك ان كان فى يد هذا الرجل دراهم وقال : هذه الدراهم لفلان رجل قد مات وقد أوصى لك بها من دين لك عليه ثقة أو غير ثقة .

قلت : هل يجوز ذلك ؟

فقد مضى القول فى مثل هذا .

### \* مسألة :

وفيهن قيل له : ان رجلا متولى انفاذ حجة عن رجل أوصى اليه ، ولم يصح مع هذا أنه وصى الرجل .

قلت : هل يجوز له أخذ الحجة منه ، ويحج بها ويأخذ منه أجره الحجة من مال الرجل الذي قيل انه أوصى اليه بانفاد الحجة ثقة أو غير ثقة ؟ قلت : أم عليه أن يستصح أن هذا الرجل وصى لذلك الرجل في انفاد ما أوصى اليه به ؟

فعلى ما وصفت فاذا كان المال في يد الرجل الذي قيل انه وصى فقد مضى القول في هذه المسألة ونحب من تلك الأقاويل أنه اذا كان ثقة جاز تصديقه فيما يسع ، لا في حكم الظاهر فيما يثبت في الأحكام ، وكذلك معنا اذا كان ثقة في دينه لا يتهم بجهل فيما يدخل فيه من طريق عمى ، ولا اتباع لهوى جاز تصديقه في مثل هذا ولو لم يكن المال في يده ما لم يعارضه في ذلك معارض بحجة حق من وارث أو محتسب أو وكيل تلخص حجته في ذلك •

#### ❖ مسألة :

سألت أبا القاسم سعيد بن قريش عن رجل قال : عندي حجة لفلان وأنا وصى له فيها ، وأنا لا أعرف الموصى ولا أدرى سبب الوصية كيف هي أيجوز لى أن أخذها أم لا ؟

قال : الذى وجدت عن الشيخ أبى محمد رحمه الله أنه جائز له أخذها ما لم يقر بها أنها من مال الموصى ، فان أقر بذلك فليس نرى له أخذها الا بشاهدين عدلين أنه وصى له والله أعلم وبه التوفيق •

#### ❖ مسألة :

من الزيادة المضافة من كتاب الكفاية :

سألت أبا محمد عن رجل يفرق شيئاً عن ميت على الفقراء والأقربين ، ويدعى أنه وصى ولم تشهد له بيعة • قلت : هل لهؤلاء الأقربين أو الفقراء أن يأخذوا من مال هذا الميت شيئاً ؟

قال : لا



قلت سواء كان المدعى الوصية ثقة أو غير ثقة ؟

قال : نعم :

قلت : أرأيت ان سلم الى الفقراء أو قرابة هذا الهالك نسيئا ،  
قال لهم : هذا أوصى لكم به فلان أو أقر لكم به هل يؤخذ ذلك من يده ؟

قال : نعم اذا لم يقل انه من مال فلان •

قلت : أرأيت ان شهد تساهدا عدل لهذا الرجل أنه وصى لفلان ولم  
ينسهدوا له بتنفيذ الوصايا ، هل يؤخذ من يده اذا قال انه من مال فلان ؟

قال : نعم •

قلت : ثقة أو غير ثقة ؟

قال : نعم •

[ تمت الزيادة رجع ] •

✽ مسألة :

وعن وكيل الميت صحت وكالته مع رجل فدفن اليه شيئا وقال له :  
هذا لك ، فاذا أقر أن الذي أتاه به من مال الميت ؟

فما نرى له قبول ذلك ولا تصديقه على ورثة الميت الا أن يأتيه به ،  
ولا يعرفه أنه من مال الميت ، ولا يعلم أنه من مال الميت ، ويقول انه أوصى  
لك بكذا وهذا لك فلا بأس عليه يأخذه منه •

✽ مسألة :

رجل أتى الى رجل بعشرة دراهم وقال له : هلك فلان وأوصى  
لك بها ؟

فلا يجوز لهذا أن يقبضها منه حتى يعلم أنه قد أوصى بهذه العشرة الدراهم له ، ويصح تصديق هذا الرجل ، إلا أنه ان كان هذا الرجل ثقة وقال : ان فلانا أوصى اليه فلم أر في أخذه هذه الدراهم بأسا •

ومن غيره قال : نعم وذلك اذا قال : أوصى لك بهذه من ماله أم من عنده ، أو أوصى بهذا وهو من ماله ، فاذا أقر به من مال المالك بوجه من الوجوه فكان القول فيه ما قال ، واذا لم يقر أنه من مال المالك فقد قيل يجوز أخذه لأنه يمكن أن يوصى له بذلك ، ويعطيه الوصى من غير ماله اذا أوصى بتسليم ذلك اليه من غير ماله •

## باب

### في دعوى الوصى وشهادته واقراره على الموصى

ومن جامع ابن جعفر : وان كان الميت جعل رجلين وصيين ، فادعى الوصيان أن الميت جعل رجلا آخر وصيا معهما ، وادعى ذلك الرجل ، فلا ينبغي للحاكم أن يجيز وصيته بشهادتهما ، فانما يدفعان عن أنفسهما ، وأراد أن يكفيهما المؤنة ، وانما لم تجز شهادتهما لأنهما يدفعان اليه المال ، فاذا أضاع لم يضمنا فدفعنا عن أنفسهما بشهادتهما الضمان •

#### \* مسألة :

ومن جامع أبى محمد : والوصى لا يقبل اقراره على الميت ، وليس لورثته الاعتراض عليه فيما أوصى اليه فيه ، وجعله أمينا عليه •

#### \* مسألة :

ومن الكتاب : وان ادعى الوصى تلف ما في يده من مال يتولى انفاذه في الوصية كان القول قوله ، وكذلك لو باع المال ليقضى الدين عن الميت فتلف الثمن من يده ، وادعى ذلك كان الدين باقيا على الميت ، ولا شيء على الوصى ، فان بقى للميت مال أنفذ الدين من باقى المال •

#### \* مسألة :

وقلتّم : أرأيت ان كان على رجل دين لهذا الميت ، هل يجوز له أن يدفعه الى هذا الوكيل ؟

فان كان لا يعرف منه خيانة ولا ثقة فليدفعه اليه ، وان كان يعرفه بالخيانة فلا يدفعه اليه ، وان دفعه اليه لم يبرأ •

وقلتنم : ان جبره على الدفع اليه الحاكم فدفع اليه هل يبرأ ؟  
فان جبره على ذلك حاكم عدل لم أر عليه غرماً ، وان جبره حاكم  
جور فدفع الى ذلك الوصى بحكومته غرم •

### \* مسألة :

وعن رجل ثقة ادعى أنه وصى لهالك أو وكيل لرجل غائب هل يجوز  
لمن لم يعلم أنه وصى ولا وكيل الا بقوله أن يشتري منه شيئاً من مال  
الغائب مثل ما يباع للغائب أو لليتيم أو للهالك ، أو يدفع اليه ديناً عليه  
له وكذلك ان أتاها بنىء فقال : هذا أوصى به لك فلان أو حق لك على فلان  
وهذا الرجل المدفوع اليه يعرف أن ذلك الشيء من مال الغائب أو الميت  
أو لا يعرف ذلك الا باقرار الدافع ؟

فاذا كان هذا المدعى ثقة فلا أرى بأساً على من كان عليه دين  
لـلـغائب أو للهالك أن يدفع اليه ، فان كان قدم الغائب أو بلغ الورثة ،  
فأنكروا ذلك كان لهم حقهم على الدافع ، ورجع هذا الدافع على المدعى  
لـلـوصاية بالذى دفع اليه ، وان لم ينكر الورثة ولا الغائب رجوت أن يبرأ  
الدافع •

وأما اذا كان المدعى للوصاية هو المقر على الغائب لم يكن للمقر له  
قبول قوله على الغائب ، ولا على الورثة ، ولا يقبل منه ما يدفع اليه •

وقلتنم : ان كان هذا المدعى للوكالة ثقة في دينه وهو من قومنا أهـما  
سواء أم مختلفان ؟

ففيهما سواء ، والله أعلم •

**\* مسألة :**

فاذا احتج الوكيل أنه قضى من ماله ، وطلب الوصول الى ذلك من مال اليتامى ؟

فأقول : ليس ذلك له في مال اليتامى ، ولا يقبل قوله ، انما دفع ذلك من ماله عن اليتامى ، وليس له أن يرجع على صاحب الحق بما دفع اليه •

**\* مسألة :**

عن أبى عبد الله : فاذا كان الهالك أشهد لزوجته بالوكالة في ماله وولده بعد موته ، فان الوكالة ثابتة لها ولا تصدق على ما ادعت من الديون الا ببينة عدل ، ولا يجوز بيعها للمال الا بدين يقوم به شاهدا عدل ، أو لمؤنة أولاد الهالك ، وليكن البيع بالمزايدة في سوق المسلمين ان شاء الله ، والله أعلم •

**\* مسألة :**

من الزيادة المضافة من كتاب الكفاية :

قلت : فهل يجوز تصديق الوصى اذا ادعى أن الميت جعل له أن يوصى ويقبل منه الوصية من غيره بقوله ؟

قال : لا ، ولو كان المدعى للوصايا وليا ، لأنه مدع لنفسه •

قلت : رأييت الرجل يبيع مال الميت ، ويدعى الوصايا ، هل يشتري منه ذلك من علم أنه من مال الميت ؟

قال : لا

قلت : فما يكون حاله اذا باع المال بادعائه ذلك •

قال : هو على حاله •

قلت : رأيت الرجل عليه لرجل حق ، وهلك الذى له الحق ، وأوصى وصيا غير ثقة ، هل يسلم اليه الحق ويبرأ من يسلمه اليه ؟

قال : نعم •

✽ مسألة :

قال المصنف : لعله أراد اذا لم يعلم أنه ثقة ، وأما اذا علم أنه غير ثقة فلا يبرأ على ما عرفنا ، والله أعلم •

## باب

### في الحكم بين الوصى والورثة وأصحاب الوصايا

عن أبى الحسن : وذكرت أن الوصى ليس له على الورثة يمين اذا أنكروه الوكالة والوصاية ، الا في الوصايا من أبواب البر ، وأما في الحقوق فلا يمين له على الورثة ؟

فنعم على حسب ذلك وجدنا في الأثر •

ومن غيره : قال : وقد قيل : اذا صحت وصاية الوصى ، فادعى على المالك أنه أوصى اليه في أبواب البر من الوصايا كلها من أبواب البر •

فقال من قال : انه ليس بخصم في ذلك ، وليس عليه هو في ذلك ضمان الا من مال المالك ، فان صح ذلك في مال المالك بالبينة ، والا فلا يمين له •

وقال من قال : له اليمين على الورثة في الوصايا في أبواب البر ، وأما الوصايا في غير أبواب البر مثل وصية الأقارب ، والوصايا للناس ، فلا يمين له على الورثة في ذلك ، ولا نعلم في ذلك اختلافا •

وأما ما ادعى من الحقوق للعباد ، فالعباد خصوم في ذلك ، ولا يمين له على الورثة في ذلك ، واليمين لأصحاب الحقوق •

وأما اذا ادعى الوصاية من الميت فذلك شيء هو فيه خصم ، وله في ذلك اليمين على نفس الوصاية اليه ، لأنهم لو أقروا بذلك قد ألزموا أنفسهم حجة ، وذلك اذا صحت الوصاية والحقوق ، وادعى أنه جعله وصيا في ذلك في انفاذه ، فانما عليهم في ذلك الأيمان بالعلم ما يعلمون أنه أوصى اليه ، ولا جعله وصيا ثابت الوصاية له الى هذه الساعة •

✽ مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى — نسخة — أبى الحسن وقلت : ما نقول ان كانت هذه الحقوق لأناس أغياب لا يقدر عليهم ، ولا على ورثتهم ، وصاروا فى حال من يحكم على أموالهم بالتفرقة على من أوصى لهم ، ولن كان لهم حق •

قلت : أللوصى يمين على الورثة ؟

فعلى ما وصفت ، فان كان الميت أوصى بهذه الحقوق لقوم سسمى بأسمائهم معروفين اذا حضروا بأعيانهم ، وهم غائبون ، فانما اليمين للورثة ، ولم نعلم اليمين للوصى على الورثة الا فى أبواب البر •

وان كان هذا الموصى أوصى بهذه الأموال يفرق عنه على الفقراء ، ثم أنكروا الورثة علمهم فى ذلك ، فانما للوصى اليمين عليهم فيما أوصى به للفقراء ، لأنه من أبواب البر ، والله أعلم بالعدل •

وقد أعجبنى برأى من غير حفظ على صفتك فى هذه الحقوق التى قد أويس من أهلها أنهم لا يدركون أبدا ولا تصح أموالهم الا للفقراء ، أو علمت الورثة بذلك فأنكروه وأقروا بوصية الموصى فى ذلك أن يكون عليهم اليمين على قصتك ، لأن أهل الحقوق قد صاروا الى حد لا يدركون يمين الورثة ، فانظر فى هذا وفى عدله •

✽ مسألة :

عن عزان بن الصقر ، وعن رجل أوصى لرجل بوصية ومات الموصى ، فطلب ورثته أن يحلفوا الموصى له ما يعلم أنه ألجأ اليه بهذه الوصية الجاء ؟

فاذا كان الموصى سماها وصية فلا يمين على الموصى له •



قال غيره : وقد قيل عليه اليمين بالعلم لا بالقطع •

قال أبو المؤثر : اذا ادعى الموصى له أنه يعلم أن الميت أوصى له ، ولم يكن معه بيينة استحلف له الورثة ما يعلمون أن الهالك أوصى له •

وان ردت اليمين اليه استحلف الموصى له أن الهالك أوصى له • وان لم يدع العلم استحلف الورثة ما يعلمون أن الهالك أوصى له •

### \* مسألة :

وعن رجل أقر لرجل بحق لا يعلم به صاحب الحق ، فوصل الوصى الى الموصى له فقال له : تحلف على ذلك وتقبضه ، فأبى وطلب أن يعطى ما أقر له به الرجل بغير يمين ، فلم يسلم اليه الموصى اذا لم يحلف حتى مات الموصى له •

قلت : فهل يجب الحق لورثة ذلك الرجل • قلت أم كيف الوجه في ذلك ؟

فعلى ما وصفت فان كان هذا الموصى دفع ذلك الى الحاكم ، وقطع الحاكم حجة المقر له بذلك الحق ، وانفصل الحكم في ذلك بنكال المقر له بالحق عن اليمين ، فلا حق للورثة ها هنا ، لأن حجة صاحبهم قد انقطعت اذا لم يكن له حق الا بعد اليمين ، وذلك ان كان الحاكم سأل اليمين على ما يلزمه في ذلك ، وانما يلزمه اليمين هاهنا ما يعلم أن المقر بالحق أقر له بباطل ، ولا يلزمه اليمين قطعاً أن هذا الحق له على فلان •

فان كان الحاكم قطع حجته على هذا الوجه فلا حق لورثته •

وان كان لم يقطع الحاكم حجته بما يجب ، وانما كان الوصى سأل عن ذلك فلا يقطع الحكم الا الحاكم أو من يقوم مقام الحاكم عند تراضى الخصوم ، بمن هو دون الحاكم ، فاذا حكم حاكم بحق ، ولو لم يكن

منصوبا للحكم ، فقد مضى ذلك الحكم في عصر امام عدل ومصره ، وكان  
حكما مجتمعا عليه •

فان ذلك الحكم لا يثبت الا بامام او برأى الامام ، فافهم ذلك ،  
وما كان لا يزول حجة صاحبه الا باليمين فلا بد من انفاذ الحكم فيه ،  
فان لم ينفذ الحكم فيه فهو بحاله ، ولو ان الوارث طلب أن يسلم الى  
هذا حقه ، ولم يسأله عن ذلك يميننا فأبى هذا أن يأخذ فجاء في ذلك  
اختلاف •

#### \* مسألة :

فيمن وكله ميت في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، فطلب رجل ممن له  
على الميت دين الى الوكيل دينه الذى له على الميت ، فانكر الوكيل أنه لم  
يوصه الميت بهذا الحق ، فطلب المدعى يمين الوكيل ما أوصاه له فلان الميت  
بهذا الحق ؟

فليس على الوكيل يمين لأنه انما يدعى حقه على الميت • وفي موضع  
الا أن يكون وارثا •

قال غيره : نعم هو كذلك لأنه لو أقر بذلك كان انما أقر على غيره في  
مال غيره ، ولو أقر لم يثبت ذلك في مال الموصى •

#### \* مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : كل من ادعى وصية الأقربين ، أو فقراء أو  
شذا أو ابن السبيل أو شيئا من أبواب البر ، فليس له يمين ولا عليه  
الا الوصى ، فان له يميننا على الورثة فيما أوصى به الميت من الوصايا في  
أبواب البر •

قال أبو المؤثر : يستحلفون ما يعلمون أنه أوصى بهذه الوصايا اذا  
طلب ذلك الوصى بعد أن صحت وصايته •

ومن غيره : وقد قيل لا يمين للوصى أيضا في ذلك ، والأول أحب اليـنا .

ومن كتاب فضل : وليس للوصى يمين على الورثة فيما أوصى به الميت من الوصايا في حج أو غيره من أبواب البر \*

### \* مسألة :

قال القاضى أبو على الحسن بن سعيد بن قريش : رجل يدعى وصايته من رجل ، ثم انه يدعى حقا على رجل لمن أوصى اليه ، ولم تقم له بينة بوصايته ، ولا بالحق الذى يدعيه أوجب له فى الحكم يمين على المدعى اليـه أم لا ؟

قال : الذى عرفت أنه لا يمين على المدعى اليه على هذه الصفة ، والله أعلم \*

أرأيت ان أقر ورثته الذى ادعى أنه أوصى اليه بوصايا أن هذا المدعى له وصيه أله المحاكمة فيما يدعيه من الوصية ، وتثبت باقرارهم الوصية أم بالبينة العادلة ؟

الذى عرفت أن المحاكمة فى تصحيح وصايته باقامة حجته ، فأما باقرار الوارث فلا تثبت وصيا فى الحكم على غير المقر بصحة وصيته ، والله أعلم \*

### \* مسألة :

جواب من محمد بن الحسن : فى امرأة وصية لرجل على يتيم أرادت أن تعطى رجلا حقا أوصى له به أب اليتيم ، فأمرت المرأة رجلا أن يحلف هذا الرجل المعطى على قبضه الحق ، هل له أن يحلفه ؟

فعلى ما وصفت من غير حفظ فى هذا بعينه منصوص ، فاذا علم هذا

الرجل المحلف لهذا الرجل الحالف أن هذه وصية لهذا الرجل الهالك ، ورضيت هذه المرأة ، وهذا الرجل الموصى له بهذا المحلف له على حقه ، ونزلا الى ذلك على حكمه بينهما ، وهو بمنزلة ذلك من الثقة ، جاز ذلك ان شاء الله ، فان كان الذى أوصى له بالحق عالم بحقه الذى أوصى له به الهالك حلف أن حقه هذا الذى أقر له به فلان بن فلان هو عليه له الى هذا الوقت ، ما زال عنه بوجه من الوجوه •

فان كان لا يعلم حقه حلف ما يعلم أنه ألجأ اليه هذا الحق الذى أقر له به ، ولا يعلم أن شهوده شهدوا له بباطل ، ويحلف باليمين الذى يحلف بها المسلمون بكمالها ، فان قصر فى التعديد وحلف بالله كفى بالله فى ذلك ، وقد تهت اليمين ان شاء الله •

### \* مسألة :

وعن أبى الحوارى : وعمن أوصى اليه فى دين وحقوق ووصايا واقرار ، هل له أن يحلف هؤلاء جميعا ؟ وهل عليه أن يحلف بعضهم فان حلف من هؤلاء أحدا والا لم يعطه شيئا ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا كان الأمر الى الحاكم لم يكن بد من اليمين ، فمن حلف أخذ ، ومن لم يحلف لم يأخذ ، وان كان الأمر الى الوصى دون الحاكم كان عليه أن يحلف أصحاب الحقوق لازما ذلك اذا كان فى الورثة أيتام ، وان لم يكن فى الورثة أيتام كان رأى فى ذلك الى الورثة ان أرادوا حلفوا ، وان أرادوا لم يحلفوا •

وأما الوصايا فان أوصى لأحد بعينه بشئ فان أراد الوصى أن يحلف كان له ذلك ، وان ودعه وسعه ذلك الا أن يطلب ذلك الورثة كان لهم يمين •

وان لم يطلب الورثة يمين الموصى له وسع الوصى ترك اليمين كان فى الورثة يتيم أو لم يكن فيهم •

وهذا فى الوصايا وأما فى الحقوق فلا بد من الإيمان فيها اذا كانت المورثة أيتاما ، واذا طلب الورثة صحة ما أوصى اليه أو الحاكم كان عليه ذلك ، فان لم يجد صحة وقدر أن ينفذ ما أوصى اليه به جاز له فى السريرة وفى العلانية ، اذا قدر على ذلك •

### ✽ مسألة :

والوصى اذا صحت وصايته كان أولى بانفاذ الوصايا من الورثة ، وان كان دين فقضاء الورثة أجراً عن الوصى والموصى •

وكذلك الوصية ، فان أحال أصحاب الديون والوصايا ديونهم ووصاياهم على الورثة وأبرءوا الموصى والموصى له ، فذلك جائز ، وليس للموصى عليهم سبيل •

وان تنازعوا فقال الورثة : نحن نؤدى ، كان الوصى أولى بذلك من الورثة ، فالوصى اذا صحت وصايته كان أولى بانفاذ الوصايا من الورثة •

### ✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بماله للفقراء ولا وارث له ، وأوصى أن يقسم ماله على الفقراء والمال معروف ، فلما طلب الفقراء الى الوصى قال لهم : انه قد أنفذ وصية الرجل ، وقسم ماله على الفقراء ، هل يقبل قوله على ذلك أو عليه البيينة ؟

فاذا كان المال قائما لم يجز فيه بيع من الوصى فأقول لا يقبل قوله ، والمال قائم ، وان كان ظهر بيعه وأقر أنه باعه لأحد ، وقبض منه الثمن ، وقسمه على الفقراء فأرى أن القول قوله ، ولا بينة عليه الا أن يكون الموصى أوصى لفقراء معينين بأعيانهم ، وادعوا أو واحد منهم أنه لم يدفع اليه شيئا من هذه الوصية ، فان البيينة على الموصى أنه دفع اليه ويكون ، القول قول الوصى فيما يدفع اليه من قليل أو كثير •

**\* مسألة :**

من منثورة قديمة : وقد قيل ان قول الوصى مقبول اذا قال : انه قد أنفذ وصية الميت ، والله أعلم •

**\* مسألة :**

واذا أوصى رجل الى رجل فى ماله ، وأوصى بوصايا فى أبواب البر ، فادعى الوصى أنه قد أنفذها ، وأنكر ذلك الورثة ؟

فعليه شاهدا عدل أنه أنفذها من مال الوصى •

**\* مسألة :**

قال محمد بن المسبح : أما ما كان من دين أوصى به الهالك فلا يبرأ الوصى بقبالة الورثة ، الا أن يقولوا قد استوفينا ديوننا ، وهى كذا وكذا على الهالك ، وقد أبرأنا وإياك منها •

قال : وكذلك من أوصى له بشيء حتى يقول قد قبضته ، والحجة لا تدفع الا برأيه ، لأن على الوصى انفاذ ما أوصى به ، فلا تجوز القبالة •

**\* مسألة :**

وعن الذى وكل وكىلا فى وصاياه وولده وماله ، فله أن يبيع ويقبض ويحلف ويحلف فيما يبيع ويشترى ، وأنه ما استوفى منى ثمن ما اشترى منه ، والا حلف لقد استوفيت منه هذا قول ، ولعل بعضا لا يرى أنه يحلف لأنه لا يحلف ، وهذا أيضا قول •

**\* مسألة :**

وسأله عن رجل أوصى لرجل بدين عليه وهلك الوصى ؟

فقيل لصاحب الحق : احلف على حقتك ، فكره أن يحلف ، هل يبرأ الوصى ؟

قال أرجو أن يبرأ لأن الحاكم هو الذى دفعه اليه •

قلت فان طلب الورثه يمينه فكره أ يكونوا آمنين ؟

قال : أحب لمن بلغ منهم اذا ما كره أن يحلف أن يدفعوا اليه حقه •

قلت : فان أوصى الهالك ، وقال فى وصيته : ليس عليه فى ذلك يمين هل تصرف عنه اليمين ؟

قال : نعم •

قال غيره : قد أجازوا للوصى أن يدفع الى أهل الحقوق حقوقهم ، اذا كان الوارث يتيما ، ولا يحلفهم ، وقال : قد فعل ذلك من فعله ، وبعض لم يجز ذلك ولا بد من أيمانهم •

#### ✽ مسألة :

ومن الضياء : واذا اتهم الورثة الوصى ، فاليمين على الوصى يمين علم ، لا يمين نصب ما يعلم للوارث عليه حقا من قبل ما يتهمه به ، ولا خانه فى ميراثه ، ولا يمين ها هنا على الوارث •

واذا دفع اليتامى على وصى فقالوا : فى يدك لنا مال ، وقال هو . ما كان عندى فقد سلمته اليكم وقضيت به دين أبيكم ، فقالوا : فأتنا بالحساب ؟

فلا أرى عليه اظهار الحساب ، وان لم تظهر تهمة ومعه حساب عليهم ، ولا حساب عليه اذا كان وصيا ، ولو ظهرت التهمة اذا قال أنفذت ما كان معى عليكم ، وفى دين أبيكم •

واذا كان وصيا لأبيهم فى دينه وماله وعياله ، ولم تظهر عليه تهمة فأحب ان كان يحفظ الحساب أن يأتئهم وهو أقطع لمعاملتهم ، وان فاته

الحساب فليس لهم الا يمينه ، وان كانت قد ظهرت بينة وفحص أمره  
في مالهم حتى يبرأ ساحته ، ويستحقوا عليه ما صنع ، وان عرفت الورثة  
عدل ما في يده الى يمين •

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى لابن أخيه بنخلة قال : بدين على ، فقال الورثة  
انما حقلك عشرة دراهم ، فاحلف على حقلك ، وانما سمي لك ديننا ليس  
بوصيه ، فكره الموصي أن يحلف ؟

فليس له الا ما أقروا له به الا أن يقول : ليس لى علم بما قال ،  
عسى أن يكون لى عليه فعلمه هو ولم أعلمه أنا ، فان الأمر حينئذ اليهم  
ان تساءوا أعطوه ثمن النخلة بقيمة العدول ، وان شاءوا تركوها له •

✽ مسألة :

فيمن ادعى الوكالة والتصديق ، واستوفى من الورثة ما ادعى ، ثم  
طلب منه تصحيح الانفاذ ؟

فانى ناظرت في ذلك المنذر ، والحكم بن بشير ، ومسلمة بن خالد ،  
ومحمد بن سليمان ، فكلهم صدرت من عنده ، وانصرفنا جميعا ، ولم  
يروا على عبد الله الا يميننا •

فأما مسلمة فقال : يحلف ما خانهم •

وأما المنذر فقال : يحلف لقد وكله أبوه وأنفذ ما أخذ من الورثة  
فيما وكله به أبوه أحببت اعلامك بذلك •

✽ مسألة :

قال أبو سعيد : ولو أقر المقر بحق لأحد عليه ، ثم ادعى أنه غلط



أو نسي في اقراره ، أو أقر به إلقاء ، فطلب يمين المقر بذلك ما يعلم أنه غلط في اقراره ولا ألجأ اليه إلقاء ، أو على حسب ما يدعى أنه كان منه مما لو أقر به المقر له كان ذلك معه باطلا كان عليه اليمين عندي •

**\* مسألة :**

وعن الوصى هل له أن يقاسم الورثة حصص الوصى لهم اذا كانوا غائبين أو حاضرين ، وتكون الوصية في يده ؟

قال : ليس له ذلك ، ولا عليه لأنه ليس بوكيل للمصى لهم •

## باب

### في الوصى اذا أنفذ الوصية ولم يعرضها

وعمن يوصى اليه بوصية ودين ، ويكون عاميا من الناس ، فيقوم فيقضى الدين ، وينفذ الوصية ، ولا يعرض ذلك على المسلمين ؟

فقد قصر وقد أساء ، وقد مضى ما فعل حتى يبين له أنه قد أخطأ في شيء من ذلك ، فاذا عرض ذلك على المسلمين ، وتبين له خطؤه ، وأنه جعل شيئا من مال الميت في غير موضعه ، فعليه رد ذلك ان أدرك رد ذلك انى من دفعه اليه ، والا كان غرم ذلك عليه في ماله دون مال الميت •

وان كان شيئا يغرم للورثة كان ذلك للورثة ، وان كان ذلك في الوصايا وفي الدين جعله حيث يرى المسلمون ويصح ، فان كان لم يعرض ذلك على أحد من المسلمين ، وأنفذ الدين والوصايا كما أمر وأوصى اليه الميت بذلك ، ثم مات على ذلك ، فلا نقول انه مات هالكا اذا فعل كما أمره الميت ، ولم ينظر في التناقض والتمام •

وقال غيره : الله أعلم ، وان أتى مالا اختلاف فيه أنه ليس بجائز ، فلا نبرؤه من الهلاك ، لأن المال ليس للهالك ، وانما ذلك للورثة ، ولا ينفذ من أمر الميت الا ما يجوز •

## باب

### فيما يبدأ بانفاذه مما هو مكتوب في الوصية

وقيل : اختلف في الوصية :

فقال من قال : كلما كان من الوصايا فهو نزع في الثلث بقلته ،  
والكثير بكثرتة •

وقال من قال : ما قدم الموصى في وصيته فبدأ بذكره قدم في انفاذ  
الوصية ، ثم بعد ذلك ينفذ الأول فالأول •

وقال من قال : يبدأ بما كان من الفرائض ، مثل الزكاة والحج وأشباه  
ذلك ، ثم الكفارات ، ثم العتق ، ثم سائر ذلك من الوصايا •

#### \* مسألة :

واذا قال : حجوا عني حجة ، واعتقوا عني نسمة ، فان كان الثلث  
يبلغ هذين نفذ الثلث فيهما ، وان لم يبلغ بدأ بالحج ، لأنه بدأ به •

وان كان بدأ بالنسمة قبل الحج ، بدأ بالنسمة ، وان كان الحجة  
حجة الاسلام بدأ بها ، لأنها فريضة •

عن أبي ابراهيم أنه قال : اذا أوصى وأعتق بدأ بالعتق الا الفريضة  
مثل الحج والزكاة وعمره الاسلام •

#### \* مسألة :

واذا أوصى الرجل بعتق أمته عند موته ، وأوصى بوصايا ؟  
فانه يبدأ بالعتق ، فان بقي شيء من الثلث كان لأهل الوصية •

ومن غيره : قال : نعم ، وقد قيل كل ذلك في الثلث لا يبدأ بشيء قبل شيء •

### ✽ مسألة :

وعن رجل أوصى أن تحج عنه بمائة درهم ، وأوصى بما بقى من ثلثه لفلان ، وأوصى بالثلث لآخر ، وثلث ماله مائة درهم ؟

قال يقسم الثلث نصفين ، فنصف لصاحب الثلث ، ونصف للحجة ، وليس للذى أوصى له بما بقى من ثلثه شيء من قبل أنه لم يبق له شيء •

ومن غيره : حسن عندي •

### ✽ مسألة :

ومن جواب أبى سعيد محمد بن سعيد : سألت رحمك الله عن امرأة هلك وأوصت بحجة خمسة عشر دينارا وللفقراء والأقربين بدينارين ، فنظر في مالها ، فإذا هو يكون قيمة ثلاثمائة درهم ، قلت : كيف الوجه في قسمها ؟

فعلى ما وصفت ، فالوصايا كلها الحجة ، والفقراء والأقربون في ثلث مال الهالكة على الأجزاء في ثلث ذلك ، ويرجع جميع الوصية الى مائة درهم ، فإذا أردت قسمة ذلك نظرت الأجر من الدنانير وهى سبعة عشر جزءا ، واقتسم هذه المائة سبعة عشر جزءا فيكون للفقراء والأقارب من سبعة عشر جزءا فلأقاربها من ذلك الثلثان ، وللفقراء الثلث ، وللحجة من السبعة عشر جزءا من المائة خمسة عشر جزءا •

وعلى هذا يخرج جميع الوصايا اذا لم يخرج من الثلث ، فان النقصان يجرى على جملتها وينقص من كل شيء من الوصايا على قدرها •

وهذا على قول من يقول : ان الحجة وجميع الوصايا من الثلث ،  
وهو المعمول به في عصرنا هذا ، والذي عرفناه ممن حفظنا أنه يأخذ به •

وقال من قال من فقهاء المسلمين : ان الحجة والزكاة وكفارة الأيمان  
اللازمة يخرج جميع ذلك من رأس المال ، وسائر الوصايا من الثلث •

فعلى هذا القول فانك تخرج الحجة من رأس المال ، ثم تنظر فيما  
بقي من المال ، فان خرج وصية الفقراء والأقارب بجملة من ثلث ما بقي  
من بعد الخمسة عشر دينارا أخرجت الدينانير من ثلث ما بقي من ماله ،  
وان لم تخرج الدينانير من ثلث ما بقي من المال من بعد الخمسة عشر  
دينارا ، وهي الحجة ، فعلت في وصية الأقارب وهما الديناران كما وصفت  
لك في أول المسألة أنقصت منهما بعضهما وأخرجتهما من الثلث ، لا يزيدان  
على ذلك فهذا تفسير القول الثاني •

وقد حفظنا في هذا القول أنه صواب ، ومصيب من عمل به ، فانظر  
معناه •

وهناك قول ثالث وسط بين القولين : وذلك أنهم قالوا : اذا أوصى  
الموصى بوصايا ، وكان فيما أوصى به شيء من اللازم له مثل الحج والزكاة  
وكفارة الأيمان اللازمة ، وكان في الوصايا ما ليس له بل لازم مثل  
الوصايا للفقراء والأجانب وغير ذلك من التطوع ، فان الوصايا اللازمة  
له يبدأ بها ، فتخرج من ثلث ماله •

فان بقي من ثلث ماله شيء أشرعت ببقية الوصايا فيما بقي من  
ثلث ماله ، فان خرجت فسبيل ذلك والا أنقصت بالحصص على ما وصفت  
لك ، وعلى هذا القول تخرج الحجة من ثلث المال ، فلا يبقى للفقراء  
والأقارب شيء ، فانظر تفسير هذه الأقاويل ، فكلها معنا صواب ان  
شاء الله •

الا أنا عرفنا أن الأخذ بالقول الأول ، وأنا أقول ان من أخذ بهذا القول الثالث أنه ينظر حصة الأقارب من الوصية ، ثم يحاخص بها تلك الوصايا اللازمة ، لأن وصية الأقارب لها أصل في كتاب الله ، فيجب أن يكون مع الوصايا اللازمة على كل حال الا في القول الثاني الذي يجعل الوصايا اللازمة من رأس المال ، فان وصية الأقارب لا تكون على كل حال الا من ثلث المال ، والله أعلم بالصواب ♦

## باب

### في أى موضع تنفذ الوصية

عن أبى الحواري : ومن أوصى للفقراء بشيء ولم يسم لفقراء قرية ،  
وأوصى في غير بلده ، ومات فيه أين تفرق ؟

فاذا لم يسم لفقراء قرية فرق على فقراء قريته التي يتم فيها  
الصلاة ، كانت الوصية في بلده أو غير بلده ، وكذلك ان مات في بلده أو في  
سوى بلده ، الا أن يكون مات في قرية يتم فيها الصلاة ، فأوصى فيها ومات  
فبها فرق على فقرائها •

فان أوصى في قرية يتم فيها الصلاة ، ومات في قرية أخرى يتم  
فيها الصلاة ، فحيث ما فرقت الوصية جاز ذلك ان شاء الله •

### \* مسألة :

ومما يوجد عن أبى معاوية رحمه الله : وسئل عن رجل كان مولده  
في قرية ، فتزوج في قرية أخرى ، وكان يسكن مرة هذه القرية ، ومرة  
هذه القرية ، فأوصى للفقراء بدراهم ، ثم مات ، أين تفرق عنه ؟

قال : في أى القريتين فرقوا عنه جاز ذلك •

قيل له : فان يفرقوا في واحدة منهما ؟

قال : فلا أرى عليهم ضمانا ، وكان أحسن ذلك أن يفرقوا في القرية  
التي هي مسكنه ووطنه •

\* مسألة :

وعن رجل ينزل بلدين ، ويتم فيهما الصلاة ، فمات في أحدهما  
وأوصى للفقراء والأيمانة ، هل لفقراء البلد الذى لم يمت فيه شيء وهو  
أحد موطنيه ؟

فقلنا : انه ان أعطى عنه حيث مات فجائز ، وان أعطى عنه في  
البلد الآخر فجائز ، وان قسم بينهما فجائز كل ذلك ان شاء الله •



## باب

### في تفريق الوصية والزكاة على الفقراء

وذكرت فيمن يوصى للفقراء بدراهم زكاة عليه ، والذي أوصى به من عشرة دراهم •

قلت : هل يجوز للوصى أن يعطي فقيرا واحدا من ذلك نصفه من القليل منه والكثير ؟

فأما الزكاة فيعطي منها الفقير الواحد مالا يخرج من الفقراء الى الغنى ، ويجزى عولته الى سنته ، ولا نعلم في ذلك اختلافا ، ولو أتى ذلك على جميع الوصية •

وأما الدراهم التي أوصى بها للفقراء ، فقد قيل يعطي منها ثلاثة فقراء فصاعدا حتى يستحق اسم الفقراء •

وقال من قال : يعطيه اثنين فصاعدا ، لأن الجماعة من اثنين فصاعدا •

وقال من قال : يجوز أن يعطي ذلك كله فقيرا واحدا ما لم يصر به الى حد الغنى ، وهو أن يكون ذلك أكثر من عوله وعول من يلزمه عوله سنة ، فافهم ذلك ان شاء الله •

وهذا القول الآخر هو أصح ، لأن هذا الاسم خاص للفقير الواحد ، وعام للفقراء ، فافهم ذلك ، وذلك أنه لو حلف أنه لا يكلم الفقراء ، فكلم فقيرا واحدا حنث ، وكذلك عام للفقراء ، ولا نعلم في هذا الباب اختلافا •

ولكن اذا أوصى بهذه الدراهم لفقراء كانت هذه الدراهم لثلاثة

فصاعدا الى عشرة فقراء ، لا تعدوا العشرة ولا تنتقص عن الثلاثة فافهم ذلك •

✽ مسألة :

فيمن أوصى بثوب يباع ويفرق على الفقراء ، فان باعه الوصى على فقير فأعسر بعض الثمن ، هل يجوز أن يحطه له ويقوم مقام التفرقة ؟

قال : على بعض القول يجوز ذلك ، وأكثر القول لا يجوز ، لأن الحق ليس للفقير فيقاصص به ، والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل يوصى بزكاة ويوصى أن يدفع الى رجلين بأعيانهما • قلت : هل يثبت هذا كان الذى أوصى أن يدفع اليهم الزكاة مستحقين الزكاة أو غير مستحقين أم لا يثبت ذلك ؟

وتدفع الزكاة الى من يستحق الزكاة أو يتبع ما أوصى به الموصى ، فاذا أوصى بزكاة معروفة وأوصى أن تسلم الى أحد بعينه معروف ، فان كان فقيرا مستحقا للزكاة ثبتت الوصية له ، وأنفذت وصيه الموصى على ما أوصى •

وان كان غنيا أو ممن لا يستحق زكاة بوجه من الوجوه ، يطلب الوصية وأنفذت الزكاة على وجهها •

وقلت : ان أوصى بزكاة تدفع الى بعض ورثته كان فقيرا أم لا ؟

فلا يجوز ذلك ولا وصية لوارث كان فقيرا أو غير فقير •

✽ مسألة :

أحسب عن أبى بكر أحمد بن محمد بن أبى بكر ، وأما التى أوصت

بمنه زكاة ، وقد كان وجب عليها في أيام قبل عقد الامام ، وأوصت أن تنفذ عنها •

فالذى عرفت أن لها التخيير ما كانت في الحياة ، وأما الوصى فينفذه في الوقت ، فيجبني أن يسلمه الى أولى الأمر من امام أو ولى الامام •

### ✽ مسألة :

وسألته عن رجل قال لرجل وقد أعطاه دراهم : خذ من هذه الدراهم ما شئت وافرغ ما بقى منها على الفقراء ، وقل انه قال : انها للفقراء ، فخذ منها ما شئت وافرغ ما بقى على الفقراء ، قال : ان كان فقيرا أخذ منها ما شاء ، وافرغ بقيتها على الفقراء ، الا أن يقول له انها من الزكاة ، فلا يأخذ منها الا ما يغنيه ، ويغنى عياله الى حول ذلك الوقت •

قلت له : فان قال : هذه الدراهم خذ منها ما شئت ، وافرغ بقيتها ، وهو غنى ولم يقل انها للفقراء ، ولا أنها من الزكاة ؟

قال : فيأخذ منها ما يشاء ، هو ويفرق بقيتها على الفقراء •

قلت : وهل عليه في ذلك حد ؟

قال : لا • ويعطى منها اثنين من الفقراء فصاعدا ما رأى منها ، قال : ولو قال له خذ من هذه الدراهم ما شئت لكان له أن يأخذها كلها لأنه لو قال له : كل من هذا الطعام ما شئت لكان له أن يأكله كله •

## باب

### في تسليم الوصى على غير ما أوصى الموصى

ومن جامع أبى محمد رحمه الله : وليس للوصى أن ينفذ الوصية الا فيما رسم له ولا يتخطى الى غير الجنس الذى أمر بانفاذه الا أن يفوض الأمر اليه ، فيعمل بما يراه صلاحا في الدين •

#### \* مسألة :

ومن جواب أبى الحسن : وذكرت فيمن أوصى عليه بدراهم للفقراء وأنفق هو ومن يريد أن يعطيه من الفقراء من تلك الدراهم أن يعطيه بالدراهم حبا أو تمرا أو غير ذلك من العروض ، هل يجزى عنه ذلك ؟

فلا يجزى عنه عندنا على ما وصفت على ما عرفنا في هذا ، ولا يعطى الفقراء الا ما أوصى به بعينه •

#### \* مسألة :

ومن غيره : قال : نعم ، قد قيل هذا ، وقيل ان ذلك يجزى عنه اذا كان ذلك من مال الهالك •

وأما أن يتجر في ذلك الوصى لنفسه على الفقراء أو الورثة فلا نرى ذلك •

وقال من قال : لا يجوز الا ما كان من وصية الأقربين أو من أوصى له من الناس بشئ بعينه •

وقال من قال : لا يجوز ذلك في أحد الا أن يحضر ما يريد أن يعطيه، فعند ذلك يجزى •

وقلت : ان كان هو موسى عليه بـحب فأراد أن يبيع الحب ويفرقه  
دراهم ، هل يجوز ذلك ؟

قال : فلا يفرق الا ما أوصى به ، ولا يبيع الحب بالدراهم ،  
ولا يشتري بالدراهم حبا ولا يخالف ما أوصى به •

### \* مسألة :

عن رجل أقر لانسـان بحق ميت أو حي ، وأوصى الى وصيه أن  
يسلم ذلك الحق الى رجل آخر ، وقال : ان لم يجد ذلك الرجل فيسلم  
الى فلان رجل آخر ؟

فعلى ما وصفت الحق للذى أقر له به ، واليه يسلم ، فان كان قد  
مات سلم الى ورثته ، وان كان غائبا فهذا الحق موقوف •

في يد الوصى حتى يقدم الغائب أو يصح موته ، وليس قوله أن  
يسلم الى رجل آخر غير صاحب الحق بشيء ، وأهل الحقوق أولى  
بحقوقهم ، الا أن يقول هذا الموصى ان فلانا وصيه في قضاء هذا الحق  
يسلم اليه كما قال اذا قال كذلك •

قال غيره : اذا أقر لرجل بحق وأمر بتسليمه الى غيره ولم يجز ذلك  
الا أن يجعل ذلك وصيا في قضاائه •

وان أوصى لرجل بوصية وأوصى بتسليمها الى رجل آخر جاز ذلك  
لأنه تنفذ وصيته كما أوصى • وكذلك جميع الوصايا التي تنفذ من الثلث ،  
وأما الحقوق التي للناس فليس وصيته فيها بشيء على غيره •

### \* مسألة :

عن أبى الحسن وذكرت فيمن أوصى لفلج بدرهمين فأعطى الوصى  
في حفر الفلج حبا بدراهم ، كما يأخذ الحفار من أصحاب الفلج حقوقهم ،  
أوليس الا درهمين ؟

فعلى ما وصفت فلا تنفذ الوصية الا على ما أوصى بها الميت ، ونقول  
ان قال الوصى للحفار انه موصى له بدرهمين ، فان شئت الدرهمين ، وان  
نسئت أعطيتك بها حبا على حسب البيع ، جاز ذلك ان شاء الله مع اختيار  
الحفار لذلك أن يشتري بهما حبا •

وأما فعل الوصى ذلك من تلقاء نفسه فقد خالف ما أوصى به والله  
أعلم •

✽ مسألة :

رجل أوصى بدراهم تجعل في صلاح فلج من الأفلاج ، هل للوصى  
أن يتجر في صلاح ذلك الفلاج ، ويعطى عروضاً باتفاق منه ؟

فقد اختلف في ذلك : فبعض أجاز ذلك ، وبعض لم يجزه ويعجبني  
ان كان ذلك لا ينقص عن معنى الصلاح ، وكان ذلك برأى الورثة جاز  
ذلك •

✽ مسألة :

رجل أوصى الى رجل ، وأقر لرجل آخر بشيء من العروض ، وأقر  
لرجل بدراهم ، هل يجوز أن يعطيه الوصى بالدراهم عروضاً من مال  
الموصى ؟

فاذا أوصى لرجل بشيء من العروض بعينه ، أو أقر له به فليس  
للوصى أن يسلم من مال الهالك الا ذلك ، وكذلك إن أوصى بدراهم ديناً  
عليه أو وصية مبهمة ، فقد أجاز بعض المسلمين بعضاً للموصى له بذلك  
عروضاً عن تراض منهما اذا كان الورثة أيتاماً وبعض لم يجز ذلك •

✽ مسألة :

هل يجوز أن يعطى الفقراء حبا ، أو تمرا أو قطناً أو عروضاً بسوق  
ساعة التفرقة عن الدراهم ؟

فقد اختلف في ذلك : فقول يجوز ذلك اذا تراضى الفقراء والمعطى ،  
وقول لا يجوز ذلك لأن الحق ليس لهذا الفقير بعينه ، وهذا القول أحب  
الىّ .

✽ مسألة :

وفي انسان هلك وأوصى أن يفرق عنه على الفقراء درهم أو أكثر  
أو أقل ، ولم يقل فضة ولا حبا ولا تمرا ، ما فرق جائز أو يشتري فضة ؟

فمعى أنه يفرق عنه درهما من الدراهم من نقد البلد .  
وكذلك ان أراد انسان أن يفرق درهما عن شيء قد لزمه أن فرق  
حبا أو تمرا جائز له ذلك ، أم يشتري فضة ؟  
فمعى أنه يختلف في مثل هذا وفي الأول اذا ثبت معناه دراهم فقيـل  
لا ينفذ الا ما ثبت ولزم ، وقيل ان أنفذ عروضاً بسعر البلد باتفاق منهم  
جاز ذلك ان شاء الله .

✽ مسألة :

عن أبى بكر أحمد بن محمد بن أبى بكر فيما أحسب : وفي الوصى اذا  
أوصى اليه بشيء مما يكال أو يوزن ، هل له أن يفرق قيمته دراهم ،  
كما يجوز لمن لزمته التبعة أم بينهما فرق ؟

فالذى عرفت أن ينفذ كما أوصى اليه .

✽ مسألة :

وعن رجل أوصى بدنائير تفرق عنه من قبل زكاة ، أو الأقربين أو  
وصية من الوصايا ؟  
فقد حفظت عن أبى الحوارى أنه قال : يجوز أن يفرق عن الذهب  
دراهم ، ولا يجوز أن يفرق عن الدراهم ذهباً .

**\* مسألة :**

من الزيادة المضافة :

إذا أعطى الوصى من الكفارات عبداً أو غنياً وهو لا يعلم أنهما كذلك ،  
ثم علم فإنه يكون في ثلث مال الهالك ، ولا غرم على الوصى •

وان علم أنه عبد أو غنى وجهل الحجر ضمن الوصى في ماله ؟

قال : وان أعطى مشركاً فلم ير عليه ضماناً في الحالتين ، ولا في ثلث  
مال الهالك ، ورآه مجزياً •

**\* مسألة :**

وذكرت في رجل أوصى لرجل بشيء يسلم إليه ؟

فان كان أوصى له بوصية تخرج من ثلث ماله من غير حق يلزمه له ،  
فحضره ما أوصى له به ، فان اختار أن يدعه فذلك إليه ، وان احتج أن  
يأخذه فذلك إليه •

وان كان أوصى بحق عليه له من دين يخرج من رأس مال الهالك  
فيحضره حقه ، فان لم يقبله وتركه للميت ، وأحله منه جاز ذلك الا أن  
يكون الهالك من أهل العدم ، ويكون ورثته من أهل العفة فخاف عليهم  
فخبره بخبرهم ، وطلب إليه أن يترك حقه أو يأخذ منهم ففعل ذلك ، أو  
لم يترك الميت وفاء وطلب إليه أن يحله فأحله جاز ذلك •

وأما أن يوصى إليه بشيء يسلم إليه فيستحله الوصى والميت غنى  
ملى ، فلا أرى ذلك الا على الاختيار من الموصى بعد قدرته على ما أوصى  
له به ، وحضرته إياه ، والله أعلم •



## باب

### في الموصى اذا جعل لوصيته أجلا أو جعلها في موضع محدود

وعن رجل أوصى بوصايا في مرضته ، تم جعل لها أجلا تنفذ فيه ، متى يحل ماله ؟

قال : اذا جعل انفاذها الى وقت فربى الى ذلك الوقت الذي جعل أجلها اليه ، وللورثة غلة المال الى ذلك الوقت ، ثم تنفذ الوصية من ثلث ماله الا ما أوصى به للأقربين ، فاني لا أرى له أجلا وتنفذ من حين ما يموت .

#### ✽ مسألة :

سألت عن رجل أوصى عند موته وهو ثابت العقل ، وجعل وصيته في قطعة من ماله في نخل أفضل ما كان من ماله ، وأوصى الى أخت له ، وخلف يتيما ، وأوصى أيضا الى أخته في ولده ، ثم ان هذه المرأة أرادت أن تبيع نسيئا من هذا المال ، أو من أطرافه ، ورأت أن ذلك أوفر لليтим معنا ، ومع اليأس هل يجوز لها ذلك ؟

فعلى ما وصفت فليس لها أن تتعدى ما أوصى به الميت ، والحق أولى ما اتبع ، الا أن يكون الورثة بالغين ، وأرادوا أن يفدوا تلك القطعة بثمنها فلهم ذلك .

#### ✽ مسألة :

وكذلك قيل لو أنه سلم اليه دنانير أو دراهم ، وأوصى أن تنفذ عنه وصيته ، ويقضى عنه دينه من ذلك ، فطلب الورثة أن يأخذوا تلك الدنانير والدراهم بعينها ، ويفدوها بدنانير ودراهم ، والوصية دراهم ودنانير ؟

كان لهم ذلك ، وليس على الوصى أن يسلم اليهم ذلك حتى يسلموا  
اليه فداءه مما يكون فيه الوفاء ♦

قال غيره : وقد قيل ليس لهم ذلك ، وينفذ ما قال الموصى على  
ما أوصى ، فان جهل وسلم اليهم ذلك ، ثم لم يسلموا اليه ذلك ، وتلفت  
الدرهم كانت الوصية والدين في مال الهالك ولا ضمان على الوصى في  
ذلك ♦

#### \* مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : سألت ، وبالله التوفيق ، عن رجل أقر  
لإنسان بحق على ميت أو حى ، وأوصى الى وصيه أن يسلم ذلك الحق  
الى رجل آخر ، أو قال : ان لم يجد ذلك الرجل فيسلم الى فلان رجل  
آخر ؟

فعلى ما وصفت الحق للذى أقر له به ، واليه يسلم ، فان كان قد  
مات سلم الى ورثته ، وان كان غائبا فهذا الحق موقوف فى يد الموصى  
حتى يقدم الغائب ، أو يصح موته ، وليس قوله أن يسلم الى رجل آخر  
غير صاحب الحق بشئ ، وأهل الحقوق أولى بحقوقهم ، الا أن يقول  
هذا الموصى ان فلانا وصيه فى قضاء هذا الحق يسلم اليه كما قال اذا قال  
كذلك ♦

قال غيره : نعم ، اذا أقر لرجل بحق وأمر بتسليمه الى غيره لم بجز  
ذلك الا أن يجعل ذلك وصيا فى قضاائه ، وان أوصى لرجل بوصية بتسليمها  
الى رجل آخر ، جاز ذلك ، لأنه ينفذ وصيته كما أوصى ، وكذلك جميع  
الوصايا التى تنفذ من الثلث ♦

وأما الحقوق التى للناس فليس وصيته فيها بشئ على غيره ♦

✽ مسألة :

ومن جواب أبى محمد عبد الله بن محمد رحمه الله : وأما ما ذكرت من وصية خالد ، فاعلم رحمك الله أنك كتبت الى أنها وصية ، والوصية غير الدين ، فإذا جعل ذلك الموضع فى وصيته ، وكان يخرج من البت ، كان ذلك فى الوصية على الحصص ، وكان الدين فى بقية ماله ، وإنما تحسب الوصية بعد الدين ، فان كان إنما جعلك وصيا فى ذلك الموضع المحدود ، فإنما أنت وصى فيه وحده على ما جعل لك •

✽ مسألة :

ومن جواب أبى محمد أيضا : واعلم رحمك الله ، أن من جعل وصيته فى موضع من ماله خصوصا كأنه أوصى بذلك الموضع فى هذه الوصايا ، لم يكن لأصحاب الوصايا الا الموضع يباع ويقسم عليهم على الحصص •  
وأما قوله : ان ما بقى على ولدى وولده حاضر ولم يقبل بذلك : وسكت ، فلا يلزمه ذلك •

وقلت : انك أنفذت ذلك المال الذى سمي فى الوصية ، وبقي من الوصية ، ولم يقدم على بيع ماله حتى تنفذ الوصية كلها ، فليس عليك ذلك ولا على الورثة •

✽ مسألة :

ومن جواب لأبى عبد الله محمد بن روح : وأما ما ذكرت فى رجل أوصى ببقرة فى دينه ، والبقرة مؤاجرة فى الزرع ، ثم انه أراد أن يأخذ حب البقرة فيقضيه فى الدين ، وطلب من طلب من الورثة أخذ نصيبه من الحب ؟

فعلى ما وصفت فان كان الموصى إنما جعل قضاء دينه فى بدن البقرة

خصوصا ، فليس على الورثة الا ما أقرب به له وان أقر الموصى بدين مسمى ، وأوصى أن تباع البقرة ، وتنفذ ويقضى ثمنها في دينه ، فللورثة الخيار في ذلك ، ان شاءوا سلموا البقرة ، وان شاءوا فدوها ، وانما للورثة الخيار في الشيء اذا أوصى به الموصى في دينه اذا كان للورثة الفضلة من ذلك الشيء عن الدين ، وكان عليهم ما نقض من ذلك الشيء عن الدين •

واما اذا كان الشيء بعينه يقر الموصى أن هذا الدين فيه خصوصا ، فليس للورثة فيه خيار ، ولا لهم فيه فداء ، اذا كان الدين مبهما ، ولم يكن مسمى معروفا •

فأما اذا كان مسمى معروفا فلهم الخيار في البقرة ، وكذلك لهم الخيار في الحب وغيره اذا سلموا ما يلزمهم من الحصة من الدين •

### \* مسألة :

ومن جوابه فيما أحسب : وقلت : ان جعل هذا الموصى وصيته هذه في شيء من ماله محدود ، فقلت له : أرأيت فان عجز هذا عن الوصية ، فقال ما بقى منها فعلى ولدى فلان ، أو قال ولدى فلان يقوم بما بقى ، وولده حاضر يسمع ، ولا قال ولده : لا ولا نعم • وبعث أنت ذلك المال برأى الوارث ، وأنفذت عن الرجل وصيته من ذلك الذي قد حده الميت ، وعجز ذلك المال المحدود عن الوصية ، وبقي من الوصية شيء كثير •

قلت : فما رأى في ذلك ؟

فلا أرى عليك الا ما أمكنك مما هو جائز لك انفاذه من مال هذا الموصى اليك ، والمطالبة من ولده مطلب سؤال لا مطلب حكم ، وان بالغت بالمطالبة من الولد بأن يرفع عليه الى الحاكم كان ذلك من جهلك ، ولم

أر على الولد من ذلك أمرا ثابتا ، والذي نحبه للولد رعايته والده ، والقيام له بما يأمله منه ان أمكنه على غير ضرر بنفسه ولا بعياله •

وان كان الولد قد اعتقد في قلبه حين سمع من أبيه ذلك ، بأن ينفذ عن أبيه ذلك ، فأجب له الوفاء بما قد علم ربه من اعتقاد قلبه في ذلك ، ولا أرى ذلك عليه في الحكم ثابتا ، والله أعلم بالصواب •

### ✽ مسألة :

وعن رجل جعل وصيته في شيء من ماله محدود . ووكل وكيلًا في ذلك ، فباع الوكيل المال ، وقضى الديان الأول فالأول ، فعجز المال عن الدين وعن الوصية ذلك المال المحدود ، وقد أوفى بعض الديان ؟

فعلى ما وصفت فان كان هذا انما أقام هذا الوكيل وكيلًا له بعد موته في قضاء دينه في موضع محدود من ماله ، حيث بلغ من دينه ، ولم يجعله وكيلًا له ولا وصيًا له بعد موته في غير هذا المال المحدود نفسه ، وليس له في سائر ماله بعد ذلك وصاية ، فباع الوصي هذا المال المحدود الذي جعله وكيلًا فيه وفي دينه ، وانفاذه منه بعد موته وقضاء بعض الديان ، وترك بعضهم ، فقد قصر هذا الوكيل وأخطأ في فعله ، وكان عليه العدل على الغرماء بما يستحق كل انسان منهم بما يقع له من هذا المال على حصته من دينه الذي قد صح على الهالك •

فان وصل بقية الغرماء من مال الهالك على يدي ورثته ، أو على يدي هذا الوكيل ، أو على يدي أهل العدل ، أو استوفوا هم ذلك من مال الهالك بما يوجب الحق ، وصح ذلك الوكيل ، فلا غرم عليه ، ويستغفر ربه ان كان قصر يريد ايثار بعضهم على بعض بغير حق ، وان لم يصل بقية الغرماء على ما قد استحقوه من حصصهم من مال الهالك الذي أتلفه هذا الوصي ، وسلمه برأيه الى من استحقه فعليه مطالبته ، ورد حصتهم اليهم •

فان أعجزه ذلك فعليه غرمه معنا فيما ذكرت ، والله أعلم بالصواب •

**\* مسألة :**

من الزيادة المضافة :

وان جعل الموصى لبعض ورتته نسيئا من ماله ، ويصمن له بقضاء دينه ، هل يثبت ذلك ؟

فان كان جعله في صحته ثبت ذلك اذا سمي له الدين والموصيه ، وان جعل ذلك في المرض لم يجز ذلك له •

**\* مسألة :**

من كتاب الأتسياخ :

ورجل أوصى الى رجل ، وأوصى بحجة ، وجعلها في نخل له ، وتلفت النخل ؟

فاذا كان أوصى بحجة راجعة في ثلث مال الهالك ، وان كان الثلث قد نفذ فأخاف أن تبطل الحجة ، وان كان أوصى بهذه النخل بحجة ، وتلفت النخل وذهبت ، فأخاف أن تبطل الحجة والله أعلم •

وان بقى من النخل شيء أخرجت الحجة من حيث خرجت ، ولا تبطل حجته •

**\* مسألة :**

[ تمت الزيادة المضافة ] رجوع :

وعن رجل مات وأوصى بحق أن يقضى عنه من فضلة غلة ماله ، أو قال يقضى عني من غلة مالى ، ثم لم يكن له في المال غلة ، أو كان فيه غلة لا تفضل عن عياله ؟

فعلى ما وصفت فهذه وصية باطلة ، فاذا طلب أصحاب الحقوق حقوقهم بيع الأصل ، وكان القضاء للديان من أصل المال ان لم يكن في الثمن وفاء لدينه ، الا ما كان من دين الى أجل ، فهو الى أجله •

قال أبو سعيد : اذا أقر بالحق أنه عليه ، وأوصى بقضائه في غلة ماله ، فهو كما قال ، ويقضى من ماله على سبيل قضاء الدين •

وان قال : ان عليه ألف درهم في غلة ماله ، أو في ثمرة ماله متصلا باقراره ، لم يكن ذلك الا في غلة ماله ، أو ثمرة ماله ، على ما أقربه ، لأنه يمكن أن يكون ذلك وصية في ذلك في غلة قد ثبتت ، أو في دين غيره ، ولا يباع ذلك المال أبدا حتى يخرج هذا الحق منه ، وهو موقف على ذلك الحق أبدا حتى يستوفى منه ، ثم حينئذ يكون لورثته بيعه وما شاءوا يفعلون به •

وجدت بخط أحمد المعلم عن القاضي أبي زكريا في الذي يوصى بالوصايا في ماله ، ثم يجعلها بعد ذلك في موضع محدود من ماله : أن الوصى بالخيار ان شاء أنفذها من جملة المال ، وان شاء من ذلك الموضع المحدود •

وأما اذا أوصى بوصايا في موضع محدود ، ولم يتقدم لجملة المال ، ذكر أن الوصى لا ينفذها الا من ذلك الموضع المحدود •

وأما الحقوق اذا أقر بها وجعلها في موضع معروف من ماله ، فللوصى أن ينفذها من حيث شاء من المال •

## باب

### قيمة المال لانفاذ الوصايا اذا زادت أو نقصت

واذا أوصى الرجل بوصية لرجل ، والموصى في بلد ، والحاكم في بلد . والموصى له في بلد ، وكانت وصية الهالك في بلد ، وموته في بلد ومسكنه في بلد أو بلدين مختلفين ، وللهالك مال في هذه المواضع كلها ، أو في بعضها دون بعض ، أو في غيرها ، أو فيها وفي غيرها ، والوصية توجد في هذه البلدان كلها أو في بعضها دون بعض ، أو لا يوجد في شيء منها ، ويوجد في غيرها ، وقيمة الوصية مختلفة في هذه المواضع ؟

فيخرج من الثلث في بعض القيم ، ولا تخرج من الثلث في بعضها ، ويكون بها زيادة ونقصان في هذه المواضع •

فأما مال الهالك فقيمه حيث يوجد يوم القضية ما كان من الأصل ، وأما قيمة الوصية فحيث يكون سكن الموصى •

وان كان له سكتان مختلفان ، قومت الوصية في البلد الذي فيه ماله وسكنه ، فان كان له فيهما جميعا مال قومت حيث مات منهما •

وان مات في غيرهما فقيمة الوصية اذا كانت تخرج من الثلث من حيث كان أوفر على الورثة من بلدى الهالك •

وان لم يخرج من الثلث من أحد البلدين ، وخرجت في أحدهما فقيمتها فيما كان أوفر على الموصى له اذا كان يخرج في الثلث ، وان لم يوجد في بلد الهالك فقيمه في أقرب المواضع الذي يوجد منها ذلك الشيء إلى بلد الهالك ، ولا ينظر في غير ذلك من البلدان ، لا في بلد الموصى له ، ولا في بلد الموصى ، ولا في غير ذلك من البلدان ، وانما يقوم على ما ذكرنا •



**\* مسألة :**

وإذا أثبت الحاكم الوصايا في ثلث مال الهالك ، فحكم لكل من أوصى له بما أوصى له به في ثلث مال الهالك وأمر الورثة الوصى بالتسليم اليهم أو بالبيع ، فلم يسلم اليه حتى غلا المال ، أو أغله غلة •

قال غيره : اذا لم تنفذ الوصايا ، ولو حكم بها حتى غلا المال أو أغل غلة ، فان الغلة للورثة وأصحاب الوصايا ما كان من الوصايا من المودع والمبهم والمفصول ، أو المضاف ، فانما ينظر في ذلك الى قيمة المال يوم تنفذ الوصية فأعلى المال أو أغل ، كان لأصحاب الوصية مثل ما للورثة •

وان تلف المال أو نقصت قيمته ، كان على الورثة أداء الوصايا ، فأما المعلم من الوصايا فانه انما يكون قيمته يوم مات الموصى ، زاد بعد ذلك أو نقص ، أو غلا أو رخص ، سلم أو تلف ، فذلك لصاحبه خاصة وغلته •

وما لم تنفذ الوصايا حتى تصير الى حد الزيادة فيها والنقصان • في هذه الوجوه الأربعة فان قضى بعض الوصايا على الأوفر من المال ، وتمام الوصية ، ولم ينفذ جميع الوصايا حتى نقصت قيمة المال ، أو يتلف ، فان فعل الوصى ذلك برأى حاكم حكم عليه بانفاذ ذلك لصحته عند الحاكم ، ولم تصح سائر الوصايا ، حكم عليه الحاكم أن ينفذ ثبت ذلك من حكم الحاكم ولا ضمان على الوصى ، ويتحاصص أصحاب الوصايا اذا صحت سائر الوصايا ، ويحلفون من سلم اليه من أصحاب الوصايا خاصة •

وان كان ذلك أنفذه بغير حكم حاكم ، وسلم على الأوفر ، ثم تلف المال أو نقصت قيمته حين تنقص على أصحاب الوصايا وصاياهم ، فالوصى ضامن ، لأنه فعل مالا يجوز له ، وانما كان له ان كان ينفذ جميع

الوصايا الى أهلها في وقت واحد ، أو بحكم من الحاكم ، لأنه مال مشترك للوصايا ، فمتى سلم نسيئاً من ذلك ولم يسلم الجميع حتى تلف المال فهو ضامن للوصايا ما كانت الوصايا تستحق من ذلك الذي أنفذه يوم أنفذه •

ولو سلم سائر الوصايا على الأقل من القيمة بالمحاصصة ، ثم لم يسلم سائر الوصايا وكان باقى الثلث في يده حتى زاد المال أو نقصت قيمته ، حتى رجعت الوصايا الى التمام ، فان الذي سلم اليه يرجع فيستحق ماله في الوصايا ويستتم ذلك •

#### \* مسألة :

أحسب عن أبى سعيد : وعن جميع الوصايا غير المعلم ، قلت : هل يكون لأصحابها فيما أغل المال قبل التنفيذ شيء من الغلة ، أم ذلك للورثة دون الوصايا ؟

فمعى أنه اذا ثبت للموصى له شيء من الأصل في الحكم ، فمقد يستحقه في الحكم ، فله ما أغله ، واذا لم يستحق الأصل لم يكن له غله •

قلت : فان طلب أصحاب الوصايا الى الورثة أن يعطوهم ما أوصى لهم ، فلم يفعل الورثة ذلك ، ثم أغل المال غلة بعد مطلب أصحاب الوصايا ، هل يدخل أصحاب الوصايا في تلك الغلة ؟

فمعى أنهم يدخلون فيما وجب لهم من أصل ما أغل ، وان كان لبس لهم شيء من الأصول المعلمة خالص ولا مشترك ، فليس لهم الا ما استحقوا مما سمى لهم من الوصية •

قلت : فان طلب أصحاب الوصايا وصاياهم في وقت كان المال وافرا ، فلم يعطوا حتى نقص المال بضياح أو آفة ، هل يكون على الورثة ضمان ما نقصت قيمته يوم طلب أصحاب الوصايا ؟

فمعى أنهم اذا أأالوا بينهم وبين ما يجب لهم تسليمه من وصاياهم بغير عذر حتى تلف ذلك ، أو نقص فأرجو أنه فيل أنهم يضمنون ما أتلفوا •

قلت : وان تلف المال كله ، هل يضمّن الورثة الوصايا اذا رفع أصحاب الوصايا حين طلبوا ؟

فمعى أنه قد مضى القول فى مثل هذا •

وقلت : ان كان الدافع لهم الوصى ، هل يضمّن أيضا ؟

فمعى أنه اذا كان عليه تسليم ذلك فدفعهم وهو قادر على ذلك بغير حق ، فهو عندى مثل الورثة •

قلت : فان قضى الورثة أو الوصى بعض الوصايا حتى نقصت قيمة المال ، أو تلف ، هل يضمّن الورثة ذلك أو الوصى ؟

فمعى أنه اذا فعلوا ذلك بغير حكم يجب عليهم بذلك من حاكم بحث حكمه ، فكان كما وصفت لك بغير عذر ، فالقول عندى فى ذلك سواء •

وقلت : ان صح مع الحاكم بعض الوصايا ، فحكم على الوصى أو انورته بانفاذاها على الأوفر من المال ، ولم يصح عند الحاكم سائر الوصايا فبيسع الورثة أو الوصى أن يعطوا ذلك بأمر الحاكم دون سائر الوصايا ؟

فمعى أنه اذا لم يقدرُوا على الامتناع ، وأخذهم الحاكم ولم يقدرُوا على انفاذ ذلك سريرة ، حيث لا ينالهم الحكم ولا علانية ، فأرجو أن يكون لهم ذلك على هذا المعنى ان شاء الله •

قلت : فان فعلوا ذلك هل يضمنون قيمة الوصايا ما نقص من قيمتها يوم القضاء لما حكم به الحاكم ؟

فمعى أنه اذا كان على ما مضى من العذر والعجز ، فأرجو أن لا

يضمنوا ، ولكن اذا صحت الوصايا به اشركوا ما قد مضى ، ولحقوهم وتحاصصوا في ذلك على ما يوجبه الحق في الحكم ، وان لم يصح وقد كان يقدر في السريرة والعائلية ، فأرجو أن لا ضمان عليهم في ذلك •

قلت : وهل للحاكم أن يحكم بانفاذ ما قد صح معه قبل الذي لم يصح من الوصايا ؟

فمعى أن له ذلك بعد أن تقطع حجة المدعى لذلك ، ولا يكون له حجة بصحة بيينة ، أو وجه من وجوه الحق •

#### ✽ مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : وعمن أوصى بمال يباع له ويحج له به ، فثمره الوارث الى ما ينفق للبيع ، هل يجوز له ذلك ؟

فعلى ما وصفت ، فالثمرة للوارث الا أن يكون ثمرة كانت في وقت الوصية ، ولم تصرم حتى مات الموصى ، فالثمرة تتبع للمال ، وما حدث بعد ذلك من الثمار فهو للورثة ، وهذا اذا أوصى ببيع المال في حجة ، فان كان أوصى بالمال في حجة ، أو قال : هذا المال يحتج به عنه كان المال وثمرته في الحجة •

#### ✽ مسألة :

وعن رجل مات وأوصى بحجة ، وعتق عبيد ، وكفارات أيمان ، وزكاة وسبيل مالا ، وأوقف أيضا أرضا على المسجد ، وهو لا يخرج من الثلث ، كيف الحكم فيه ؟

قال : ما نقص فيه من الثلث نقص من كل واحد من هذا المذكور بقسطه ، ان كان عشرا ، فمن كل واحد عشر ، وان كان أقل أو أكثر فبحساب ذلك ، ويلحق الورثة المعتق بما زاد على حصته يستسعون به •

## باب

### في مال الهالك وتوقيفه في الوصايا

ومن جواب أبي على الأزهر بن محمد بن جعفر : وعن رجل يريد ان يجعل ماله في يد وصيه بعد موته . حتى ينفذ عنه وصاياه . كيف يثبت ذلك ، حتى لا يكون للوارث سبيل اليه ؟

فالحكم في هذا اذا صح دين الهالك ووصاياه . فالمال موقوف ، ويرفقه الحاكم ، ولا يقرب الوارث اليه حتى ينفذ عن الهالك ما صح من وصاياه ودينه ، ثم ما بقى للوارث ، وكذلك قال الله عز وجل : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) •

وان لم يكن حاكم يوقفه وأشرد الميت في كتابه : أن مالى قد جعلته في يد وصي فلان وقفاً في يده ، حتى يقضى ديني . وينفذ وصاياي ، فذلك جائز ان شاء الله •

قال أبو سعيد : عندى أنه اذا كانت الحقوق ثابتة في المال تستغرقه ، فلا وصية اذا كانت لا تخرج من الثلث والمال في الحقوق ، وان كان المال تبقى منه شيء كانت الوصية في ثلث ما أبقت الحقوق من المال ، والثلثان للورثة ، وهذا في حكم اللازم والجائز ، وما لم يسع في الأحكام فلا يتسع في مثل هذا ، ولو لم يحكم به اذا صح مع الورثة وقامت عليهم به الحجة •

## باب

### فى دين الهالك

وان كان دين على ميت ، وورثة وارت ، فطلب اليه الدين ، فعرض المال على الديان ، فلم يتعرضوا واحتج بالعدم ، لم يكن بمنزلة المديون ، لأن الدين ليس عليه ، والدين فى مال الميت ينادى عليه الحاكم ، ويأمر ببيعه اذا نادى عليه فى أربع جمع ، ثم يأمر بالبيع من بعد ما يحتج على الورثة أن نفذوا المال ، ويعطوا الدين •

فان أعطوا فالمال لهم ، وان لم يعطوا باع المال •

وليس للورثة فى احضار الدين أجل ، فان أراد بعضهم أن يفدى حصته من المال بحصته من الدين ، فله ذلك ، ومن لم يفد باع الحاكم حصته ، وأعطى أصحاب الحقوق حقوقهم اذا كانت حصته من المال تخرج حصته من الدين •

واذا كان المال اذا بيع جملة أدى جملة الدين ، واذا فدى بعضهم لم تخرج حصة الباقيين حصتهم من الدين ، لم يكن لأحدهم أن يفدى حصته ، لأن دين الهالك أولى بماله من الورثة ، قال ذلك محمد بن محبوب •

وان كان الورثة أيتاما أو أغيابا ، باع الحاكم وأعطى الدين من بعد ما يستحلف أصحاب الحقوق على حقوقهم ، ويكتب الحاكم لمشتري المال بما صح معه من حقوق الناس على الميت بالبينة العادلة •

وانه استحلف أهل الحقوق على حقوقهم ، ونادوا على المال أربع جمع من بعد أن احتج على الورثة أن يفدوا حتى وقف على ثمن لم يرد

عليه أحد ، فأوجبه عليه بتسليم النمن الى أهل الحقوق ، وأنه قد سلمه اليهم وأبروه منه •

فان كان للمالك وصى منه في دينه ووصايا ، وصح ذلك ببيبه عدد احتج الحاكم على الورثة فيما يصح معه من دين ووصية ، وجعل الدين من رأس ماله والوصية من ثلث ماله ، فان كان لهم حجه والا أمر الوصى أن ينفذ ما صح مع الحاكم على المالك ، من دين أو وصية . وكتب للوصى ، وأشهد له عنده أنه قد صحت عنه وصايته في قضاء دينه ، وانفاذ وصايا ، وصح عليه من الدين والوصية كذا وكذا ، وأنه قد أجاز له في انفاذ ذلك الدين والوصية من مال المالك •

وان كان وارثه يتيما أو غائبا أمر الوصى باحضار أصحاب الدين والوصية ، واستحلف أصحاب الدين أنه له عليه الى الساعة •

ومن لزمه يمين من أصحاب الوصايا ، لم يبيع الوصى من مال المالك لدينه ووصيته حتى يستحلف الديان الحاكم •

وان كان الدين والوصية لصبي أو غائب أو معتوه أو أعجم سلم دينه ووصيته الى من يقوم بأمرهم من وصى أو وكيله ، من غائب أو وكيل أقامه السلطان •

وعلى الحاكم أن يحتج على من بلغ من الورثة حتى يحضروا دعوى الوصى •

وقد كان حاكم المسلمين يحتج على أولياء اليتامى ، وليس له أن يحكم الا أن يحتج ، الا أن يكون الورثة بالغين أغيا من عمان ، فانه ينفذ الحاكم ولا ينتظر حجتهم •

## باب

### في بيع ما خلف الهالك

ومن جامع ابن جعفر : وبيع ما خلف الهالك من رثة أحيوان  
بالنداء في جمعة واحدة ، أو غير جمعة برأى الحاكم ، أو الوصى أو الوكيل  
الذى يقيمه الحاكم ، اذا كان في الورثة يتيم أو غائب ، ويكون ما كان  
لليتيم والغائب في يد الوكيل الا من كان ماله الرقيق والحيوان من  
الأعراب الذين أموالهم المواشى ، فان أموال اليتامى لا تباع •

وكذلك لا يباع ما يحتاج اليه اليتيم من المتاع •

وكذلك كل خادم أو دابة يحتاج اليه لخدمه اليتيم ، أو لاقامه ماله ،  
أو زراعته ، فلا يباع الا ما فضل من كفاية مال اليتيم •

فاذا لم يكن لليتيم وصى من قبل أبيه يتولى ذلك أقام له الحاكم  
وكيلا ثقة وقام مقام وصيه من أبيه في ذلك •

### \* مسألة :

واذا أكرى الميت عبده أو دابته قبل قوته في زراعة أو غير ذلك ،  
فلا يباع حتى ينقضى ذلك الأجل •

واذا كره البالغ بيع حصته من العبيد ، بيعت حصة اليتيم ، وكذلك  
الغائب مشتركة في قول بعض الفقهاء ، ويستخدم العبد بالحصص •

قال أبو المؤثر : اذا كان الشركاء في قرية واحدة ، بيعت حصة  
اليتيم ، ومن أراد حصته ، ومن لم يرد بيع حصته لم تبع حصته ،  
واستخدموه بالحصص •



✽ مسألة :

ونفقة العبد والدواب ما لم يبيع من رأس مال الميت ، فان لم يكن له مال غير العبيد والدواب كان على الورثة على كل واحد منهم بقدر حصته ، وهو في رقابها ، وان كره ذلك الورثة لم يجبروا ، وانما مؤنتهم على مال الهالك •

✽ مسألة :

فان ادعى أحد من الورثة أو غيرهم ، دعوى في عبد أو دابة ، كانت في يد من هي في يده ومؤنتها عليه ، فان صحت للمدعى غرم ما أنفق عليها للذى هي في يده ، مذ يوم وقفت ، وان لم يصح له شيء فلا يحال بين من هي ، لعله في يده وبين استعمالها ، ولا يضمن الغلة الا المختص ، ويؤجل بقدر ما يحضر بيته من موضعها ، فان اتفقوا على بيعها برأيهم فذلك اليهم ، ويكون الثمن في يد الذى في يده العبد أو الدابة بعلم من الحاكم أو عدلين •

✽ مسألة :

من جواب أبى الحوارى : قلت ان صح على الميت ديون بعد موته هل على الحاكم أن يقضى عن الميت دينه أو لجماعة المسلمين ؟

فليس على الحاكم ذلك الا أن يطلب ذلك اليه ، ويصح ذلك معه بالبينة العادلة ، فان الحاكم يقيم له وكيلًا ، ويبيع من مال الميت في قضاء دينه ، وليس للحاكم أن يعرض ولا يقضى العروض في دين الميت ، الا أن يكون للميت ورثة بالغون ، فيتفقوا هم وأصحاب الحقوق على شيء من العروض فلهم ذلك •

وأما جماعة المسلمين اذا لم يكن حاكم فان فعلوا ذلك جاز لهم •  
وان لم يفعلوا ذلك كان لهم جائزا ، فان فعلوا ذلك وأقاموا لهم وكيلا  
فيفعلوا مثل ما وصفت لك من وكيل الحاكم •

### \* مسألة :

من الزيادة المضافة :

أبو عبد الله : في دين على المالك لا غياب ؟

فالذي أقول : انه ليس على ورثة المالك أن يبيع مال صاحبهم  
بديون الأغنياء ، ويترك في يد الورثة يستغلونه ، وانما يبيع بديون من  
حضر ، الا أن تكون الديون تحيط بجميع ثمن المال ، فتخرج حصته  
الأغنياء توقف على يد عدل حتى يجيء الأغنياء ، أو يصح موتهم •

ومن غيره : وقد قيل له : أن يبيع المال ويجعله دراهم اذا خاف  
فوت المال •

## بساب

### في بيع الوصى مال الهالك وفي الحجة على الورثة

ومن جواب أبى المؤثر الى سيخه محمد بن أبى الجهمور : سألت  
رحمنا الله واياك عن رجل هلك وخلف ورته بالغين وأيتاما ، وترك مالا .  
وأوصى الى رجل فى قضاء دينه وانفاذ وصاياه . قلت : ما يجب على  
النوصى أن يبيع من مال الهالك ؟ وما يستبقى لورثته ، وقد خلف هذا  
الهالك حيوانا ومتاعا وكسوة وطعاما ، ومثل مالا يكال ولا يوزن . مثل  
الجدوع والدعون والطف وغير ذلك ، وخلف أصل أرض ونخل ومنزل  
ومساء ؟

فعلى ما وصفت فبيدا يبيع الحيوان ، ويترك من الحيوان ما كان  
قد حضر عليه من الزراعة ، أو شارك عليه الهالك ، ويبيع المتاع والطعام  
ما كان من الطعام فضل عن مؤنة الأيتام ، والجدوع والدعون من المتاع .  
وينظر ما أخرج للثمن المساومة أو النداء باع بالنداء ، فان لم يكن فى  
هذا وفاء لدين الميت باع من الأصل من حيث شاء ، وبما ينشاء أن شاء  
من الأرض ، وان شاء من النخل وبيع الأرض والنخل أحب الى من بيع  
الماء ، لأنه اذا باع الماء وحدر المال الا أن يكون فى المال لعله فى الماء  
فضل عن كفاية الأصل .

وما باع من المال الغالى والرخيص جاز له ذلك ، وينظر ما هو أصلح  
لليتامى . ولا يوجب شيئا من الأصول حتى يستثنى للغائبين البالغين  
حجتهم ، ويحتج على البالغين منهم ان أرادوا أن يردوا مالهم بما يجب  
عليهم ، ويأخذوا حصتهم كان لهم ذلك .

وان كان فى الأصل وفاء ودفع لليتامى من المتاع من الذنينة ما ينابوا  
به ، ويعيشون به ، وان أراد أن يدفع لهم من الطعام مثل ذلك جاز له  
ذلك .

قال غيره : الذى معنا فى هذا فى بعض القول أنه يبدأ ببيع الحيوان  
الا ما كان من الحيوان مغلا ، ثم يبيع الطعام الا ما احتاج اليه الأيتام ،  
ثم يبيع من الأمتعة كلما كان أشد خوفا أن يفسد قبل الآخر ، وكل هذا  
ان كان فى المال وفاء ، ثم يبيع من الأصل النخلة ، ثم الأرض ثم الماء  
الا أن يرى الوصى فى هذا كله رأيا وأوفر لليتامى فى نظره •

ونظر أهل العدل فى تقديم نساء من الأمتعة على شىء ، أو تقديم  
نساء من الأصول •

### \* مسألة :

ومنه : وعن رجل زرع ماله زراعة ، نم هلك وعليه دين ، وأوصى  
الى رجل فى قضاء دينه ، وطلب أهل الحقوق حقوقهم ، أترى على وصى  
الزمالك أن يبيع هذا المال بزراعته ؟ أو يقتضيه زوجة المالك ان كان لها  
عليه صداق ؟ أو يتركه بحاله حتى يحصد الثمرة ويكون هذا الدين موقوفا؟  
أم كيف يجب على الوصى فى هذا ؟

فعلى ما وصفت فاذا كان الدين حالا على الميت حكم على الوصى أن  
يبيع المال كله كما نفق ، وهذا اذا رجعوا الى الحاكم حكم عليهم بذلك ،  
ولا ينظر به دراك الثمرة ، وان كان بعض الدين لم يجعل وهو الى أجل  
لم يبيع المال حتى ينقضى الأجل •

وان كان الدين حالا وبعضه الى أجل ، يبيع من المال بقدر الدين  
الحالى ، ولا ينظر الى دراك الثمرة • واذا بيع فان كانت الثمرة قد  
أدركت فهم للورثة ، وان كانت لم تدرك كانت الزراعة للمشتري ، وهى  
تبع للأرض ، ولو كره الورثة الدين زرعوها أو قد زرعا الميت زرعت قبل  
موته أو بعد موته ، كان الوارث يتيما أو غائبا •

✽ مسألة :

وعن رجل هلك وعليه دين في ماله ، وأوصى الى رجل في قضاء دينه .  
وانفاذ وصاياه ، وترك الهالك ورثة بالغين وأيتاما ، أيجوز لهذا الوصى أن  
يبيع من مال الهالك ، ويقضى دينه ووصاياه برايه دون رأى الورثة ؟  
أم لا يجوز ذلك إلا بحضرة الورثة أو وكلائهم يحضرون البيع والقضاء ؟  
أم ليس على الوصى ذلك ؟

فعلى ما وصفت فإذا كان الورثة بالغين في موضع تتألمهم الحجة لم  
يبع ماله حتى يحتج عليهم ، وإن كانوا في موضع لا تتألم الحجة باع  
الوصى في قضاء الدين ، واستثنى للأغنياء حجتهم ، وإن كان للبالغين  
وكلاء حاضرين قاموا مقامهم ، وكذلك إن كان للأيتام وكلاء قاموا مقام  
البالغين ، ولا يباع المال حتى يحتج على الوكلاء إن أرادوا أن يؤدوا  
ما يجب على اليتيم والغائب من الدين ، ويأخذوا المال كان لهم ذلك •

قال غيره : نعم ، وهذا إذا لم يجعل الوصى أن يبيع بغير مشورة  
على الوارث ، وإن جعل له ذلك أن يبيع بغير مشورة على الوارث ، نظر  
ذلك وكان له •

فإن كان أحد الورثة إذا أخذوا نسيئا من مال الميت إذا أخذوا  
حصتهم انكسر المال في الثمن ، ولم يكن وفاء للديان ، وإذا بيع جملة كان  
أكثر الثمن بيع المال جملة ، ولم يكن لأحد أن يرد بحصته •

قال غيره : نعم ، ولو كان المال وفاء ، وكان قصاصا ، فإن لمن شاء  
من الورثة أن يفدى حصته بقدر ماله إلا أن يجعل الوصى لوصى ذلك •

✽ مسألة :

وذكرت في وصى لميت باع من ماله في قضاء دينه ، ولم يعرض على  
الوارث ، ولم يحتج عليه ، قلت : هل يكون آثما فيما فعل عند الله ؟

فعلی ما وصفت ، فان كان الوارث محاضرا لمال الميت ، لم يبيع الا بعد أن يتسار على الوارث ، فاما أن يفديه بما صح عليه من دين . وأما أن ياذن ببيعه ، فان باعه الوصى بغير رأى الوارث ، ولم يعلم الوارث بما باع الوصى ، تم علم فطلب أن يرد على المشتري بمن المال . ويأخذ ماله كان له ذلك على المشتري اذا علم المشتري أنه انما باع له الوصى هذا المال بغير رأى الوارث ، ولا حجة عليه فليس له أن يتمسك على الوارث بماله اذا علم أنه يبيع بغير حجة . ولا علم ببيعه فرفض بذلك .

وكذلك ان أصح الوارث ذلك على الوصى أنه باع هذا المال بغير حجة على الوارث ، ولا عن رأيه فيما يوجبه الحق للوارث في ذلك .

وان صحت حجة الوصى على الوارث أنه قد باع هذا المال بحضرته ، ولم يغير ذلك ، ولم ينكره حتى زال المال وقبضه المشتري ، والوارث حاصر ، ويعلم ذلك وهو لا يغير ولا ينكر ، ولا يطلب رد النمن ، ثم طلب بعد ذلك لم يكن له حجة معنا على هذه الصفة ، والله أعلم .

وأما انم الوصى فان كان يعلم أنه لا يجوز له بيع مال الهالك ، وورنه الهالك ، حضورهم بالغون صحيحة عقولهم ، الا أن يكون عن رأيهم فتعمد ذلك على خلاف اللازم في الحق بعد معرفته ، فالتمتعده لحالفه الحق أثم الا أن يتوب ، وانما أكثر القول في هذه المسألة على حسب قياس معناها من غير حفظ للفظها هذا كله . فانظر في عدل ذلك ولا يقبل الا الحق .

#### \* مسألة :

وذكرت في وصي باع من مال الوصى فيما أوصى به بلا حجة على الورثة ؟

فعلی ما وصفت فالذى عرفنا أنه اذا كان الوارث في مصر ، وكان بالغاً فلا يجوز بيع الأصول من مال الهالك الا بعد الحجة عليه .

وأما العروض فجائز ذلك ، ويستحب للموصى على كل حال أن ينسبر  
على الوارب فى الأصول والعروض ، اذا كان الوارب حاضرا فى المصر •

وأما اذا كان الوارب عائبا أو ينميا فالبيع جائز ، واذا علم الوارب  
بالبيع ، واراد أن يثدى البيع فله المدة فى ذلك فى احضار الدراهم الى  
تأنيه أيام بمنزله التسفيع ، فان فداه والا جاز البيع •

وقال من قال : ليس له مدة فى احضار الدراهم ، فان فداه من حينه  
والاجاز البيع •

#### ✽ مسألة :

وقال فى الوصى : انه يجوز له أن يقضى من مال الميت اذا كان وصيا  
فى قضاء الدين ، ولو أمره الموصى أن يبيع موضعا فباع غيره انه جائز له ،  
لأنه يقوم مقام الموصى بعد موته •

وأما الوكيل اذا أمره رجل أن يدفع الى فلان درهما ، ودفع اليه  
الدراهم فأتلفه المأدور أن عليه ضمانه للأمر ، وليس له أن يعطى المأمور  
له بدرهم من عنده ، لأنه ليس يقوم مقام الوصى •

#### ✽ مسألة :

وعن امرأة أوصت بثلاث مالها أن يفرق عنها فى الفقراء والأقرباء ،  
وقالت : يباع ويفرق عنها ، فأراد الوكيل يبيع حب لعدم — نسخة لعزة —  
الفضة ولم تسم هى بفضة ولا بحب وانما قالت يباع ويفرق عنها ؟

فعلى ما وصفت فجائز للوكيل يبيع بما شاء بحب أو بفضة أو بتمر ،  
ويكون للفقراء الثلث من ذلك ، وللأقارب الثلثان اذا كان الشئ يخرج  
من ثلث مالها •

✽ مسألة :

وعن رجل يبيع رثة رجل هالك ، ويقال انه وصى ذلك الرجل الهالك ، هل يسعنى أن أشتري منه ؟

فاذا كان ذلك هو المشهور فلا بأس بالشراء منه .

✽ مسألة :

وعن أبى سعيد : فى الوصى اذا باع مال الموصى فى قضاء دينه ، ثم أنكره المشتري وقد أعطاه بعض الثمن أو لم يعطه ، وهو يعلم أنه قد باعه له ، وحازه وقد لزمه قضاء دين الرجل . قلت : فما يفعل هذا الوصى فى هذا الرجل الذى باع له وأنكره ، وما يلزمه فى هذه الوصية ؟ وهل يجب له ذلك ؟

فقد قيل : ليس للوصى أن يبيع من مال الهالك الا بالنقد ، فان باع بغير النقد كان ضامنا لذلك فى ماله ، الا أن يصير اليه ذلك فاذا صار اليه ، وجعله فى وصية الهالك ودينه ، فقد برىء من ذلك ان شاء الله .

وقد قيل : انه يجوز له أن يبيع بغير النقد على الثقة الذى يأمنه على ذلك ، ولا يبيع لغير الثقة بغير النقد ، فان باع لغير الثقة وغير المأمون بغير النقد ، فهو ضامن لذلك فى ماله .

✽ مسألة :

وسأل سائل أبا الحسن رحمه الله عن الوصى يبيع من المال حتى يبقى من الدين شيء يسير ، ويخلف الموصى منزلا أو غير ذلك ان باعه جميعا فضل فى يده دراهم عن الدين ، كيف الوجه فى ذلك ؟

قال : يبيع بقدر الدين لا يفضل فى يده بعد الدين شيء .



ومن غيره : وقد قيل ذلك اذا أمكن للوصى أن يبيع حصة ، وأما اذا لم ينفق الا جملة ، واذا باع الحصة لم ينفق فالميت اولى بماله ، ويبيع الوصى الجملة فيؤدى الحق الذى بقى ، وما بقى فلورثته كانوا أيتاما أو غير أيتام ، الا أن يكون الورثه بالغين ، ويفدوا المال بالدين فلهم ذلك •

### ✽ مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : وعن رجل هلك وأوصى اليك فى قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، وان الوصى احتاج الى صلحاء البلد وعدوله أن يقوموا معه حتى يقوموا صداق امرأة الهالك ، ويبيع من ماله ، ويقضى عنه دينه ، فلم يجيبوه الى ذلك ، واستضعفوا أنفسهم عن ذلك ؟

فان كان الهالك خلف أيتاما ، فلا بد من حضور العدول على قضاء الصداق ، ولا عذر لهم فى ذلك ، فاذا صار فى حال العدم من حضرة العدول ، فان كان هو يعرف القضاء اجتهد فى ذلك ، وتحرى العدل والحق •

وان لم يكن يبصر ذلك لم يكن له أن يدخل فى ذلك الا بحضرة العدول ممن يبصر ذلك •

### ✽ مسألة :

زيادة فى الأوصياء عليهم أن يخرجوا بما خلفه الهالك من الحيوان الى الأسواق المجتمعة من القرى ؟

قال : ليس عليهم ذلك ، ومعنى أن لهم بيعه فى بلدهم وسوقهم وموضع مجتمعهم •

قيل : فما حد الجماعة الذين يجوز البيع عندهم ؟

قال : مثل الجمعة أو غيرها ، حيث كانت جماعتهم في سوق أو غيره والله أعلم •

### \* مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : وعن رجل هلك وأوصى الى رجل في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته ، وان الوصى احتج على الورثة في بيع مال الهالك اما أن يسلموا ، واما أن يفدوا حصصهم فقالوا : نحن نفدى حصصنا ، هل لهم في ذلك مدة ؟

فنقول : ان لهم في ذلك المدة مثل مدة الشفيع ثلاثة أيام •

ومن غيره : وقد قيل لا مدة لهم في ذلك ، وليس هو بمنزلة الشفيع •

وقال من قال : لهم ذلك على المشتري أن يفدوا المال من يده اذا استتري ، ويردوا عليه الثمن ، ولهم المدة ثلاثة أيام ، وذلك اذا لم يحتج عليهم الوصى في فداء ما يلزمهم من ذلك •

ومنه : قلت : فان كان الوصى قد احتج عليهم ؟

فلا حجة لهم في ذلك •

ومنه : قلت : فان احتج عليهم ثم توانى ولم يبيع حتى خلا أشهر أو سنون ، أيبيع متى ما أراد ، أم عليه أن يحتج عليهم عند واجبه البيع ؟

فنعم ، عليه أن يحتج عليهم عند واجبة البيع الا أن يقولوا قبل ذلك اذهب فبع بما رزق الله ، فاذا أمروه بالبيع ، ثم باع لم يكن عليه بعد ذلك حجة ، وليس عليه أن يحتج عليهم اذا أمروه بالبيع ، الا أن يقولوا له : ان أردت أن توجب فأعلمنا بذلك هذا ما حضرنا من الجواب •

❖ مسألة :

إذا أراد الوارث أن يأخذ نخلة بعنائه شيئاً من مال الهالك ، فإنه ينادى عليه أربع جمع ، ويكون استقامة ثمنها في الرابعة •

وان كان الوكيل اذا نادى على المال بالحب كان أقوى للتمن ، يؤدي على المال بالحب والله أعلم •

❖ مسألة :

وعن الوكيل اذا أراد بيع مال الأيتام في قضاء دين والدهم ، ولم يكن في البلد سوق ولا مسجد يجتمع اليه • قلت : كيف يكون بيع مالهم ؟

فعلى ما وصفت فليس معنا في ذلك حد الا أن يكون النداء في الأسواق ، أو يجتمع في مسجد جماعة اذا لم يكن سوق ، فان لم يكن ذلك يؤدي عليه في جماعة من أهل القرية من يريد الشراء أو يزيد على المال ، أو يبالغ في ذلك رجونا أنه جائز •

❖ مسألة :

وفي وال باع من مال ميت في انفاذ وصيته ، وأدى بعض الوصية ، ثم مات الوالي ولم يعرف أين المال ، وطلب ورثة الميت ذلك من ماله ؟

قال : هو أمين وليس على ورثته الا أن يحلف من بلغ منهم ما يعلمون موضع ذلك المال ، ولا أنه افترضه •

❖ مسألة :

رجل مات وأوصى بدين عليه ، فباع الوصي موضعاً من مال الميت ،

فبلغ ثمن ذلك الموضع الذى باعه أكثر من الدين الذى أوصى به الميت  
أترى ذلك بيعا جائزا ؟ أو يصح للمشتري أم لا ؟

ليس للوصى أن يبيع بأكثر من الدين ، فان باع بأكثر من الدين  
والوصايا التى هو مسلط فى انفاذها ، ثبت من البيع بقدر الدين ،  
والوصايا ، وبطل ما وراء ذلك •

### ❦ مسألة :

وعن أبى الحوارى : وعن الوصى اذا كان من الورثة هل يجوز له  
أن يقسم المال بين الورثة ؟

فان كان الورثة بالغين ورضوا بالقسم جاز له ذلك ، وان كانوا يتامى  
لم يجز له ذلك ، واذا أراد أن يقضى نفسه مما يكال فأحسن ذلك أن  
يأمر من يكيل له ذلك أو يزن له •

### ❦ مسألة :

وقلت : ما تقول فى ميت خلق نسيئا وله وصى ، وعليه ديون ووصايا ،  
وله ورثة ، أزال بعض الورثة أو كلهم نصيبه من ذلك الشيء الى انسان ،  
أو قضاه بحق ، وأراد الوصى بيع ذلك الشيء فى دين الميت ؟

فعلى صفتك فان الورثة يسلمون الى وصى الميت ما يقع عليهم من  
الدين ، وفدوا مالهم ، فذلك الزوال تام لهم ، وان لم يقدوا المال  
فلا يثبت زوالهم ان امتنعوا عن الحق ، ومال الرجل فى دينه حتى  
يفضل عن دينه اذا صح الدين •

❦ مسألة :

فان أزالوا حصتهم أخذوا بما يلزمهم من الدين ، ووصية الميت ،  
وان امتنعوا حبسهم الحاكم على ذلك ، وللوصى أن يحتج عليهم ، فان

سلموا اليه ما يلزمهم الى ثلاثة أيام ، والا باع المال ، وأنفذ دين الهالك  
ووصاياه على ما يوجبه الحق ، ولا يلتفت الى زوالهم •

### ❦ مسألة :

عن أبى الحسن فى الوصى اذا لم يحسب بيع المال بأقل مما يباع  
مئله ، ويترك اليتامى فقراء ؟

فعلى ما وصفت فليس ذلك للوصى اذا صحت وصايته ، وصحت  
الحقوق ، وكذلك لا يسع الوصى تركه اذا طوَّقه نفسه من حقوق الناس  
من مال الميت حتى يرفع عليه ، ولا يجوز له الا القيام بما ألزم نفسه •

وقلت : هل على الوصى سجن ان أبى أن يبيع مال الميت ، ويعطيهم  
حقوقهم فليس للوصى ، هذا الذى ذكرت اذا كان ليس له عذر ولا حجة  
تخرجه مما لزمه الا الحبس ، فان شاء الحاكم أخذه بذلك بعد صحت  
وحبسه صاءا حتى ينفذ ما ألزم نفسه القيام به ، ومقت الله أكبر •

وليس هذا الوصى بأمين ، اذا لم يؤد الحقوق الواجبة حتى  
يحبس ، رأينا أن خيانتته قد ظهرت ، فان شاء الحاكم أبطل وصيته وأقام  
غيره اذا ظهرت خيانتته ، وأدى الحقوق من مال الهالك بعد صحة ذلك  
بالبينة العادلة ان شاء الله •

### ❦ مسألة :

من الزيادة المضافة من كتاب الكفاية •

عن أبى الحواري : وعن الوصى اذا قضى أحدا حقا من مال  
مقيم صداقا أو غيره ، أعليه أن يشهد بينة برضى أصحاب الحقوق ، وقطع  
حجتهم ، ويشهدون عليه أيضا ؟

فعلى ما وصفت ، فليس يقول ان هذا عليه بواجب الا أن يأمر  
بذلك الموصى ، أو يطلب ذلك الورثة ، فاذا كان ما وصفت لك فعليه أن  
يشهد عليهم بالوفاء مخافة أن يطلبوا حقوقهم بعد ذلك ، وينكروا ما صار  
اليهم ، فالحزم أن يشهد عليهم اذا كان حقوقهم عليها تسهوا ، فليشهد  
عليهم بالوفاء مخافة الانكار ، وأن يطلبوا ما ليس لهم ، أو يموت الذى  
قد استوفى حقه ، فيطلب وارثه ما أوصى أو وليه به ، ومن هاهنا وجبت  
الشهادة على من يستوفى حقه •

#### \* مسألة :

وسألته عن الوصى اذا باع من ماله ، وقضى فى دين الهالك ، هل  
له ذلك بغير رأى الورثة ؟

قال : معنى أنه قد قيل فى بعض القول أن ذلك جائز •

وقال من قال : لا يجوز ذلك ، وهو أشبه عندى بمعنى غير  
الجائز ، لأنه خالف ما أوصى به الهالك اذا كان الهالك قد أوصاه أن يقضى  
دينه من ماله ، فكأنه قد خالف ، وقد سمعته قد أفتى رجلا بذلك من  
الاختلاف قبل هذا ، ولوح له فى ذلك بمعنى الاجازة •

#### \* مسألة :

رجل مات وأوصى بدين ، وخلف أرضا ، فباع الوارث الأرض  
من قبل أن يقضى الدين ، يجوز بيعه أم لا ؟

ولا يبيع فى الدين ، وانما يبيع لينتفع بالثمن فى الوقت ، والذى

يقول انه يقضيه أهذا بطيب من عنده شرى هذه الأرض على هذه الصفة  
أم لا ؟ قال : قد قيل لا تجوز له بيع الأرض الا أن يكون بيعه  
لقضاء دين الهالك ، فأما لينتفع هو بالثمن فلا يجوز •

وقوله : انه يقضى الدين من عنده غير مخير لبيعه والله أعلم •

قلت : فان كان على الوارث لى دين فباع الأرض وأعطانى من  
نمناها ، وأنا أعلم على الميت الذى خلف الأرض ديننا ، هل يجوز لى  
أخذ دينى من ثمن هذه الأرض أم لا ؟

جائز ذلك ، وليس عليك من دين الهالك شىء ، ولا اليك شىء من  
ذلك ، ولكن أخذ حقك وغير ذلك ساقط عنك والله أعلم •

قلت : فان قال الوارث ، وهو ولد الميت : أنا أعطيك الأرض من  
دينك الذى ، على ، ودين والدى أنا أقضيه من بعد هذا ، أيجوز لى  
أخذ الطوى من حقى الذى على الوارث أم لا ؟

فلا يجوز ذلك ، ومال الهالك أولى بالتسليم فى دينه والله أعلم •

قلت : أرأيت ان قال الوارث : أنا أبيع فى دين الهالك فاشتري منه  
المشتري وسلم اليه الثمن فأكله ، ولم يقبض دين الهالك ، يطيب للمشتري  
أن يتمسك بهذه الأرض ويتصرف فيها أم لا ؟

وقد علم أن الوارث لم يدفع الثمن فى الدين فقد قيل انه اذا كان  
البيع لقضاء الدين جاز الشراء منه ، والله أعلم •

✽ مسألة :

من كتاب الأشيخ :

عن علي بن محمد رحمه الله ، وعن الوصى اذا باع مال من أوصاه ،  
والورثة يقولون نحن نفدى مالنا ، فامتنع وباع مالهم نكره منهم ،  
هل يثبت بيعه ؟

قال : اذا باع بعد أن قالوا نسلم ، واحتجوا عليه لم يثبت بيعه ،  
وخالف أيضا قول المسلمين •

وأما ان باع قبل حجتهم ، فقد ترك المأمور به وبيعه جائز •

وأما اذا كان قد جعل له الوصية فى شىء بعينه يبيعه وينفذه فى  
الوصية ، وهو خارج من الثلث ، فباع ثبت بيعه احتجوا عليه ، أو لم  
يحتجوا عليه •

✽ مسألة :

من الكتاب : نقلتها فى هذا الباب ، وكذلك لو سلم اليه دنانير  
أو دراهم ، وأوصى أن ينفذ عنه وصيته ودينه من ذلك طلب الورثة أن  
يأخذوا تلك الدنانير والدراهم بعينها ، ونفذوها بدنانير ودراهم ،  
والوصية دنانير ودراهم ، كان لهم ذلك ، وليس على الوصى أن يسلم  
اليهم حتى يسلموا اليه فداه مما يكون فيه الوفاء •

قال غيره : وقد قيل : ليس لهم ، وينفذ ما قال الوصى على  
ما أوصى ، فان جهل وسلم اليهم ذلك ، ثم لم يسلموا اليه ذلك ، وتلفت  
الدراهم كانت الوصية والدين فى مال الهالك ، ولا ضمان على الوصى فى  
ذلك •



❖ مسألة :

قال أبو الحواري رحمه الله : يجوز للموصى أن يبيع مال الموصى اليه ، ويقضى عنه ، كيف ما قدر اذا لم يكن بينة على وصايته ، ومنعه الحاكم عن البيع ، ويحتج اذا باع في السريرة ، ويوقف الثمن على الورثة شراءه ، ولا يجوز لأحد أن يشتري منه الا أن يعلم أنه وصى ، اذا كان يعلم أن هذا المال الذي يؤيد بيعه للموصى .

فان كان لا يعلم أنه للموصى جاز له أن يشتري منه ، فان كان أبى الورثة أن يؤدوا ثمن حصتهم من هذا المال مضى البيع ان استتر له ذلك ، ويجوز له ذلك فيما بينه وبين الله .

## بَاب

في بيع مال الهالك اذا بيع بأمر حاكم أو وصى

وما أشبه ذلك ثم أدرك فيه مدرك

وعن أبي عبد الله : في رجل هلك وترك مالا ، وعليه دين ، يحيط بجميع ماله ، فرفع الديان الى الحاكم فأمر ببيع ماله وقضاء دينه ، فلما بيع المال ، وقضى الديان حقوقهم ، أدرك مدركا في المال ، وأقام عليه البينة ؟

قال : فيسلم اليه الحاكم ماله ، وعلى المشتري أن يتبع الديان بما قبضوا منه . فان أفلسوا ، أو غابوا رجع المشتري على الحاكم بما أخذ منه من ثمن المال ، ويرده اليه الحاكم من بيت مال المسلمين ، الا أن يكون شرط الحاكم على المشتري يوم باع له المال ، ان أدركت في هذا المال مدرك .

فأنت راجع على صاحب المال بما وجدت له من مال ، فاذا اشترط الحاكم على المشتري هذا الشرط عند البيع برىء الحاكم ، ولا يكون للمشتري شيء الا على الديان الذين قبضوا منه برأى الحاكم .

فان أفلسوا أو غابوا لم يكن على الحاكم شيء من ذلك ، ورجع المشتري في مال الهالك ، وكذلك الوصى اذا اشترط هذا الشرط ، فلا شيء عليه .

وقد ينبغي للحاكم والوصى أن يشترطا هذا الشرط اذا باعا مال المييت في أى وجه كان .

### ❖ مسألة :

وجدت في موضع : أن الشرط الذي يزيل الضمان عن الوصى أن يقول : لا ضمان على في دركه وظهور عواره ؟

فاذا قال هذا فلا ضمان عليه ، ولا على اليتيم •

### ❖ مسألة :

وجدت في رقعته أخرى مكتوب عليها مسائل عن أبي عبد الله ، وعن رجل أوصى الى رجل في ماله ، وليس له وارث يعرف بعمان ، فقبض الوصى المال ، واشترى جارية خلفها الهالك ، وكل من باعها عليه ورجع هو فباعها ولم يطأها ، ولم يعرف فيها عيبا ، فظهر للمشتري للجارية عيب فيها ادعى أنها رتقاء أو عفلاء ، أو بها كى نار أو جراحه في نفس الفرج ، هل للوصى أن يصدق المشتري على ذلك ويقله الجارية ؟

فان كان الوصى أمر رجلا يشتريها له فباعها هو على ذلك الذى أمره بشرائها له ، فذلك بيع فاسد ، لأنه كأنه اشتراها من نفسه ، وان كان أمر من يشتريها له ، ثم أمر بالنداء عليها رجلا ، فنادى المنادى حتى استقصى غاية الثمن أمره ، فأوجبها وهو لا يعلم لمن يوجبها لمن أمره بشرائها هو ، أو لغيره •

فهذا جائز له ، فاذا كان البيع على الصفة الأولى فهو فاسد ، وبيعه هو اياها على المشتري الثانى جائز ، والثمن لورثة الهالك ، وليس له أن يقبل المشتري من هذا البيع الا أن يحاكمه فيحكم عليه بما ادعاه المشتري من عيب من كى نار أو جراحة ليست بالفرج ، وكان ذلك العيب مما يعلم الحاكم أنه لا يحدث مثله في مثل ذلك الوقت الذى باعها

فيه ، الى أن ادعى ذلك المشتري كان للمشتري أن يردّها بذلك العيب  
الا أن يكون مع البائع بينة على أنه قد أراه ذلك العيب •

وان كان مما يحدث كلف المشتري بينة بأن هذا العيب كان فيها  
من قبل أن يشتريها ، وأما اذا ادعى المشتري الرتق والعفل ، أو عيبا  
في الفرج ، فانها تدخل على امرأتين عدلتين ، فان شهدتا أن فيها  
رتقا أو عيبا مما لا يمكن أن يحدث فهي مردودة على البائع ، الا أن  
يكون معه بينة عدل على ذلك العيب •

معنا أنه أراد الا أن يكون مع البائع بينة أنه أراه ذلك العيب •

والرتق : عيب مما لا يحدث الذى معنا أنه أراد أن الرتق عيب  
مما لا يحدث والله أعلم •

وأما العفل : فاذا شهدت المرأتان العدلتان أن بها عفلا أو عيبا  
مما يحدث ، فعلى المشتري البينة ، بأن هذا كان مع البائع ، وان لم تصح  
عليه بينة فعليه يمين لقد باعها له وما يعلم هذا العيب بها •

وأما ان كان البيع على ما وصفت لك صحيحا وقد فسرت لك صحته  
فان المشتري الآخر فاقالته جائزة ، وان حاكمه فالحكم بينهما على  
ما وصفت لك في العيب •

### ❦ مسألة :

وعن الوصى يبيع فيمن يزيد أو مساومة ؟

قال أما أبو على فكان يرى أنه يبيع فيمن يزيد اذا باع بالدين  
وبالنفقة ، وأما أزهر وغيره قال : ينظر فان كانت المساومة خيرا  
لليّيم باع مساومة ، وان كان فيمن يزيد خيرا باع فيمن يزيد •

ومن غيره : قال : نعم ، وهذا فى الوصى والوكيل من الحاكم ومن المسلمين ، وأما الحاكم والجماعة عند عدم الحاكم فلا يبيع الا بالنداء فيمن يزيد •

❖ مسألة :

وعن رجل أوصى رجلا بماله وغاب الى أرض أخرى ، فباع الوصى رقيقه وماله ؟

فلا يجوز عليه بيع الأصل ، ولا بيع عبد مغل ، ولكن عسى يثبت عليه رد الثمن الذى باعه به وصيه •

❖ مسألة :

ومن جامع ابن جعفر : وقال فى رجل أوصى رجلا ببيع غلام له ، ويتصدق بثمنه على المساكين ففعل ، ومات الوصى ورد الغلام من عيب ؟

قال : يغرم الوصى الا أن يكون قال لهم ان هذا الغلام أمرنى من أوصى الى أن أفرق ثمنه على المساكين ، ولا علم لى بشيء من أمره ، فان شئتم فاشترؤا ، وان شئتم فاتركوا ، ففعل هذا فلا أرى عليه شيئا •

قال أبو عبد الله : أرى على الوصى أن يرد عليه الغلام والدابة بالعيب اذا كان فيهما عيب كان قبل أن يبيعهما •

وأرى ان كان للميت مال غيره ذلك أن يكون رد ذلك من ماله ، ولا يكون على الوصى أيضا شيء •

❖ مسألة :

ومن غيره : من جواب أبى على الأزهر بن محمد بن جعفر : وعرض الوصى اذا رأى بيع المساومة أفضل وأوفر ، فباع كذلك ، واجتهد ،

فلما بلغ اليتيم طلب النقض في ذلك ، أو نازع في ذلك من نازع قبل بلوغ اليتيم ، وطلب أن يرد ذلك بالنداء ؟

فأقول : ليس ذلك لهم ، وبيع الوصى بالمساومة جائز اذا كن ذلك أوفر ، الا أن يكون من يزيد على ذلك ، ويطلب المال بأكثر ، وينازع في ذلك من نازع لليتيم •

فقد كان بعض الحكام يأمر بالنداء في ذلك ، وأبطل البيع الأول على أنه ان نقض عن البيع الأول فهو لازم للمشتري بالبيع الأول ، وان زاد كان لمن زاد ، وكان على المشتري الأول أن يرد غلة تلك الزيادة •

وأما الاقالة فليس للوصى أن يقيّل ، ولكن ان طلب المشتري الى الحاكم ، ورأى له النقض حكم بذلك على الوصى •

ومن غيره : قال : وقد قيل ان البيع بالمساومة من الوصى لا ينقض الا أن يكون بيع ما لا يتغابن الناس في مثله •

وقال من قال : ان بيع المساومة على كل حال منتقض ، ولا يباع مال اليتيم ولا يثبت الا فيمن يزيد •

### ✽ مسألة :

ومما يوجد أنه من جواب أبي محمد عبد الله بن محمد رحمه الله ، وعن رجل أوصى رجلا في دينه ووصيته ، ومات الوصى ، فأراد هذا الوصى أن يبيع من مال هذا الهالك ؟

فأما على ما قلت في كتابك انه أوصى رجلا في دينه ووصيته ، فليست أعرف هذه اللفظة وما معناها ، وأما ما جعله وصية في قضاء دينه ، وانفاذ وصيته جاز له أن يبيع من ماله اذا عرف أنه ماله ،

أو شهدت به بينة عدل ، أو أقر الورثة أن هذا له وهو في أيديهم ،  
جاز له أن يبيعه •

وأما ان أقروا بما ليس في أيديهم ، ولم يصح به بينة ، فما أحب  
أن يبيع على هذه الصفة ، لأنه اذا باع واستحق المال لزمه الضمان  
في نفسه اذا تلف الذى قبضه من ثمن ذلك المال ، ولم يقدر على استرجاعه  
ممن سلمه اليهم ، أو تلف من يده من قبل أن يسلمه الى أحد الا أن  
يكون ما سلم الورثة اليه مما في أيديهم من غير الأصول ، وقالوا :  
هذا لو الدنا جاز له أخذه منهم وبيعه •

فان كان مثل حيوان أو غير ذلك ، فأحب للوصى أن يشترط على  
المشتري ان انتزع منه بحق أن لا ضمان لك على في ذلك •

### ✽ مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى فيما أحسب : وأما ما ذكرتم أنها خلفت  
ماء من فلج ميتا وأضبوب (١) ، ولم يصح معكم أنه سهام بشاهدى عدل  
الا على الشهرة أنه سهام ، وأن فلج ميتا فيه سهام وأصول ، والماء  
في أيديهم ، ولم تعرف سهام ولا أصول ؟

فاذا كان على ما وصفتم فان الشهرة قد تكون منها خير الصحة ،  
وهذا الماء على ما وصفتم لا يجوز بيعه حتى يصح الأصول منه من  
للروس ، الا أن قوم على الطناء كما يطنى في البلد على السنين ، كان  
ذلك من وجه الاجازة فيقوم على الطناء ولا يباع •

فان احتجتم الى طناء الماء كان ذلك على الطناء ، ولا يكون على  
البيع وذلك اذا عجز المال عن قضاء الحقوق والوصايا ، الا أنه لا يصدر

---

(١) مبتا وأطنوب اسم بلدين •

المال ولا ينتسف عن الماء ، وللورثة الخيار ان أرادوا أن يفدوا به ماءهم  
فألهم ذلك •

ولو باعوا من ثلثي المال ، وفدوا الماء جاز ، وان أرادوا فداء  
الماء حكم عليهم باحضار الثمن ، ويكون ذلك على الطناء •

### ❦ مسألة :

منه : وأما ذكرت من أمر الحجة وخروج الناس أن يكون اليوم  
البيع ، وتكون الدراهم في يدك الى أن تجد من يخرج بها ، ويضمن بها  
اليوم ، أو الى خروج الناس ، وان تلفت الدراهم من يدك فلا ضمان  
عليك ، وانما أنت أمين ، ولا توقف من المال شيئاً ، فان تلفت الدراهم ،  
وكان خروج الحجة من رأس المال رجعت على المال ، فبعت منه  
بمقدار ذلك •

وان كان خروج الحجة من ثلث المال ، رجعت على الثلث ان بقى  
منه شيء ، وان لم يبق من الثلث شيء فلا ضمان عليك ، وان حدث  
بك حدث موت أشهدت بها في مال الهالك •

وان كانت الدراهم في يدك فسلمتها الى ثقة حتى ينفذها في تلك  
الحجة ، وذلك في بعض قول الفقهاء ، أن للوصي أن يوصي بانفاذ  
ما أوصى به اليه ، ولو لم يجعل له ذلك الميت الأول •

ومن غيره : وقال بعض المعرفة : انه ليس للوصي أن يقدم  
الخارج بالحجة من مال الهالك الا بعد أن يستحق الحجة ، فان فعل  
ذلك بغير رأى الورثة فهو ضامن والله أعلم •

### ❦ مسألة :

قال أبو الحواري : يجوز للوصي أن يبيع من مال الموصي اليه ،  
ويقضى عنه كيف ما قدر اذا لم يكن بينه على وصايته ، ومنعه الحاكم عن



البيع ، ويحتج اذا باع في السريرة ، ووقف الثمن على الورثة سرا ، ولا يجوز لأحد أن يشتري منه الا أن يعلم أنه وصى اذا كان يعلم أن هذا المال الذي يريد هو بيعه للموصى •

فان كان لا يعلم أنه للموصى جاز له أن يشتري منه ، فان أبى الورثة أن يردوا ثمن حصتهم من هذا المال مضى البيع ان استتر له ذلك ، ويجوز له ذلك فيما بينه وبين الله •

### ❦ مسألة :

ومن جوابه : وعن رجل مات وخلف يتيما ، وخلف مالا بينه وبين أخ له مشاع ، أراد الوصى أن يقضى المرأة حقها من هذا المشاع ، ثم يقسم المرأة ، وأخ الميت الذي المال بينهما ، أيجوز أو حتى يبين نصيب المرأة من هذا الميت ، ثم يقضى زوجته من مال زوجها اذا عرف •

وقلت : ان كان الأخ هو الوصى ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا اتفقت المرأة والأخ وهو الوصى على قضاء المشاع جاز ذلك ، ويكون لها نخلتان عن نخلة ، ويكون لها نصف ما يقضى من ذلك ، ثم تقاسم الأخ هي اذا كان الوصى ، وان طلبت المرأة القسم قبل القضاء فله طلب ذلك ، وان طلب الوصى القسم قبل القضاء فله ذلك •

### ❦ مسألة :

ومن جواب أبى الحسن رحمه الله : سألت رحمك عن رجل باع شيئا من مال ميت ، وادعى الوكالة ، وعند البيع اشترط عليه المشتري الشروي ، ثم لم تصح الوكالة بهذا البيع ، وغير الورثة فيما باع ونقضوه ، قلت : ما يلزم لهذا المشتري ؟

فعلى ما وصفت ، فاذا باع هذا الرجل المال وادعى الوكالة ، واشترط

الشروى ، وانتزع المال ولم تصح دعواه ، كان عليه الشروى ، والشروى  
مثل ذلك المال بعينه أو قيمته برأى العدول •

وقلت : أرأيت ان صحت له الوكالة من الميت بشاهدين ، وباع من  
ماله شيئاً ، وشرط عليه المشتري الشروى ، ثم ان أحد الشاهدين رجع  
عن شهادته ، وتوهم فيها من بعد أن شهد بالوكالة ومن بعد أن باع  
الوكيل ؟

فإذا حكم للوكيل بالوكالة وانفاذ البيع من المال ، وباع وقضى  
الديان ، فقد نفذ الحكم ، فان رجع الشاهد بعد انفاذ الحكم ، كان  
على الوكيل ما اشترط في البيع من شروى المال ، والشروى مال مثل ماله  
بعينه يتفقان على قيمته برأى العدول ، فإذا أقر هذا الوكيل للديان  
أنه يقضيهما هذا الدين من مال الهالك ، وهم يعلمون صحة هذا الحق  
لهم على الهالك ، فقد قبضوا ما هو لهم ، وليس عليهم رده بعد اقرار  
الوكيل لهم بذلك ، لأن لهم ان يستوفوا من مال من مال الهالك حقوقهم ،  
وذلك ان لم يكن عندهم بينة على حقوقهم •

وان كانت عندهم بينة على حقوقهم باقرار الهالك لهم ، وصحت  
بينتهم بعدالتها ، رفعوا الى ذلك الحاكم حتى يحكم لهم مع صحة  
حقوقهم في مال الهالك ، وذلك اذا بطلت وكالة الوصى قبل أن يقضيهما •

وأما ان قضاهم حقوقهم ، فليس له عليهم رجعة ، لأنه يجوز له أن  
يقضيهما سرا وعلانية ، اذا أوصاه الميت أو أقر معه بذلك اقرارا يثبت  
في قول أهل العدل ، فقد أدى اليهم ما هو لهم ، وما هو لازم له في  
قدرته ، ولو بطل في ظاهر الحكم وصيته ، الا أن يعلمهم أنه يقضيهما ،  
وليس له صحة وكالة في الحكم ، ويعلمون هم ذلك أنه انما يقضيهما بغير  
صحة وكالة ، وورثته لا يعلمون قبله لهم حقا ، ولا معهم بينة على  
الهالك بحقوقهم •

فاذا طلب اليهم الورثة ما قبضوه من مال الهالك على هذه الصفة أدركوه ، وعلى الورثة لهم الأيمان ان كان أصحاب الحقوق يدعون عليهم بذلك ، فعليهم الأيمان بعلمهم ؛ لا بالقطع ، وعلى هؤلاء رد ما في أيديهم في الحكم •

وأما فيما بينهم وبين الله ، فواسع لهم ، وكذلك يبطل ما باع الموكيل من مال الهالك بلا صحة وكالة •

وأما فيما بينه وبين الله ، اذا علم الله صدقه فلم يبطل بيعه اذا باع ماله في دينه فيما يسعه بيعه ، وانفاذه في حكم أهل العدل ، وما لحق من الضمان الوصى فهو في مال الموصى ، ان أدرك الوصى ذلك •

فان فرغ مال الموصى ، أو لم يكن له اليه سبيل ، كان في مال الوصى ، واذا اشترى المشتري من الوصى ، وهو يعلم أنه لم تصح له وصاية ، فلا يسعه ذلك ، وللوصى اذا بطلت وصايته مع الحاكم في العلانية أن يبيع سريرة ، ويقضى عن الميت ، ويحتج على الورثة في السريرة ، ويبيع ما لهم ، ولا يسع أحدا أن يشتري منه في السريرة اذا لم يعلم من الهالك أنه جعله وصيه •

واذا لم يشترط عليه الشروى لم يكن عليه عند بطلان البيع الاراد الثمن •

واذا اشترى منه المشتري على علمه هو ، بأن الهالك أوصاه ، ولم تكن له بيعة ، فانما يلحقه بالشروى أو الثمن من مال الهالك ، لأنه اشترى على علم وانظر فيما كتبت به اليك •

### ❦ مسألة :

وعن الوصى اذا باع مال من وصاه ثم ، استحق ذلك المال ، وقد أنفذ ما أخذه من باع له ، فالضمان من مال الموصى •

قلت له أنا : فان فرغ مال الموصى ؟

فأحسب أنه قال فالضمان في مال الموصى والله أعلم •

### ❦ مسألة :

وفي وارث الوصى اذا كان الوصى قد ترك شيئاً من مال الهالك ،  
وأراد وارث الوصى الخلاص منه ، أين ينفذه في وصايا الهالك الأول  
أو يسلمه الى ورثته ؟

فهذا المال يجعل في حقوق الهالك الأول في قضاء دينه ، وانفاذ  
وصاياه برأى الحاكم ، أو برأى الورثة ، فان أعدم ذلك ولم يأذن له  
الورثة ، ولم يحكم له حاكم بذلك ، سلم ذلك الى ورثة الهالك الأول ،  
وعلى الورثة أن يقوموا بوصية صاحبهم •

وان كان في المال فضل عن قضاء الديون ، جاز مصالحة الورثة  
فيه بقدر ما يطالبهم من المال ، فاذا صار أصحاب الحقوق الى حقوقهم  
فالوصايا انما تنفذ من ثلث المال من بعد الديون والحقوق كلها •

## بَاب

### في شراء الوصى من مال الهالك

ومن جواب أبى الحوارى : وعن الذى يكون وصيا للميت ، أو وكيلًا  
لإنسان فى انفاذ شيء ، أو بيع شيء ، أو شراء شيء ، أيجوز له أن  
يبيع من نفسه ، ويشترى من نفسه ، ويسلف من نفسه ؟

فأما وصى الميت فلا يجوز له أن يشتري شيئًا من نفسه ، وقالوا :  
يوكل من يشتري له إذا كان شيئًا مما فيه المناداة ، فيهر من يزيد له  
على ذلك فى مغيب الوصى ، فيكون الواجبة على من لا يعرف ، وإن  
كان مما يكال أو يوازن فيأمر من يكيل له أو يزن على سعر ما يباع  
لغيره .

وأما الوكيل فلا يشتري لنفسه إلا برأى أهله ، إلا فيما يكال  
أو يوزن ، فقد قيل انه يأمر من يكيل له أو يزن له .

### ❦ مسألة :

ومن جامع أبى صفرة : وسأله عن وصى أيتام أله أن يشتري  
من مال الموصى شيئًا ؟

فقال : يكره للوصى أن يشتري من مال الموصى من متاعه شيئًا إلا  
أن يقومه فى السوق ، فإذا انتهى الى الثمن ، ولم يزد عليه أحد  
شيئًا ، زاد هو على ما أعطى ، ويأمر رجلا فيشتريه فيربحه فيه  
ويأخذه .

❖ مسألة :

ومن جواب أبى الحوارى : وعمن كان وكلا لیتیم أو غیره ، ثم باع له شيئاً من الحيوان أو غيره ، هل يجوز له أن يشتري لنفسه من مال الهالك اذا وقف على الثمن بمناداة أو بغير مناداة ، أو يأمر من يشتري له ؟

فالذى عرفنا من قول المسلمين أنه يأمر من يشتري له ، ويأمر هو بالواجبة ، ولا يعرف على من تكون الواجبة ، فهذا الذى عرفنا من قولهم ، ولا يكون الا بالمناداة ، ويكون البيع على ما وصفت لك ، ولا يجوز أن يشتري شيئاً مما لا يكال ولا يوزن بالمساومة الا ان يكون مما يكال أو يوزن •

فقد قال من قال من المسلمين : انه يأمر من يكيل له أو يزن له على ما يكون البيع على غيره ، وأما ما لا يكال ولا يوزن ، فلا يكون الا بالمناداة ، ويكون البيع على ما وصفت لك ، ولا يجوز له أن يشتري شيئاً مما لا يكال ولا يوزن بمساومة الا أن يبيع من يبيع من غير الأصل بالمساومة ، ويأمر من يشتري من حيث لا يعلم من عند من يأمره هو بالبيع •

قال غيره : نعم ، اذا أمر من يبيع أو من يشتري له من حيث لا يعلم الأمور بالبيع والشراء ، جاز له ذلك • واذا مر من يأمر من يشتري له فأمر الأمور من حيث لا يعلم هو ، وكان هو البائع جاز ذلك وقد قيل ذلك •

❖ مسألة :

وقيل اذا قال الموصى : قد جعل له أن يشتري من مالى ما شاء بما شاء من الثمن ؟

جاز ذلك للموصى أن يشتري ما شاء •

وقال : انه يوجد عن أبي على رحمه الله : أنه يجوز للموصى أن يشتري ما شاء من مال الموصى ولو لم يجعل له ذلك •

قلت له : وما يعتل بذلك ؟

قال : لأنهم قالوا يجوز له أن يشتري مما يكال ويوزن ، وكذلك مما لا يكال ولا يوزن ، ولا فرق بينهما •

#### ❦ مسألة :

واذا باع الوصى بالمناداة أو بالمساومة على مشتر ، ثم والاه المشتري ذلك المال أو باعه عليه ، جاز ذلك اذا لم يكن بينهما شرط ولا أساس اذا ثبت البيع للمشتري ، وان أراد الورثة فداء مالهم ، ولم يكن احتج عليهم فلهم ذلك من يد المشتري ، أو من يد الموصى اذا ولاه ذلك المشتري •

## باب

### في خروج الوصى والورثة بالحجة

وعن الوصى هل له أن يخرج بحجة من أوصى اليه بانفادها ،  
أو حتى يجعل له ذلك من أوصى بها اليه ؟

فمعى أنه قد قيل ليس له ذلك الا بأمر الورثة اذا كانوا بالغين ،  
أو أن يجعل ذلك له الموصى ، ولعل في بعض القول أن لو جعل له ذلك  
الموصى كان ذلك معلولا اذا كان الموصى الفاعل بنفسه .

#### ❦ مسألة :

وعن رجل أوصى الى رجل في انفاذ حجة ، فحج بها وارث الرجل  
بغير أمر الوصى ، قلت : هل يجوز ذلك اذا أتم الوصى ؟

فاذا كان الوارث ليس معه من الورثة غيره فانفاذه للوصية  
وقيامه بها جائز اذا صح ذلك ، وان كان ذلك برأى الورثة أيضا ثبت  
ذلك من فعله .

وكذلك ان أتمه له الوصى وصح فعله ، جاز ذلك اذا كان هو  
الوارث ، واتمام الورثة مع ثبوت الفعل عن الهالك ، والقيام بالحجة من  
أحد من الناس ، كان ذلك مجزيا عن الهالك .

ولو صح الفعل عن الهالك في القيام بالحجة من أحد من الناس  
كان ذلك مجزيا عن الهالك ، وكان متطوعا في فعله ذلك ، فان كافأ الورثة  
في ذلك بشئ من مالهم جاز ذلك .



وأما الوصى فليس له ذلك أن ينفذ من مال الورثة ، ولا من مال المهالك لهذا المتطوع شيئاً الا برأى الورثة •

### ❖ مسألة :

وما تقول في الذى أوصى بدم في الحرم ، فأراد الوصى انفاذ الوصية ، وخشى أن لا تجوز هذه الدراهم في مكة ، وليس هي كثيرة ، فيصرفها بذهب ، هل يجوز للوصى أن يسلم بتلك الوصية دراهم أو عروضاً بمقدار ذلك على وجه القرض الى ثقة ، ويوصيه أن ينفذ تلك الوصية بذلك الشيء ؟

إذا كان الوصى قد جعل للوصى أن يوصى الى من أراد ، وهذا الوصى قد صارت الوصية عليه في ذمته ، أو ليس له ذلك فينفذها نقداً بعينه •

قلت : وهل يجوز للوصى أن ينفذ تلك الوصية عند من يسكن اليه قلبه ، ويأمنه أو ليس ينفذها الا عند ثقة ، وان عدم الثقة هل له أن يؤخرها الى أن يجد الثقة ، ولو طالبت المدة ويوصى بها ، ولو حدث عليه حدث اذا جعل الوصى له ذلك ؟

فأما الذى أوصى بدم في الحرم ، فأراد الوارث انفاذ ذلك ، فله أن ينفذ ما أراد من الدراهم والعروض بما يشتري به دماً ، ولا يبرأ الا أن ينفذ عند من يثق فيه ، وله أن يؤخر ذلك حتى يجد ثقة ينفذه معه والله أعلم •

### ❖ مسألة :

وأما الذى أوصى بدم في الحرم ، ولم يجد في ذلك حداً ؟

فالذى عرفت أن الدم شاة تذبح في الحزم ، وتفرق على الفقراء والله أعلم •

### ❦ مسألة :

من الزيادة المضافة من جواب أبى سعيد :

وذكرت فى الوصى اذا لم يأذن له الموصى أن يخرج عنه بحجته ،  
ولم يحجر عليه ، هل له أن يخرج بها ؟

فمعى أنه قد قيل ليس له ذلك الا باذن الورثة اذا كانوا بالغين ،  
اذا لم يأذنوا له بذلك ، واذا جعل له ذلك فأرجو أنه مما يجزى فيه  
الاختلاف ، وان حجر عليه ذلك ، وأذن الورثة ، فأرجو أن ذلك جائز ،  
اذا كان يأذن الورثة وهم بالغون ، ولا أحب ذلك ، وأرجو أن ذلك  
مما يدخله الاختلاف ♦

وقلت : ان قال له الموصى : أعطها من شئت ، هل له أن يعطيها  
غير ثقة ؟

فلا يبين لى ذلك ، وأقل ما يكون مأمونا ♦

وقلت : فان قال له الميت : أخرجها متى شئت ، هل يجوز له تأخيرها  
بعد قدرته على انفاذها ، وان أخرها بعد قدرته على انفاذها  
فتلف المال ؟

فمعى أنه اذا جعل له ذلك فذلك جائز ♦

## بَاب

### في الوصية اذا تلف المال أو شيء منه

وعن رجل أوصى لرجل بشيء معلوم ، وسماه بعينه ، فذهب ذلك الشيء ؟

قلت : فان ذهب المال كله ، وبقي ذلك الشيء بعينه ؟

قال : صار له ثلث ماله وللورثة الثلثان •

ومن غيره : قال أبو سعيد : نعم ، وذلك عندنا أنه اذا ذهب قبل موت الموصى • وأما اذا ذهب بعد الموت المال كله الا ذلك الشيء بعينه ، فان الذي نحب أن يكون ذلك ثابتا للموصى له به •

وقال أبو سعيد : اذا كان ذلك يخرج من الثلث يوم مات الموصى ، فذلك للموصى له ، ولو ذهب المال أو ذهب هو أو ما ذهب منه ، أو نقص أو زاد فهو للموصى له •

#### ❖ مسألة :

وعن رجل أعتق غلاما في مرضه ، وهو يخرج من الثلث ، فهلك نلما المال قبل أن يموت ؟

فقال : يمضى ثلثه ويستسعى بثلثيه ، وان لم يكن هلك المال أيضا ، فقد قال بعض الفقهاء أيضا : يمضى ثلثه ويستسعى بثلثيه ، فيعطى أقاربه •

#### ❖ مسألة :

ومن كتاب وجدت فيه ردا لأصحابنا : وعن رجل أوصى بثلث ماله ،

وأعطى الوصى أصحاب الوصية الثلث ، وأمسك الثلثين للورثة ، لأنهم صغار وكبار غيب ، فهلك حصّة الورثة من يده ، هل للورثة أن يرجعوا على أهل الوصية يأخذوا منهم ثلثي الوصية ؟

قال : لا ، لأن قسمة الوصى جائزة عليهم •

تقيل : فان الوصى أعطى أهل الميراث الثلثين ، وأمسك البقية لأهل الوصية ، لأنهم صغار وكبار غيب ، فهلك ، هل لأهل الوصية أن يرجعوا على الورثة بثلث ما بقى في أيديهم ؟

قال : نعم ، الا أن يكون الوصى رفع ذلك الى القاضي أو الحاكم ، فأمره بامساك حصّة الوصى لهم ، ثم هلك الثلث ، فليس لهم أن يرجعوا على الورثة •

ولو كان الوارث هو الغائب ، وأعطى الوصى صاحب الوصية الثلث ، وأمسك الثلثين ، فان القسمة جائزة وقسمه على الوصى له لا تجوز •

#### ✽ مسألة :

وعن أبي معاوية : وعن رجل أوصى لرجل بثلث غنمه أو إبله ، أو طعام أو شيء مما يكال أو يوزن من صنف واحد ، استحق الثلثان أو هلك ، وبقي الثلث ، وله مال كثير يخرج من ثلثه ؟

قال : ان استحق الثلثان من قبل موت الوصى ، أو برىء بوجه من الوجوه من قبل موت الوصى ، فلموصى له الثلث كاملا ، وان استحق من بعد موت الوصى ، وانما له ثلث الثلث الباقي •

ومن غيره : قال الله أعلم ، والذي نقول انه ان كانت الوصية تخرج من الثلث يوم مات الوصى فلموصى له من ذلك ما يخرج من

ثلث مال الموصى ولو أوصى له بماله كله ، ثم هلك كله الا نخلة واحدة ، قبل موت الموصى ، كان للموصى ثلث ما بقى •

وكذلك اذا أوصى له بشيء بعينه معروف ، ثم استحق من ذلك الشيء شيء ، أو توى فله ما بقى منه اذا كان يخرج من الثلث يوم مات الموصى •

وكذلك ان استحق أو توى من بعد موت الموصى ، وكان يوم موت الموصى يخرج من الثلث ، وله معين معلم فله ذلك بعينه زاد أو نقص أو استحق منه شيء •

واذا أوصى بغنمه ، أو بابله ، أو بعبيده ، أو ببقرة ، أو بدراهمه ، أو بحبه ، أو بتمره ، فكل هذا من وجه المعلم ، لأنه لا تصح له الوصية الا فى ذلك الجنس بعينه لا فى غيره ، فهو معلم وقد قيل فى ذلك قولان :

أحدهما أنه معلم ، والثانى أنه مبهم ، فالذى يقول ان الوصية انما تقع بعد موت الموصى على عبده يوم يوصى ، فهذا يخرج على باب المعلم ، لأنه لو مات العبيد ، ثم استفاد بعد ذلك عبدا لم يقع له فيهم وصية •

والذى يقول ان الوصية فى مال الموصى يوم يموت يكون هذا من وجه المعلم حتى يموت الموصى ، فاذا مات الموصى وجبت الوصية من الثلث ، وكانت الوصية من أحكام باب المعلم ، زيادته له ، ونقصانه عليه ، وتلفه عليه ، فهو حينئذ من باب المعلم •

وسألته عن رجل قال فى مرضه : قد أوصيت لفلان بسدس مالى وهذه الثياب ؟

قال : له سدس ماله وسدس الثياب •

قلت : أو ليس قال وهذه الثياب ؟

قال : الثياب من ماله فلها وله سدسها •

## بَسَاب

فِيمَنْ عَلَيْهِ لِلهَالِكِ دِينَ هَلْ لَهُ أَنْ يَقْضَى عَنْهُ دِينُهُ

وسئل أبو سعيد : عن رجل مات وخلف على نفسه ديناً ، ولم يوص بقضائه ، وكان له على رجل حق ، هل يجوز أن يقضى عنه بغير أن يعلم الورثة ويسعه ويبرأ مما عليه ؟

وكان الجواب منه على معنى ما أجاب في هذه المسألة باختلاف :

فقال من قال : لا يجوز ذلك إلا برأى الورثة ان شاءوا قضوا وان شاءوا لم يقضوا ، وان فعل بغير رأيهم ففعل صاحب هذا القول يلزمه الضمان •

وقال من قال : ورخص في ذلك أنه يقضى عن الميت الدين الذى يعلمه على الميت مما عليه له من الدين ، والذى يذهب اليه صاحب هذا القول يذهب أنه يبرأ بذلك ولو لم يعلم الورثة ، ورأيت يروى ذلك عن أبى عبد الله محمد بن روح أنه كان يرخص في ذلك ، وقال : انه كان يرويه عن رجل من الخوارج من أهل العلم أنه كان يذهب الى اجازة ذلك •

### ❦ مسألة :

وعن رجل مات وأوصى بحق عليه لرجل ، ووكل في قضاء دينه ، وللميت عليك حق ، فطلبك به ، سألت لك أن تقضى عنه صاحب الحق الذى يطلبه به برأيك ؟

فعلى ما وصفت فلا يجوز له أن يقضى صاحب الحق إلا برأى الوكيل ، أو رأى الورثة ، فان لم يكن له وكيل ولا وارث ، وأردت خلاص

الميت فارفع الى الحاكم في الحق الذي عليك له ، ويطلب الذي له الحق الى الحاكم ، فان أمرك الحاكم أن يقضى صاحب الحق فقضيته برأى الحاكم جاز لك ذلك من بعد الحجة على الورثة .

وانما هذا احتساب منك للميت ، وليس هذا بواجب ، وان تسئت فارفع الحق الذي الذي عليك الى الوكيل أو الورثة ، وقد برئت منه ان شاء الله .

وقلت : أرأيت ان عدم الحاكم هل يجوز له أن يسلم الى صاحب الحق ان لم يعرف الورثة ، ولا الوكيل بأن على هذا الميت حق ، أم ليس يجوز له ذلك ؟

قال أبو سعيد : لا يجوز له ذلك الا برأى الحاكم أو برأى الورثة ان عرفهم ، وكانوا بالغين .

## باب

### في دين الهالك هل لأحد أن يقضيه أو يقتضيه ؟

وليس لأحد من الورثة يؤدي عن الهالك ديناً يعلمه هو عليه إلا برأي الحاكم أو الورثة إذا كانوا بالغين ، أو يجعله وصياً في ذلك ، أو يؤدي عنه بقدر ماله من الميراث وذلك عليه •

#### ✽ مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : وعن رجل يموت وعليه دين ، ولا يوصى به أحداً من الناس ، فأخذ أحد الديان شيئاً من مال الميت ، هل أن يأخذ سرا بغير محاكمة إذا لم تكن بينة تشهد له ؟

فقد أجازوا له ذلك أن يأخذ مثل حقه إذا أدرك ذلك من مال الميت •

وقلت : ان صح على الميت ديون بعد موته ، هل للحاكم أن يقضى عن الميت دينه أو لجماعة المسلمين ؟

فليس على الحاكم ذلك إلا أن يطلب إليه ذلك ، ويصح ذلك معه بالبينة العادلة ، فان الحاكم يقيم له وكيلاً ، ويبيع من مال الميت في قضاء دينه •

وليس للحاكم أن يعرض ولا يقضى العروض في دين الميت ، إلا أن يكون للميت ورثة بالغون فيتفقوا هم وأصحاب الحقوق على شيء من العروض ، فلهم ذلك •

وأما جماعة المسلمين إذا لم يكن حاكم فان فعلوا ذلك جاز لهم ، وان لم يفعلوا كان لهم ذلك جائزاً • فان فعلوا أقاموا له وكيلاً ، فيفعل الوكيل مثل ما وصفت لك من وكيل الحاكم •



❖ مسألة :

أبو سعيد : يجوز للوصى أن يقضى عن الموصى ديناً أقربيه على نفسه فيما بينه وبين الله ، وقد اختلف في يمين من له الحق : فقول : لا يجوز أن يعطى الوصى الحقوق الا بعد اليمين أقربيه الهالك أو صح بالبينة .

وقول : يجوز ذلك ما لم يرفع أمرهما الى الحاكم ، فاذا رفع الى الحاكم فلا يجيزه الى ذلك الا بعد اليمين .

❖ مسألة :

وعن رجل اشترى دابة أو داراً ، ثم مات قبل أن يقبض المشتري ولا قبض البائع الثمن ، وعلى المشتري دين غير ثمن هذه الدار أو الدابة ، ما الحكم في ذلك ؟

قال : معنى في قول أصحابنا أنه اذا كان البيع ثابتاً كان البائع أسوة مع الغرماء ، قبض المشتري أو لم يقبض ، اذا كان البيع ثابتاً على معنى قوله .

❖ مسألة :

قال القاضي أبو علي : فيمن له على هالك حق ، فقضاه بعض ورثته شيئاً من ماله ، كان عالماً بذلك أو صدقه على دعواه ، هل له أخذه ؟

الجواب : أنه جائز له لى قول بعض المسلمين والله أعلم .

❖ مسألة :

اذا كان الوصى عارفاً بشيء من الدين ، أيجوز له أن يقضى عن الهالك ما عرف من دينه أو لا يجوز له الا ان شهد شاهدان على الهالك ؟

غيره لصاحب الحق بحقه فلا يجوز للوصى ذلك الا أن يقول الهالك :  
أقض عني كل دين علمته على ، ولم تعلم أنى قضيته •

فاذا قال له ذلك، جاز له أن يقضى عنه ما علم أنه عليه ، وإن لم  
يقبل له ذلك لم يجز ذلك له •

### ❖ مسألة :

وعمن يوصى بديون عليه ، وله مال وأولاد أعطى أحد الأولاد  
ما يقع عليه ، وأوفاه واحدا من الديان الذى له ، ولم يعط سائر الديان  
نسبيًا ؟

لا يجزیه ذلك الا أن يعطى أصحاب الحقوق كلهم ، فما أحفظ في  
هذه المسألة شيئًا ، والذى عندي أنه يعطى كل من كان له حق بقدر  
ما يلزمه ، لأنهم اذا رفعوا عليه فأقر أن والده أقر لهم بحقوق ، فان  
الحاكم يحكم عليه لكل واحد بما يلزمه من قدر حصته فلذلك رأيت أن  
ذلك لا يجزیه اذا لم يعط شركاؤه ما يلزمهم في الدين الذى على والدهم  
فيوفيههم حقوقهم •

فان اقتسموا الدين ، وضمن هو بعضا ، وشركاؤه بعضا وقضوا  
كلهم الدين جاز له ذلك ان شاء الله •

وان لم يقض شركاؤه شيئًا من الدين الذى على والده أعطى هو  
كل واحد بقدر حصته مثل ما يرث ، وفيها قول آخر وبهذا نأخذ •

قال غيره : الذى معنا أنه أراد بالقول الآخر أن عليه أن يوفى  
جميع الغرماء من ماله ، ولا ميراث له حتى يستوفى الغرماء ماله ،  
لقول الله تعالى : ( من بعد وصية يوصى بها أو دين ) وهذا قد علم أن  
حق الغرماء في مال والده حتى يستوفوا كلهم •

وقال من قال : يعطى كل واحد من الغرماء من حقه بقدر ما يرث

من والده ، أو ممن يرت منه ، وليس عليه أن يعطى جملة ما على والده ، ولا نعلم أن أحدا قال انه يعطى ما يلزمه من دين والده من جميع الدين ، غريما من غرماء والده ، ويبرأ من سائر حقوق الغرماء ، الا أن يرضى بذلك الغرماء بدفع مالهم عليه من دين والده الى هذا الغريم وحده ، ويدفع ذلك عن رأيهم ، فذلك جائز له عن رأيهم •

وان أمروه فلم يدفعه حتى رجعوا في ذلك ، فلهم الرجعة في ذلك •

### ❖ مسألة :

وعن رجل عليه لرجل دين فيهلك الذى عليه الدين ، ولم يخلف مالا ، أو هلك وهو منكر ، ثم هلك أبو الذى له الحق ، أو أخ وأوصى أن عليه لفلان كذا وكذا ؟

قال ان كان هذا الذى كان له الحق ليس لأبيه ، ولا لأخيه وارث غيره ، فله أن يستوفى حقه ، ولا يعطى الآخر شيئا حتى يستوفى ان استتر له ، ثم يشهد له بالوفاء الا أن يكون على الآخرين غير دينه ، فليأخذ حصته من المال الذى أقر به أخوه أو أبوه ، ويكون الباقي بين غرمائه يقسمه بينهم الحاكم اذا صحت ديونهم معه •

وان كان ومعه ورثة غيره لأبيه أو لأخيه فهو سواء يأخذ حقه اذا استتر له •

وان كان الذى عليه له الحق دين غير دينه ، فوصل ديانهم الى حقوقهم من مال الهالك ، أخذ هو حقه ، ولم يأخذ حصصهم ، وان لم يصلوا الى حقوقهم حاصصهم فيما أخذ اذا علم أنه مات ، وعليه حقوقهم ، وان لم يعلم ذلك ، وانما كان يعرف أن عليه الدين ، ولا يعرف قضاؤه أو لم يقضه ، فليستوف حقه ، وليس عليه للغرماء محاصصة •

✽ مسألة :

وقيل في رجل هلك وترك ولدين ، وترك ألف دينار عينا ، وترك على أحدهما ألف دينار دينا ؟

أنه للذي ليس عليه شيء الألف الخالصة لا يشركه صاحب الدين بشيء ، ولو طلب ذلك •

قيل : فان ترك ثلاثة أولاد ، وعلى واحد منهم الألف ، والمسألة بحالها ؟

فان للباقيين الألف يقسمانه بينهما ، لكل واحد خمسمائة ، ويكون للذي عليه الألف خمسمائة مما عليه ، ويبقى خمسمائة له من ذلك مائتان الا ثلاثة وثلاثين وثلث ، ولكل واحد منهما من ذلك ، ويكونان شريكين فيما بقى عليه كل ما خرج منه شيء كان لهما جميعا ، لا ينفرد به أحدهما دون الآخر •

ولو كانت المسألة بحالها ، وأوصى بثلث ماله لرجل ، كان صاحب الوصية ، والدين ليس عليهما شيء شركاء في هذه الألف على قدر ما يقع لهم من جملة المال ، ويكون للذي عليه الألف نصيبه مما يقع له من جملة المال من الألف الذي عليه ، ويلحقه الاثنان والموصى له بما بقى من الألف على قدر ما يستحقون من جملة المال ، ويكونون فيه شركاء لا ينفرد به واحد دون الآخر •

ومن غيره : وقال من قال : يكون الدين بين الجميع ، كأنه دين على غير وارث ، والمال الخالص بين الجميع ، ويكونون شركاء في الجميع لأنه دين •

✽ مسألة :

وقال : مات رجل من أهل عمق ، وأوصى بدين عليه ووصايا ،

ثم ماتت زوجته ، وأوصت بدين عليها ووصايا ، وخلفوا ولداً يتيماً ، ولأب مال في عمق ، ولأُم مال في تَوَّام ، وأوصيا جميعاً إلى رجل ، واليتيم بعمق ، وبها منزل والده ، فرأى أن يبيع من المال الذي بتَّوَّام في جميع ما على والد اليتيم ووالدته ، ورأى أن يستبقى له بما بعمق من مال إذا كان حيث يسكن ؟

فرأى أبو عبد الله رحمه الله ذلك بيعاً منتقضا وقال : إنما يباع بما على والد اليتيم من مالها الذي بتَّوَّام ، ويباع بما على والده من ماله الذي بعمق ، لأنه إذا باع بجميع ذلك من مالها الذي بتَّوَّام ، وأدرك فيه المشتري ، لم يرجع على المال الذي بعمق ، لأن دينها ووصيتها إنما يكون في مالها وكذلك الزوج .

#### ❖ مسألة :

ومن جواب أبي الحسن رحمه الله : في رجل هلك وترك مالا وأقر بدينين ، وأوصى لأحد أولاده في قضاء دينه ، ثم مات الوصي ، ولم يعلم هذا الحي أنه قضاه أو لم يقضه ، ما القول في ذلك وفيما ورث الحي من الميت ؟

فأما دين الوالد فإن كان هلك والده وأوصى إلى أخيه وجعله وصياً له بعد موته في قضاء دينه ، وإنفاذ وصيته ، ثم هلك أخوه الذي أوصى إليه والده ، وهو يعلم أنه لم يقض عن والده ما وصى به من دينه ، فعليه حصته من ميراثه من والده .

وان كان لم يعلم أن أخاه هلك ، وذلك الدين عليه في وصية والده ، ولا صح معه بعد موت أخيه بشاهدي عدل ، أن الدين على والده لم ير عليه في الحكم قضاءه ، وعلى حسب هذا عرفنا من قول الشيخ أبي الحواري رحمه الله فيما سألناه عنه إلا اختلاف اللفظ .

وذلك قول عن الوارث يعلم على من يرثه ديناً ، ثم هلك ولم يعلم قضاءه أو لم يقضه ، ففي جوابه أنه قال : حتى يعلم أنه لم يقضه .

ولعل في بعض الآثار أحسب أنه حتى يعلم أنه قضاء ، فهذا في دين والده .

وأما ما ذكرت اذا هلك أخوه الذي جعله والده وصيه ، وأخوه هذا يرثه ، ويرث مع من يرثه ولم يعلم أن أخاه قضى ما يلزمه من دين والده ، فعليه حصة ما يقع عليه من دين أخيه .

وكذلك يقضى ما يلزمه من دين أبيه ان علم أن أخاه لم يقضه .

وان كان لا يعلم قضاء أو لم يقضه فقد أعلمناك الاختلاف في ذلك ، ونحن نأخذ بقول الشيخ أبى الحوارى في ذلك ، اذا كان معه موتهم منفسحا ما يمكن أن يكون قد قضى أخوه دين والده ، وهو لا يعلم ، وان كان موتهم متقاربا أو معه هو في نفسه صحة ذلك مما قد علم من معاشرته لأخيه ، أو محادثته مما يتيقن أن أخاه لم يقض الدين الذى وصاه به والده فيما يجوز فيه وصيه والده ، فعلمه أولى به فيما يتيقن من معرفة قلبه ، اذا كان الدين مما يجرى فيه القضاء الساهر للغرماء .

وان كان الدين مما يفتنى في السريرة مما يمكن أن يكون قد قضاء أخوه من غير علمه ، فليس عليه حتى يعلم أنه لم يقضه ، وذلك يتبين معه هو مما يطلع فيه على أمر أخيه وأحداثه في ذلك .

وان كان هو نازحا عن أخيه وبائيا عن بلوغ معرفته الى ذلك ، وقد جعل والده أخاه هذا وصيه بعد موته ، وطوقه ذلك وقبل وصيته ، وعاش أخوه فيما يمكن قضاء ما وصاه به والده ، فلا نرى عليه في الحكم قضاء الا أن يعلم أن أخاه مات ، وذلك الدين عليه أو يصح الغرماء عليه بينة عدل ، فينفذ عليه ما يصح بالبينة في الحكم ، وان أراد أثمانهم لى ذلك كان له ذلك .

❖ مسألة :

وذكرت في رجل باع مالا لأيتام وأداه في خراجهم ، ثم هلك ولم يوص ، هل يلزم هذا الوارث في المال الذي خلفه والده لهؤلاء الأيتام للمشتري شيء من ذلك ، ومن يلزمه ذلك ؟

فاذا لم يوص بذلك ، ولم يقربه ، واحتمل أن يكون قد دخل في ذلك بوجه حق ، أو احتمل أن يكون ذلك قد زال عنه بأدائه الى الأيتام وبوجه من الوجوه ، فأرجو أن يسع ذلك الوارث ما لم يقيم عليه بذلك حجة حق .

❖ مسألة :

وعن رجل عنده حصّة في مال له لقوم أغياب وأيتام ، فأباع المال مع حصّة القوم جملة ، وكان في أمّله أن يستتم ذلك من القوم أرباب المال الى أن هلك ، ولم يصل الى ذلك ما يلزم وارثه ، واذا لزم لهم يلزم للمشتري أو لأصحاب المال ، وهل على الوارث أن يعلم المشتري ويدعوه الى الانصاف ، والى أخذ دراهمه ، ويقول : دع للقوم مالهم وخذ دراهمك الذي أعطيت والدي ، وهو الذي يلزمه ، هل يكون انصافا منه ؟

وكل أولى بجنيته وليس على الوارث أن يتوب مما أخذ الهالك : وعليه أن يؤدى ما صح في مال الهالك من الحقوق اللازمة فيه ، وما لم يصح ذلك باقرار من الهالك ، أو وصية بأداء أو ببينة عدل أنه على الهالك ، وتقوم حجته في الاسلام على الوارث واحتمل أن يكون الهالك قد خرج من ذلك المخرج من مخارج الحق ، لأنه قد خرج من ذلك بحق ، أو تاب منه أو أداه بحق فلا سبيل على الوارث ما لم تقم عليه حجة حق في ذلك .

\* مسألة :

قيل : وإذا أقر أحد الورثة بدين على الهالك ، فإنه للغريم أن يُستوفى من سهم المقر •

وقال من قال : انه انما يجوز عليه حصته من ذلك الحق الذى لزم من جميع المال ، ثم يعطى بقدر حصته من ذلك ، وكذلك اذا أقر بوديعة بعينها ، أو مجهولة فكذا الاختلاف •

فالذى يلزمه جميع ما أقر به على الهالك ، يكون عليه للمقر له به من ماله بقدر ما بقى من قيمة الوديعة أو غير ذلك من المجهولات ، والذى لا يلزمه ذلك فانما يجعل عليه حصته من ذلك ، فيجعل له حصته من الوديعة بعينها ، ولا يلحقه غير ذلك لأنه أقر بشيء بعينه ، ويلزمه ما لزمه من حصته مما أقر به •

وإذا أقر بشركة كانت من أبيه أخذ الغريم من حصة من أقر ، فان أقر بشركة النصف ، أخذ من حصته النصف أو ما أقر به ، وذلك اذا أقر بشيء بعينه أن هذا لفلان فيه النصف ، فان كان له فيه النصف كان للمقر له به النصف كله ، وان كان فيه أقل من النصف فليس عليه أكثر من ذلك ، لأن ذلك انما هو شركة ليس بضمان على الهالك •

وكل ما كان ضمانا على الهالك وأقر بذلك كان عليه تمام الحصنة من ماله ، حتى يستوفى ، وليس عليه أكثر من حصته من مال الهالك •

وقال من قال : انما عليه حصته من ذلك كان ضمانا على الهالك أو لم يكن ضمانا فانما عليه من ذلك بقدر حصته من ميراثه منه •

فان أقر بشيء بعينه فقد ألتف حصته منه كله ، وان أقر بشيء مجهول فانما عليه حصته بقدر ميراثه منه •



قال غيره : وقد قيل اذا أقر بهذا النصف من هذا الشيء بعينه ، وله فيه النصف ، كان للذي أقر له به نصف النصف وهو الربع •

### ✽ مسألة :

وقيل : اذا علم الورثة أن على صاحبهم حقوقا ثم لم يعلموا أقضاها أو لم يقضها ؟

فهي عليه ثابتة ، وعليهم أن يؤدوها حتى يعلموا أن الهالك أراها •

وقد قيل : انه ليس على الوارث أن يؤديها حتى يعلم أن الهالك لم يؤديها ، ولو طلب ذلك اليه صاحب الحق ، الا أن يصح ذلك في مال الهالك ، ويحكم عليه الحاكم بما صح على الهالك في ماله ، فعليه أن يسمع ويطيع للحكم في ذلك •

وأما لو صح ذلك معه بالبينة ، وقد مات الهالك ، لم يكن عليه في ذلك شيء فيما بينه وبين الله ، ما لم تشهد البينة عليه أنه مات ولم يقض ذلك •

وأما في الحكم اذا صحت البينة أن عليه حقا ، ولا يعلم أنه قضاه ، أو أن عليه حقا ثبت ذلك في مال الهالك •

### ✽ مسألة :

من الزيادة المضافة :

قال أبو سعيد : في رجل ورث مالا من رجل مع أيتام ، وهو يعلم أن الهالك عليه دين أنه يخرج عنده اختلاف فيما يلزم هو الوارث ؟

نفى بعض قولهم : ان عليه وله أن يخرج الدين من جملة المال ،  
وما فضل فهو بين الورثة •

وقول : له ذلك وليس عليه في حصة الأيتام ، وعليه في حصته بقدر  
ما يخصه من الدين ، لأنه لا حجة على الأيتام ، ولا يلزمه أكثر من حصته •  
الا أن يحكم عليه بذلك حاكم •

وقول : ليس له ذلك في حصة الأيتام ، انما عليه هو أن يخرج  
ما يخصه من الدين من حصته ، وليس عليه أكثر من ذلك •

وقول : ان عليه أن يخرج جميع الدين من حصته ، فان فضل شيء  
كان له بالميراث ، وان لم يفضل شيء واستهلكه الدين لم يكن له أن  
يدخل مع الأيتام في حصصهم ، لأنه لا حجة عليهم في ذلك •

فان بلغوا وصح عليهم ذلك بالبينة العادلة ، أو علموا هم بالدين  
كعلمه لحقهم ، كل واحد بمقدار حصته ، والله أعلم •

### \* مسألة :

في واث أقر على الميت بدين ؟

فقول : يستوفى الغريم دينه من نصيب المقر ، لأنه لا ميراث له حتى  
يستوفى الغريم ، وكذلك اذا أقر بوديعة بعينها أو مجهولة •

قال غيره : أما الدين فقيل هذا وقول انما عليه من الدين بمقدار  
حصته من الميراث •

وأما الوديعة بعينها اذا أقر بها فلا حق له فيها ، ولا أعلم في  
ذلك اختلافًا •

وأما الوديعة المجهولة فقول : انها مثل الدين على ما مضى ، وقول :  
حتى يصح بعينها •

## باب

في استيفاء أهل الحقوق حقوقهم من مال الهالك اذا لم يكن له وصى

قال محمد بن جعفر : وأما الوجه في قضاء الديون التي على الميت اذا لم يكن حاكم عدل \* فان كان في البلد سلطان جائز ، ورفع اليه ذلك فقضاهم حقوقهم برأى العدول من ماله ، فلهم أن يأخذوا حقوقهم بحكمه ، وان لم يكن سلطان عادل ولا جائز ، فان لمن قدر منهم على حقه أن يستوفيه ، فاذا أخذ حقه فهو سالم ان شاء الله •

وكذلك ان كان سلطان جائز لا يأمنه ان رفع اليه على نفسه ، أو يتعدى على المرفوع عليه ، فقدر على حقه فاستوفى دينه فلا بأس •

وان كان حق المرأة نخلا ، ولزوجيا نخل ، أخذت حقها من نخله برأى العدول ، وان كان لها أو لغيرها من أهل الديون دنانير أو دراهم ، وكان المال رقيقا أو دواب أو طعاما أو أصلا باع صاحب الحق من ذلك بقدر حقه ، واجتهد في طلب الزيادة في الثمن •

وان أمكنه أن يبيعه في النداء فيمن يزيد ، فهو من الاحتياط ، نم يستوفى حقه من ثمن ما باع على وجهه ، وأشهد العدول أنه قد استوفى الحق الذي له على فلان بن فلان ، وذلك اذا أمكن له ذلك علانيه • وان استتر له ذلك ، ولم يكن أحد ينصفه ، ولا يصح له حقه •

ولو وجد جماعة من المسلمين يقومون بذلك ، فهو أحب اليينا • وقد رأينا أنهم يقومون مقام حاكم العدل ، اذا لم يكن حاكم عدل فيستمعون النبينة ، ثم يحلفون أهل الحقوق على حقوقهم ، ثم يقضونهم اياها على قدر ما يفعل الحاكم العدل •

ومن غيره : قال أبو سعيد : اذا وجد صاحب الحق ، اذا كان خصمه يتيما أو غائبا أو معثوها أمام عدل ، أو قاض من قضاته ،

أو وال من ولاته ، أو جماعة من المسلمين عند عدم الحاكم ، لم يكن له أن يأخذ حقه الا بالحكم ، الا أن لا تكون له بينة ، أو لا يقدر على الحكم •

وأما اذا كان خصمه بالغاً صحيح العقل ، فليس له أخذ حقه الا أن يجده حقه ، أو فيها يعلم أن لا تقوم له بينة عليه ، ولا تصدق ببينته ، فاذا كان أحد ذلك كان له أخذ حقه ، فاذا جرده خصمه ، وقدر على الحاكم العدل أو الجماعة ، لم يكن له ذلك اذا بلغ الى الحكم •

فان لم يجز الا حاكم سلطان جائز ، ولم يكن المتقدم من السلطان الجائر من المسلمين ، ففي ذلك اختلاف :

ف قيل : انه ليس له أن يأخذ حقه اذا قدر على هذا الحاكم •

وقيل : ليس هذا الحاكم حجة وهو كعدم الحاكم •

#### ومن الكتاب :

وان كره العدوان أن يدخلوا في ذلك ، أو لم يوجدوا ؟

فان قدر صاحب الحق على حقه استوفاه لنفسه من مال الذي له عليه الحق ، فذلك له ، والله أعلم بالغيب •

قال أبو المؤثر : اذا كان معه بينة ، كان جماعة المسلمين يقومون مقام الحاكم ، ولا يجوز لصاحب الدين أن يقتضى ذلك لنفسه الا أن يجد مما خلف الهالك ما لا مثل ماله ، فانه يأخذ الذي له من ذلك من غير قضاء •

أجد ان كان له دراهم أو دنانير فوجد للهالك دراهم أو دنانير ، فله أن يستوفى حقه من ذلك لنفسه ، والدراهم والدنانير بمنزلة واجدة ، ويأخذ لنفسه على الصرف •

ومن غيره : قال أبو سعيد : وقد قيل لا يأخذ من غير جنس حقه  
الا بحكم الحاكم ، ولو عدم الحاكم وانما يأخذ من جنس حقه عند  
عدم الحاكم ، واذا وجد الحاكم لم يأخذ من جنس حقه ، ولا من  
غيره ، ولا له اذا جده خصمه ، أو طلب ممن لا حجة عليه ولا له ،  
ولم يكن له وصى ولا وكيل •

### ومن الكتاب :

وأما ان كان كسور ذهب أو فضة ، أو كان له عروض أو حيوان ،  
أو أصل ودينه على الهالك عين ؟

فليس له أن يقتضى ذلك لنفسه اذا وجد جماعة المسلمين ، وكانت  
له بينة على حقه •

وان كان دينه ثيابا مثل ثيابه ، أو حيوانا مثل شرطه ، وكذلك النخل  
ان وجد مثل شرطه ، فله أن يأخذ لنفسه مثل حقه ، فان كان لا يجد  
مثل حقه ، وانما يجد من ذلك الجنس مما يزيد على حقه أو ينقص عنه ،  
فليس له أن يأخذ من ذلك الا مثل ما كان لنفسه •

وما لم يجد منه مثل حقه وشرطه ، فلا يأخذه حتى يقيم البينة عند  
جماعة المسلمين ، ويستحلفوه على حقه ، ويقضوه اياه كما يقضيه  
الحاكم •

فان لم يكن بينة ، أو كانت له بينة ولم يجد أحدا يوصله الى  
حقه •

فليس له أن يبيع من مال الهالك ، ولا يشتري لنفسه من مال الهالك  
منه شيئا لنفسه ، ولكنه يلتمس عدلين يقومان له ما وجد من مال  
الهالك ، ثم يأخذه بالقيمة •

فان لم يجد من يقومه استقضى على نفسه بالقيمة في قيمة ما وجد من

مال الهالك ، ولا يشتري لنفسه من مال الهالك شيئاً ، وإنما يأخذ بالقيمة ، ويشهد العدول على نفسه بالوفاء •

قلت لأبى المؤثر : أرأيت ان كان لامرأته عليه صداق مائة نخله خياراً فأخذت لنفسها من ماله مائة نخلة وسط ، أو شرار ، وفي البلد حاكم أو جماعة ، ولها بينة عادلة ؟

قال : ذلك لها جائز •

قلت : فان أخذت لنفسها مائة وخمسين نخلة شراراً ولو قضاهما الحاكم لقضاهما على تلك النخل ثلاثمائة نخلة ، وهي تجد البينة والحاكم ؟

قال : لا أرى لها ذلك ما وجدت البينة ، ووجدت من يوصلها الى حقها • فان لم تجد من يوصلها الى حقها فلها أن تقتضى لنفسها من ماله قيمة صداقها الذى عليه كله ، ولو بلغت قيمته ثلاثمائة نخلة أو أكثر حتى يستوفى قيمة المائة الخيار التى لها عليه من ماله •

قلت لأبى المؤثر : ان كان على الهالك دين لرجل من قبل سلف عليه ، فقدّر على أخذ حقه ، يستوفى قيمة السلف من مال الهالك مثل سائر الحقوق اذا لم يقدر على بينة ، أو لم يجد من يوصله ، أو لم يجد من مال الهالك مثل حقه ، أو يبيع من مال الهالك ، أو يشتري لنفسه مثل سلفه ؟

قال : لا أرى السلف مثل غيره من الديون ، ولكنه يأخذ من مال الهالك ، ثم يدفعه الى من يبيعه بمحضر منه ، لئلا يكون فى ذلك تضییع ، ثم يأمر من يشتري له مثل سلفه ويقضيه •

فان وجد ثقة يأمره بذلك فهو أحب الى • وان لم يجد من يأمره بالبيع ولا يشتري ذلك ولا وجد من يقضيه باع من مال الهالك ، واشتري لنفسه ، واقتضى لنفسه •

وان وجد من يشتري له ، ولم يجد من يبيع له باع هو ودفع  
هو ودفع الى من يشتري له •

وان لم يجد من يبيع له ، ولا من يشتري له ، باع هو واشترى ،  
ودفع الى من يقضيه •

فان لم يقدر على شيء من هذا باع لنفسه واشترى ، ثم تقاضى  
حقه ، وأشهد أنه قد استوفى من مال الهالك حقه الذى كان عليه له ،  
وليس عليه أن يسمى بالحق ، لأن لا يؤخذ به •

وان لم يكن له بينة بحقه على الهالك ، فليس عليه أن يشهد له  
بالوفاء •

قال أبو المؤثر : وانما أمرناه بذلك احتياطاً له •

قال : وان اقتضى غير سلفه فهو دين عليه ، ودينه هو بحاله ،  
وان كان اقتضى شيئاً له غلة ، فالشئ وغلته لورثة الهالك ، ويطرح من  
الغلة مثل ما أنفق عليه وغرم وعنى •

وان اقتضى شيئاً لا غلة له ، ثم اتجريه فربح ، فالربح له ، وليس  
عليه فى الربح ضمان ، والذى اقتضاه دين عليه ، ودينه هو بحاله على  
الهالك حتى يفعل كما وصفنا •

قال أبو المؤثر : اذا وجد صاحب الحق مثل حقه من مال الهالك ،  
وقدر على أخذ حقه ، فله أن يأخذ حقه ، ويستوفيه لنفسه اذا كان  
مثل حقه سواء ولو كان فى البلد حاكم عدل ، وله بينة ولا يرفع الى  
الحاكم ان أراد ذلك •

قال : وكذلك ان لم يجد بينة على حقه ، فله أن يستوفى حقه  
بالقيمة ، ولو كان فى البلد حاكم عدل على ما وصفت لك •

### ومن غيره :

قال أبو سعيد : وانما هذا كله معنا اذا كان الورثة أيتاما لا وصى لهم ولا وكيل ، وأما اذا كان لهم وصى أو وكيل فلا يفعل ، وهم يقومون ذلك مقام البالغ ، والبالغ لابد من الحجة عليه في ذلك اذا مكن بغير تقييه •

### ومن الكتاب :

قال محمد بن جعفر : واذا كان لليتامى وصى من قبل أبيهم ، أو وكيل من قبل حاكم عدل ، فهو يقوم بذلك كله حتى ينفذه على وجهه •

وقد قال أبو المؤثر مثل ذلك •

وقال محمد بن جعفر : وقسنا ذلك بما قال المسلمون ، أن من كان له حق على رجل فجحده اياه ، ثم قدر على شيء من ماله أنه يأخذ منه ويبيع بقدر حقه ، ويستوفي حقه مما باع ، ثم يعلمه أنه قد استوفي الحق الذي عليه له •

قال أبو المؤثر : اذا جحده حقه استوفى من ماله بالقيمة ، ولا أرى أن يبيع شيئا من ماله الا أن يكون دينه سلفا فليفعل كما وصفنا في الهالك والحكم ، فهما عندنا سواء ، واذا استوفى حقه أعلم الذي عليه الحق أنه قد استوفى منه •

### ومن غيره :

قال أبو سعيد : نعم ، يعلمه أنه قد استوفى ، الا أن يكون يتقى منه تقيية ، فليس عليه ذلك ، ويشهد له بالوفاء سريرة عند من يكتم عليه ذلك •



### قال غيره :

وذلك اذا لم يخفه أعلمه ، ولكنه اذا حضره الموت أشهد  
الثقات أنه قد استوفى منه •

وان أمنه في الحياة أعلمه بذلك ، فينظر فيما ذكرته ، ولا يؤخذ  
منه الا ما وافق الحق والصواب •

### ومن الكتاب :

قال محمد بن جعفر : وكذلك كان يفعل الحاكم العدل ، لو صح  
ذلك معه ، فاذا لم يكن حاكم أجازوا له أن يأخذ حقه على هذا  
الوجه ، ثم ان حلفه حلف ما عليه له حق •

قال أبو المؤثر : نعم الا أن الحاكم يبيع ويقضى صاحب الحق ،  
وصاحب الحق يقتضى بالقيمة ولا يبيع الا السلف ، وهو كما وصفنا •

قال محمد بن جعفر : واذا كره العدول أن يدخلوا مع هذه المرأة  
أو غيرها من أهل الحقوق ، حتى يعرفوا هم العدل في اخراج حقوقهم ،  
أو لم يكن لهم في ذلك الموضع عدول ، فصاحب الحق المتقصد لذلك •

فان استوفى حقه الى ما دون حقه فانما أخذ الذي له ، وان أخذ  
أكثر من الذي له فلا يحل له ، وذلك الفضل مردود الى أهله •

### قال أبو المؤثر مثله •

قال محمد بن جعفر : وأما العدول فلا نرى لهم أن يدفعوا مال  
الميت الى ديانة الا بصحة ، فان لم يصح معهم قالوا لزوجة الميت : ان  
هذه النخل قاضية لمن كان له صداق على ميت ، ولم يروا فيها زياده  
على مثل صداق هذه المرأة التي تسألهم عنه ، فلما عرفت هي أخذته  
لنفسها ، ولم يعطوها اياه ، ولا أمروها به •

ففرجو أن لا يكون عليها ولا عليهم في ذلك بأس •

قال أبو المؤثر مثله •

قال محمد بن جعفر : وكذلك لو كان حاكم عدل قائما ، ومات زوج هذه المرأة ، وخلف ورثة بالغين ، أو يتامي وهي تعلم أن عليه لها ألف درهم ، وليس عندها بيعة ، وقد خلف عندها ألف درهم ، وإن ظهر ذلك إلى الحاكم والوصي والورثة دفعوها عن مال الميت ، فلم تصل إلى حقها ، فاستوفت الألف الذي عندها للميت لنفسها بالألف الذي تطلبه به ، وأقامت نفسها في ذلك مقام الحاكم •

ففرجو أن تكون هذه المرأة سالمة في أخذها حقها ، وقد أدخلت على الميت أيضا فرجا حيث يرى من الحق الذي عليه ، ولم يكن حكم الحاكم لها بأكثر من علم الله أنها أخذت حقها •

ومثله قال أبو المؤثر •

✽ مسألة :

معنى الكلالة أن نسبهم كل عن نسب الأولاد ، وإنما صيّر الذكر والأنثى سواء لقول الله تعالى : ( فهم شركاء في الثلث ) فالشريك لا يفضل شريكه في القسمة إلا بدليل من كتاب أو سنة أو إجماع •

✽ مسألة :

للشيخ أبو محمد : اختلف في الجدة أم الأب ، هل تترك مع ابنها وهو حي ؟

فقيل : لا تترك لأنه يحجبها سدسها ، وبين أنه ابنها •

وقيل تربت لرواية وردت عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه كتب  
الى بعض العمال أن ورثوا أم حسكة مع ابنها حسكة السدس •  
فهذا القول عليه عمل أصحابنا •

✽ مسألة :

رجل ترك ابنة خنثى وابنا ذكرا وأنثى ؟

فالفريضة في حال من خمسة على ، أن الخنثى ذكر ، وفي حال من  
أربعة على أنها أنثى ، فاضرب أربعة في خمسة فذلك عشرون •

ثم في حال فذلك أربعون للذكر ثمانية عشر ، وللأنثى تسعة وللخنثى  
ثلاثة عشر •

✽ مسألة :

قال الشيخ أبو محمد : ان الميت يورث بالسبب وهو النكاح ،  
وبالنسب وهو على وجهين ، العصبية والرحم ، فما يورث بالعصبية وهو  
كالشعبتين : شعبة تصل الذكور بالذكور ، وشعبة تنقطع البنات تتصل  
بهن أنثى مثلهن •

## بَاب

### من أجمع على توريثه ومن لا يرث

الأسباب التي يتوارث بها ثلاثة : نسب ، ونكاح ، وولاء •

قال غيره :

أصحابنا (١) لا يورثون بالولاء •

ومن الكتاب :

والعلل المانعة من الميراث ثلاث : كفر ، ورق ، وقتل •

والوارثون من الذكور عشرة : الابن ، وابن الابن وان سفل •  
والأب ، والجد أب الأب وان علا • والأخ سواء كان لأب وأم ، أو لأب •  
أو لأم • وابن الأخ ان كان لأب وأم ، أو لأب • والعم ان كان لأب وأم ،  
أو لأب • وابن العم ان كان لأب وأم ، أو لأب • والزوج • ومولى  
النعمة •

قال غيره :

أصحابنا لا يورثون مولى النعمة •

ومن الكتاب :

والوارثات من الاناث سبع : البنت ، وبنت الابن وان سفل •

---

(١) قال في النيل : وهو الأكثر ، وخالفهم من الإباضية أبو نوح من تلامذة جابر بن زيد • قال صاحب النيل وهو الأنظر • ١ هـ •

والأم ، والجدة والأخت من الأب والأم ، والأخت من الأب ، والزوجة ومولاة النعمة •

**قال غيره :**

أصحابنا لا يورثون مولاة النعمة •

**ومن الكتاب :**

ومن لا يرث بحال ستة : العبد ، والقاتل عمدا ، والمدبر ، وأمهات الأولاد ، والمرتد ، وأهل ملتين •

ومن لا يسقط بحال خمسة : الزوجان ، والأبوان ، وولد الصلب ذكرا كان أو أنثى •

## باب

### في معرفة الفروض ومن يستحقها بغير حجب

فرض البنات أو بنات الابن ، أو الأخوات من الأب والأم ، أو الأخوات من الأب : للواحدة منهن اذا انفردت النصف ، وللاثنتين فصاعدا الثلثان •

وفرض الأخ أو الأخت من الأم السدس •

وفرض جماعتهم الثلث ذكورهم واناثهم في ذلك سواء •

وفرض الأم الثلث اذا لم يكن ولد ، ولا ولد ولد ، ولا أخوان من جميع المال الا في مسألتين ، وهما : زوج وأبوان ، وزوجة وأبوان ، فان للأم الثلث مما بقى بعد فرض الزوج أو الزوجة •

قال غيره :

وقد روى عن عبد الله بن عباس في زوج وأبوين أو زوجة وأبوين : أنه أعطى الأم الثلث من جميع المال ، ووافقه محمد بن سيرين في زوجته وأبوين ، وخالفه في الأخرى ، وهذا موجود عن ابن عباس في باب ما انفرد به عن الجماعة •

وكذلك عرفت أن الأم يحجبها الأولاد عن الثلث الى السدس ذكورا كانوا أو اناثا ، ولا أعلم في ذلك اختلافا من أصحابنا •

وكذلك يحجبها الاخوة عن الثلث الى السدس ، ولا أعلم في ذلك اختلافا من أصحابنا ، اذا كانوا ثلاثة اخوة فصاعدا ، وسواء كانوا ذكورا أو اناثا كانوا اخوة لأب وأم ، أو لأب أو لأم •

وقد اختلفوا في الأخوين ، فقال من قال : انهما لا يحجبانهما حتى  
يكونوا ثلاثة فصاعدا ، وهو قول ابن عباس فيما يوجد عنه •

وقال من قال : ان الاثنين من الاخوة يحجبانهما ، وهو أكثر  
القول ، وعندى أن عليه العمل ، وهذا القول عن ابن عباس يوجد  
أيضا أنه مما تفرد به عن الجماعة •

وأما الأخ الواحد ، فلا يحجب الأم عن الثلث الى السدس ،  
ولا أعلم في ذلك اختلافا ، والله أعلم •

#### قال غيره :

وكذلك بنو الاخوة لا يحجبون الأم عن الثلث ، ولو كانوا جماعة  
والله أعلم •

#### ومن الكتاب :

وفرض الجدة أو الجدات السدس •

#### قال غيره :

وهذا اذا لم يكن من يحجب الجدات • واما اذا كان من يحجبون  
نلا ميراث لهن ، وقد عرفت أن الأم تحجب جميع الجدات ، ولا يرث  
معهما أحد من الجدات من حيث كن من قبل الأم أو من قبل الأب •

وأما اذا كان أب ، وكانت معه جدة أم أم فقد عرفت أن لها  
الميراث ، وأنه لا يحجبها •

وأما ان كانت أم أب فقد عرفت في ميراثها مع ابنها اختلافا :

فقال من قال : ترث معه •

وقال من قال : لا يرث معه ، وأنه يحجبها •

قال الناسخ : العمل عندنا على القول الأول لرواية وردت عن عمر ابن الخطاب رحمه الله ، أنه كتب الى بعض العمال : أن ورثوا أم حسكة مع ابنها حسكة السدس ، وهذا القول عليه عمل أصحابنا ، والله أعلم •

### ومن الكتاب :

وفرض الزوج النصف ، وفرض الزوجة أو الزوجات الربع •  
وبيان هذا الباب أن النصف فرض خمسة : الزوج اذا لم يحجب ، والبنت ، وبنت الابن ، والأخت من الأب والأم ، والأخت من الأب •

### قال غيره :

وعندى أن معنى قوله : في بنت الابن والأخت للأب انما هو اذا لم تكن بنت ولا أخت لأب وأم ، فان لهم النصف •  
وأما اذا كانت بنت وابنة ابن فانما لها السدس مع البنت ، وان كانتا اثنتين لم يكن لابنة الابن معها شيء الا أن يكون لابنة الابن أخ أو ابن أخ أو ابن ابن أخ وان سفل ، فانه يرد عليها ، ويكون الباقي بينهم للذكر مثل حظ الانثيين •

وأما ان كان الذكر من بنى البنين أعلى ، والانثى من بنى البنين أسفل ، كان الميراث للذكر ، ولن كان في درجته ، أو أعلى منه درجة من الاناث ، وبطل ميراث من كان أسفل منه درجة ، ولم يرث معه ، والله أعلم •

وقد يوجد عن عبد الله بن مسعود في باب ما تفرد به عن الجماعة أنه كان يجعل ما بقى بعد استكمال البنات الثلثين لبنى الابن دون بنات الابن ، وبه قال علقمة ، وأبو ثور وداود ، ويجعل ما بقى بعد



استكمال الأخوات من الأب والأم الثلثين ، للاخوة من الأب دون أخواتهم ، وهو قول علقمة وأبى ثور •

والدليل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « ألحقوا الفرائض بأهلها » فما أبقت الفرائض فلاولى عصة ذكر ، ولأن بنت الابن لما لم ترث مع البنات إذا انفردت لم يرث مع أخيها كما لو كانت قابلة أو كافرة ، ولأن البنات قد أخذن الثلثين بالفرض ، فوجب أن لا يكون لبنات الابن شيء آخر كما لو انفردت ، ولأن بنت الابن ، لو كانت دون ابن الابن لم ترث معه فكذا إذا كانت •

وكان عامة الصحابة يجعلون ما بقى بعد استكمال الثلثين بين الذكور والاناث ، للذكر مثل حظ الانثيين ، كما لو شاركهما زوج ، ولأمهما أخ أو أخت من ولد الميت لو كان معهما زوج كان الباقي بعد فرض الزوج بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين ، فوجب إذا كان معهما ابنتان أن يكون الباقي بعد فرضها بينهما للذكر مثل حظ الانثيين ، كالأخ والأخت من الأب والأم •

ولأنه لو ترك ابنا وعشر بنات أن للابن سهمين وهو السدس ، وللبنات خمسة أسداس المال ، فلما زارتهن المقاسمة على الثلثين حين ورثن بالتعصيب ، دل على أن الزيادة على الثلثين لا يمنع المقاسمة ، ولأن كل أخ يعصب أخته ، فإنه ينفعها تارة ويضرها تارة ، وذلك أنه لو تركت زوجها وأبوين وبنتا وبنت ابن لكان لبنت الابن السدس بالفرض ، ولو كان معها أخوها لم ترث معه ، لأنه يعصبها وهذا يسمى الأخ المشؤم ، فلما أضر بها تارة وجب أن ينفعها مثله •

ومن الكتاب :

والربع فرض اثنين : الزوج إذا حجب ، والزوجات إذا لم يحجب •  
والثمن فرض الزوجة والزوجات إذا حجب •

( م ١٥ - المصنف )

والثلثان فرض أربعة : البنات ، وبنات الابن والأخوات من الأب  
والأم • والأخوات من الأب •

والثلث فرض اثنين : الأم اذا لم يحجب الاخوة الاثنين فصاعدا  
من ولد الأم •

والسدس فرض سبعة : للأم اذا حجبت وهو للجدة عند عدم  
الأم ، وهو للمواحد من ولد الأم ذكرا كان أو انثى ، وهو للأب مع الولد ،  
أو ولد الابن ، وهو للجد أب الأب عند عدم الأب ، وهو لبنت الابن  
أو بنات الابن مع بنت الصلب ، وهو للأخت من الأب أو الأخوات من  
الأب مع الأخت والأم •

## باب

### فرائض ابن عباس ما خالف فيه الناس فيما ليس العمل عليه

كان ابن عباس لا يعول فريضة ، وكان لا يحجب الأم عن الثلث الا بثلاثة اخوة ، وكان لا يعصب الأخوات مع البنات ، وكان يقول في زوج وأبوين : للزوج النصف ، وللأم الثلث كاملا ، وللأب السدس ، وكان يقول في زوجة وأبوين : للزوجة الربع ، وللأم الثلث كاملا ، وللأب ما بقى •

قال : ويحكى عنه ، وليس بالصحيح أنه كان لا يعطى الابنتين الثلثين حتى يكن ثلاث بنات ، وكان اذا كانت الفريضة فيها زوج وأم وابنتان ، كان يعطى الزوج الربع ، والأم السدس ، وما بقى فللابنتين •

قال : وكذلك في زوج وأبوين وابنتين ، كان يعطى الأبوين كل واحد منهما السدس ، والزوج الربع ، وبقى خمسة أسهم من اثني عشر سهمها هو للابنتين ، لأنه كان لا يعول فريضة •

قال : وبعض من لم يحل فريضة الا الى فرض ، وكان يدخل الضرر على من كانت فريضته يحول الى غير فرض •

❦ مسألة :

ومن غيره :

وجدت عن عبد الله بن محمد بن محبوب في قوله تعالى :  
( فان كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ) أراد نساء اثنتين ، وذكره  
فوق صلة كقوله تعالى : ( فاضربوا فوق الأعناق ) أراد اضربوا  
الأعناق •

## بَاب

### في فرائض الصلب في قول عبد الله بن مسعود فيما خالف فيه زياداً وعليّاً وابن عباس

كان عبد الله بن مسعود لا يزيد البنات على الثلثين ، والأخوات للأب والأم على الثلثين ، ويقول : لا أزيدهن على ما فرض الله لهن ، فان دخل مع البنات بنو الابن ، وبنات الابن ، كان يعطى ما بقى من بعد الثلثين البنين دون البنات •

وكذلك اذا دخل مع الأخوات من الأب والأم اخوة وأخوات لأب ، كان يعطى ما بقى بعد الثلثين الاخوة من الأب دون الأخوات ، فان كانت ابنة وبنات ابن ، وبنو ابن ، فلبنت النصف ، ثم انظر ما بقى بعد النصف •

فاذا كانت التكملة التى لبنات الابن أعطاهن التكملة ، وان كانت المقاسمة سواء لهن ، أعطاهن المقاسمة ، وان كان يدخل الضم عليهن •

وكذلك أخت لأب وأم ، واخوة وأخوات لأب ، كان يعطى الأخت من الأب والأم النصف ، ثم ينظر بعد ، فان كانت التكملة شرا للأخوات من الأب أعطاهن التكملة ، وان كانت المقاسمة شرا لهن أعطاهن المقاسمة ، وان كان يدخل الضم عليهن •

واذا كان في الفريضة بنو عم جدهم أخ لأم ، جعل المال للأخ للأم الذى هو ابن عم ، وسقط البقية ، وسأفسر ذلك ان شاء الله •

وان ترك ابنة ، وابنتى ابن ، وابن ابن : فلابنة النصف ، ولابنتى الابن السدس تكملة الثلثين ، وما بقى فلاين الابن ، وهى من اثنى عشر

سهما ، كان أصلها من ستة أسهم ، فلما أعطيت البنت النصف ثلاثة أسهم ، وأعطيت ابنتى الابن سدسا سهما لم ينقسم سهم بينهما ، فضربت أصل الفريضة وهو ستة فى اثنين ، فبلغت اثنى عشر سهما ، فللبنت من ذلك النصف ستة أسهم ، ولابنتى الابن السدس تكمله الثلثين ، وبقي أربعة أسهم فهو لابن الابن •

### ✽ مسألة :

سألت الربيع عن رجل اشترى ولده فى مرضه بألف درهم ، وله ورثة غيره أحرار ؟

قال : ان بلغ ثلث ماله ألفا ، ورث هذا الولد مع سائر ورثته ، وان لم يكن له ورثة أحرار ، ولم يبلغ ثلث ماله ألفا فانه يعطى من ماله ثمن ولده وبقية المال أيضا لولده •

## باب

### المسائل الملقبات في الفرائض

وهي عشرون مسألة ، منها في باب الصلب عشر ، ومن باب الجد عشر ، اختلف الصحابة في ذلك :

فالأولى من باب المشتركة ، ويقال لها الحمارية ، وهي : زوج ، وأم ،  
أو جدة ، وأخوان ، أو أختان لأم ، وأخ لأب وأم •

وسميت مشتركة لأن عمر أشرك العصبية مع الاخوة للأم •

ومذهب أبي حنيفة لا شيء للعصبية ، وهو مذهب علي •

وسميت الحمارية لأن الأخ للأب والأم قام الى عمر وقال : هب أن  
أبانا كان حمارا ألسنا قد ارتكضنا في رحم واحد ، فان لم تورثنا  
بأبينا فورثنا بأمنا فأشرك بينهم بالسوية •

الثانية : المباحلة وصورتها : زوج وأم وأخت لأب وأم ، ولم تحدث  
الا في عصر عمر ، فاختلف الصحابة ، واجتمعوا يتشاورون ، فأشار  
العباس بن عبد المطلب : يقسم المال بينهم على مبلغ سهامهم •

قال المصحح : انظر في هذه المسألة لعل فيها غلطا ، وعندى بها  
يعول الى سبعة ، وانما يعول الى ثمانية كما ذكر لو كان زوج وأم وأختان  
لأب وأم ، أو أختان لأب عند عدمهما ، أو أخت خالصة وأخت لأب  
أو أخت خالصة وأخ لأم ، فضربوا قوله ، والمسألة من ستة تعول الى  
ثمانية •

وأبى ذلك ابنه عبد الله ، ولم يظهر بينهم نكير فى الحال ، فلما مات  
عمر أظهر الخلاف ، فقال : ان أحصى رمل عالج عددا لم يكن ليجعل  
مالا قسمه نصفاً ونصفاً وثلاثاً •

فقال زفر : لو مت أو مت لقسم ميراثنا على هذا ما عليه  
القوم •

قال : ( يدع أبناؤنا وأبناءكم ) الآية ( ثم نبتهل فنجعل لعنة  
الله على الكاذبين ) فجعل ابن عباس للأم الثلث ، وللزوج النصف ،  
وما بقى فلأخت •

الثالثة : الغراء وصورتها : زوج وست أخوات متفرقات ، أصلها  
من ستة تعول الى تسعة ، فسميت الغراء لشهرتها •

الرابعة : أم الفروج ، وهى أم زوج وأخوان لأم ، وأختان لأب  
وأم ، أصلها من ستة تعول الى عشرة •

ابن عباس : للزوج النصف ، وللأم السدس ، والباقى بين ولد  
الأم وولد الأب ، والأم بالسوية •

وسميت أم الفروج لكثرة السهام فيها •

الخامسة : أم الأرامل : ثلاث زوجات ، وجدتان ، وأربع أخوات  
لأم ، وثمانى أخوات لأب وأم ، أصلها من اثنى عشر ، تعول الى  
سبعة عشر ، لكل امرأة سهم •

السادسة : هى الامتحان : أربع زوجات ، وخمس جدات ، وسبع  
بنات ، وتسع أخوات ، أصلها من أربعة وعشرين ، وتصح من ثلاثين  
ألفاً ومائتين وأربعين سهماً •

السابعة : المنبرية : زوجة وأبوان وابنتان ، قال على : وقد سئل عنها وهو على المنبر بالكوفة : صار ثمنها تسعا •

الثامنة : ثلاثية ابن مسعود ، صورتها : زوجة وأم وأختان لأم ، وست أخوات من الأب والأم ، وابن كافر أو عبد أو قاتل ، فللزوجة الربع ، وللأم السدس ، ولولد الأم الثلث ، وللأخوات من الأب والأم الثلثان ، ولا اعتبار بالولد ، أصلها من اثني عشر تعول الى سبعة عشر •

والفتوى عليها قال ابن عباس : للزوجة الثمن حجبها بالولد الكافر ، حجب نقص أصلها من أربعة وعشرين ، وتعول الى أحد وثلاثين •

التاسعة : وهي الاضرار تفرد بها ابن مسعود •

وكذلك العاشرة ، وسميت بهذا اللقب لاضرار الأمرين في بنات الابن من السدس الى المقاسمة ، فاحداهما تكون بنت وبنو ابن ، وبنات ابن ، والثانية أخت لأب وأم واخوة وأخوات لأب ، فجعل للبنت النصف ، والباقي بين بنى الابن ، وبنات الابن ، للذكر مثل حظ الأنثيين ، الا أن يكون نصيبهن أكثر من السدس ، فيفرض لهن السدس ، ويجعل الباقي لبنى الابن • وكذلك حكم الأخ والأخوات على الرسم الأول •

وأما مسائل الجد فهي عشر : الأولى الخرقاء : أم وأخت وجد ، ولها خمسة ألقاب ، وفيها خمسة أقوال ، كانت تسمى في عهد التابعين الخمسة ، قال فيها أبو بكر وابن عباس : للأم الثلث ، والباقي للجد ، وهو مذهب أبي حنيفة •

قال عمر ، وابن مسعود : للأخت النصف ، وللأم ثلث ما بقي ، والباقي للجد •



قال عثمان : للأم الثلث ، والباقي بين الجد والأخت نصفان •

قال علي : للأم الثلث وللأخت النصف والباقي للجد •

قال زيد : للأم الثلث ، والباقي بين الجد والأخت على ثلاثة ، فتصح من تسعة ، فجعل الجد كالأخ مع الأخت ، فأعجبه قول علي ، وقال : انه انرجل ، وهذه المسائل في مثلثة عثمان •

وسميت الخرقاء لانخراق الصحابة •

## باب

### ميراث الأولاد

وقال الوضاح بن عقبة ، ومحمد بن محبوب : فى رجل مات وله أولاد ، وله ولد من زوجة أخرى ، فقالت المرأة : مات أبوكم قبل ابنى ، وقالوا هم : مات ابنك قبل أبيه ؟

قال : يدعون بالبينة ، فما قالت البينة أخذ به ، وإن لم تكن بينه ورث كل واحد منهما من صلب مال صاحبه •

#### ❖ مسألة :

وقال فى ولد المتلاعنين : الولد للفراش وأبوه عصبة ابنه أحق بميراثه على كتاب الله •

وقال من قال : من استحق الميراث لم تبرأ منه •

#### ❖ مسألة :

وسألت عن امرأة سبها العدو ، هل لزوجها أن يقيم معها ؟

قال : نعم : إن أراد من بعد أن تنقضى عدتها ، وهما على نكاحهما الأول •

قلت : فإن الرجل مات وله أولاد منها ، هل يرثهم ولدها من المشركين ؟

قال : الولد للفراش ، وللعاهر الحجر •

قال أبو عبد الله : لهم ميراثهم لأنهم أحق به من أمهم •

❖ مسألة :

وقيل في القابلة اذا قبلت الولد ووضعتة حيا ثم أقبلت الى أمه وهي في الموت ، فماتت ، ثم التفتت الى الولد فاذا هو ميت ؟

قال : اذا كان كذلك ورث أحدهما من الآخر ، يرث الولد من مال الأم ، وترث الأم من مال الولد ، ولا يرث الموارث مما ورث من الآخر شيئا .

❖ مسألة :

ومن جواب أبي الحواري : وعن صبي ولد من بعد موت أخ له من أب غير أبيه ، فادعى ولى الصبي أنه ولد لأقل من ستة أشهر من بعد موت أخيه ، وادعى ولى الهالك أنه ولد من بعد موت أخيه الهالك لأكثر من ستة أشهر على من البينة ؟

فعلى ما وصفت ، فان البينة على ولى المولود أنه ولد لأقل من ستة أشهر ، لأنه مدع للميراث .

❖ مسألة :

ومن جواب أبي سعيد : في القول في اللذين أقرا بصبي صغير أنه ولدهما ؟

فالمقيم على ذلك البينة هو أولى بالولد فيما يستحق من ميراث الولد .  
وان أتت حالة تجب على المقر باقراره حكم لزمه ذلك باقراره ، ما لم يدفعه الولد .

واما اذا لم يصح ذلك بالبينة ، فقد قيل انه ولدهما ان مات هو

لم يرثاه اذا مات صبيا حتى يبلغ ويقرر بذلك ، أو تقوم البينة بذلك  
من غير اقرارهما ، وان ماتا هما ورثهما •

فبعض يقول : يرث من كل واحد منهما ميراث ولد تام •

وبعض يقول : نصف ميراث ولد مع الأولاد ، وان لم يخلف ولسدا  
الا هو فهو وارثهما جميعا بجمعها ، وان بلغ الصبي فأقر بذلك عندهما ،  
ولم يكن أقاما على ذلك بينة ، ولا أحدهما ثبت اقرار الولد لمن أقر له  
بذلك ان صدقه الوالد ، وان صح ذلك بالبينة لهم أو لأحدهما لم يلتفت  
الى انكار الصبي ، ولا اقرار لغيره ، ولا يثبت الاقرار بالولد حتى  
يصدق الوالد ، ولا بالوالد حتى يصدق الوالد الولد ، ويتقاررا على  
ذلك ، ويمكن ذلك في تقاررهم •

#### \* مسألة :

من الزيادة المضافة :

الدليل على أن للابن جميع المال قوله تعالى : ( للذكر مثل حظ  
الانثيين ) مع قوله تعالى : ( فان كانت واحدة فلها النصف ) ، فلما كان  
لها النصف وله هو ضعف ذلك استحق الجميع ، والله أعلم •

## باب

### في ميراث الزوجات

وعن رجل قدم من بعض الأمصار الى عمان - فتزوج امرأة ، ومات  
ولم يعلم له وارث غيرها ، هل لها ما له ؟

قال : عندي أنه يختلف في ذلك :

فقال من قال : ان لها المال كله اذا لم يصح له وارث غيرها ، وذلك  
على قول من يرد على الزوجة ، ولعل معنى هذا يروى عن علي بن  
أبي طالب •

وقال من قال : لها ميراثها ، والباقي في بيت مال الله ، وذلك يخرج  
على قول زيد بن ثابت •

وقال من قال : لها أن تأخذ الربع من ماله كاملا حتى يصح أن ليس  
له وارث •

وقول : ليس لها أن تأخذ من ماله الا الربع أو الثمن في الحكم  
حتى يصح أن ليس له وارث غيرها ، وتساءل عن ذلك ، وتجتهد حتى تؤيس  
من معرفته •

قلت : فيم يحكم لها به الحاكم ؟

قال : عندي أنه بما يذهب اليه من أقاويل المسلمين اذا رآه عدلا •

❦ مسألة :

وعن محمد بن محبوب في رجل تزوج صبية ولم تبلغ ، ثم أبرأ لها

نفسها بلا طلاق ، وأوفأها صداقها ، ثم مات قبل أن يخلوا لها ثلاثة أشهر ؟

قال : اذا أبرأ لها نفسها ، ثم مات لم ترثه اذا لم يكن دخل بها ، ونوى بالبرآن طلاقا ، وان لم يعرف ما نوى ، فأنى أقول انها ترثه ، ولها الصداق تاما .

❖ مسألة :

وعن رجل تزوج جارية بكرا ، ثم طلقها قبل أن يدخل بها ، وهو صحيح ثم مات ؟

قال : ليس بينهما ميراث ، ولا عليها منه عدة ، ولها نصف الصداق .

قلت : فان طلقها وهو مريض ، ثم مات فى عدتها ؟

قال : لها الميراث ، ولها المهر كاملا ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها .

وقال أبو عبد الله : وقال من قال من الفقهاء : اذا حبست نفسها عليه ، ولم تزوج حتى مات من قبل أن تخلوا عدة مثلها ، ورثته ولها نصف الصداق ، وعليها عدة المطلقة وبه نأخذ .

❖ مسألة :

وعن رجل ملك امرأة ، ولم يعلم منها انكارا ولا رضا حتى هلك الرجل ؟

قال : لها الصداق الا أن يعلم أنها لم ترض به .

❖ مسألة :

قال الموضح بن عقبة : اذا قالت المرأة كنت راضية بزوجي في حياته ،  
وأنا به راضية ؟

حلفت يمينا على ذلك ، وأخذت الصداق ، وان هلك ورثها  
الرجل .

❖ مسألة :

وعن رجل زوج ابنته وهو غائب عن ابنته ، فلما قدم الزوج قريبا من  
الأرض توفي الزوج ، هل لامرأته الميراث والصداق ؟

قال : تستحلف بالله أنها لو علمت أنه زوجها قبل أن يموت رضيت  
به ، أو لم يرضه .

❖ مسألة :

وقال محمد بن محبوب : في امرأة زوجها وليها وهي غائبة بفريضة  
وشهود ، فماتت المرأة قبل أن يبلغها أو مات الرجل ؟

فقال : اذا مات الرجل من قبل أن يعلم رضاها ، ثم رضيت به  
استحلفت أن لو كان حيا لرضيت به زوجها ، فاذا حلفت فلها في ماله  
الصداق ، وميراثها منه ، وان كانت هي الميتة من قبل أن يعلم منها  
الرضا فلا ميراث له منها ولا صداق عليه .

قال غيره :

ما لم يعلم منها تغيير فعليه الصداق كاملا وله الميراث .

✽ مسألة :

وعن أبي سعيد فيما وجدت : وقال في الرجل الذي مات وتحتته  
أختان زوجتان ، ولم يعلم ؟

فعندى أنه يكون الميراث للأولى ما لم يدخل بالآخرة ، فان دخل  
بالآخرة ففي بعض القول ليس للأولى ميراث ، لأنها قد فسدت عليه •  
وفي بعض القول : أن لها الميراث وان وطئ أختها لا يفسدها على  
الجهالة •

✽ مسألة :

وعن رجل تزوج بامرأة على غير صداق ، أو بأقل من أربعة  
دراهم ، ثم مات أحدهما قبل الجواز أو بعد الجواز ، هل يتوارثان ؟

فعلى ما وصفت فنعم ، يتوارثان ، فان كانت المرأة الميتة ، وكان ذلك  
قبل الجواز فقد قال من قال : على الزوج صداقها ويرثها •

وقال من قال : يرثها ولا صداق لها عليه ، وان كان قد جاز بها فعليه  
الصداق وله الميراث منها ، وان كان الرجل الذي مات ورثته المرأة فلا  
صداق لها الا ما سمي لها ، وان لم يكن سمي لها فلا صداق لها ، ولها  
ميراثها منه •

فان كان سمي لها بأقل من أربعة دراهم ، فهو كمن لم يسم  
شيئاً على قول بعض الفقهاء •

وكان يقول بذلك محمد بن محبوب رحمه الله •

وقال من قال : ان سمي لها بأربعة دراهم فليس لها الا ما سمي لها ،  
دخل بها أو لم يدخل بها •



وكان يقول بذلك موسى بن علي رحمه الله .

✽ مسألة :

أمة تحت حر طلقها وهو منها على رجعة ، ثم عتقت ؟

فانها ترثه ويرثها الا أن تختار نفسها حين عتقت ، فان اختارت نفسها فلها ذلك ، وان سكنت فليس لها بعد ذلك خيار ، وليس لها الا صداقها الأول .

✽ مسألة :

عن أبي الحواري رحمه الله : في رجل قال لامرأته : ليسك لى بامرأة ، وشهدت بذلك البينة العادلة عليه ، ثم انه مات ، فادعت المرأة أن عدتها لم تفرط هل ترثه ؟

فعلى ما وصفت فالقول قولها ، ولها الميراث ان كان طلقها طلاقا يملك الرجعة .

وكذلك ان كان قال : ليسك لى بامرأة ؟

فان كان صادقا ولم يسم كم الطلاق فهي تطليقة واحدة ، ولها الميراث ماداهت في العدة ، والقول قولها مع يمينها .

وكذلك أيضا ان أقر بذلك في صحته فالقول قولها في عدتها ، أرخت البينة أو لم تؤرخ ، فالقول قولها والميراث بينهما الا أن تئس من الحيض ، وتصير الى حد ذلك ، ثم تعتد بعد ذلك بالشهور ثلاثة أشهر ، ثم يموت بعد ذلك الزوج أو المرأة ، فلا ميراث بينهما .

**\* مسألة :**

وعن رجل تزوج امرأة فمات قبل أن يدخل بها ؟

قال : عليها العدة كاملة ولها صداقها كاملا ولها الميراث ♦

**\* مسألة :**

وعن رجل تزوج امرأة فمات قبل أن يدخل بها ؟

قال : عليها العدة كاملة ولها صداقها كاملا ولها الميراث ♦

**\* مسألة :**

عن أبي الحواري : رجل قال في مرضة الموت : بيني وبين زوجتي  
حرمة ثم مات ، هل ترثه المرأة ؟

وقالت المرأة : ليس أعلم بيني وبينه حرمة ، وانما أراد أن يذهب  
ميراثي من ماله ؟

فان كان أقر بهذه الحرمة في صحته ، ومات على ذلك ، فلا ميراث  
لها في ماله ♦

وان كان أقر بذلك في مرضه ؟

لم يقبل قوله ، ولها الميراث في ماله ، الا أن يسمى بالحرمة ،  
وتصدق المرأة في ذلك ، وان سمي بالحرمة في مرضه ، ولم تصدقه المرأة  
في ذلك فلها الميراث في ماله مع يمينها ♦

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ :

في امرأة تركت زوجها وبنى ابنها ذكرانا واناثا ؟

فللزوجة الربع ، وما بقى لبنى ابنها للذكر مثل حظ الأنثيين ،  
والله أعلم •

✽ مسألة :

وعن رجل عليه لرجل دين ، ثم لم يعلم له وارثا الا زوجة ؟

قال الشيخ : يدفع الى زوجته ويشهد عليها ، وان صح له وارث كان  
عليها أن ترد حصه الوارث •

✽ مسألة :

والمختلعة والملاعنة والمختارة نفسها اذا تزوج عليها أمة ، والأمة  
تعتق فتختار نفسها ؟

فكل هؤلاء بائنات لا ميراث لهن في العدة ولا للأزواج منهن ،  
والله أعلم •

## باب

### في ميراث المطلقات

ومن جامع ابن جعفر : والذي له زوجتان ، فطلق احدهما ، ولم يعرف أيهما طلق ، وقد كان دخل بواحدة منهما ، ولم يدخل بالأخرى ، ومات في العدة ، ولم تعرف المطلقة ؟

فأما التي دخل بها فلها صداقتها تاما • وأما التي لم يدخل بها فلها أيضا صداقتها تاما حيث انه لم يصح أنه طلقها •

وأما الميراث فيكون بينهما مع يمين كل واحدة ما تعلم أنها هي التي طلقها •

وان كان انما طلق تطليقة واحدة ؟

فليس على التي دخل بها يمين ، لأنها ترث على حال اذا مات وهي في العدة •

وان طلق ثلاثا ؟

حلقت كل واحدة ، والميراث بينهما ، وأيتهما لم تحلف كان الميراث كله للأخرى •

### ❖ مسألة :

ومن الضياء : وعن موسى بن علي ، في رجل طلق زوجته ، فتمكث سنين ثم يموت أحدهما ، فيطلب الحي منهما ميراث الميت ؟

قال : ان الباقي يرث الا أن يكون مع ورثة الميت بينة على انقضاء

العدة قبل موت الآخر ، ويستحلف الرجل ما يعلم أن عدتها انقضت ،  
وتستحلف المرأة ما انقضت عدتها قبل أن يموت ، والقول في انقضاء  
العدة قول المرأة ، اعتدت بالحيفض أو بالشهور •

وإذا قال الزوج انها ماتت وهي في العدة بعد فأنا آخذ  
ميراثي منها ؟

فقد قيل : ان القول قوله •

وقال بعض : وفي نفسى من ذلك ، وليس هذا سواء ، الفرق بينهما  
ان ما هي أعلم بأمرها ، والرجل لا يعلم ما عندها •

وقال آخرون : له ميراثها حتى تشهد أن عدتها قد انقضت ،  
والله أعلم •

#### ❖ مسألة :

ومنه : وعن رجل طلق امرأته تطليقة ثم ماتت ، فطلب ميراثه من  
مالها ، واحتج أن عدتها لم تنقض حتى ماتت . وهي ممن تعدد  
بالحيفض ؟

قال : له الميراث منها ، ولو خلا سنة أو أكثر اذا لم يصح بشاهدى  
عدل أنها أقرت أن عدتها قد انقضت منه •

#### ❖ مسألة :

ومنه : وقال : من طلق امرأته فحاضت ثلاث حيض ، ثم مات من  
قبل أن تغتسل من الحيضة الثالثة ؟

فإذا طلقها طلاقاً يملك منه رجعتها ، ثم مات من قبل أن تغتسل من

الحيضه الثالثه ، فانها ترثه الا أن تكون طهرت طهرا بينا حتى جاوزت وقت الصلاة ، فانها لا تدرك الميراث منه •

❖ مسألة :

ومنه : وقيل في رجل طلق امرأته وهي حامل ، ثم مات وهي في ميلادها ، وقد خرج ولدها كله الا قدمه ، هل ترثه ؟

قال : نعم ترثه ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها •

قلت : وترثه وعليها العدة ما لم يستتم خروج الولد كله ؟

قال : نعم •

❖ مسألة :

وعن رجل له امرأتان ، فشهدت البينة عليه أنه طلق احدهما ولم تعرف البينة أيهما المطلقة نفسها ؟

فإن مات قبل أن يقرر على احدهما بالطلاق ورثناه جميعا •

❖ مسألة :

وعن رجل له امرأتان جاز باحدهما ولم يجز بالأخرى ، فطلق احدهما في صحته ، ثم مات ولم يعلم أيهما طلق ؟

قال أبو عبد الله : أرى للتي دخل بها الصداق كاملا ، لأنها تستحق الصداق كانت هي المطلقة أو لم تكن ، والميراث بينهما نصفان ، وعلى كل واحدة منهما عدة المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشرا ولو حاضت المدخول بها في الأربعة الأشهر وعشر ثلاث حيض ، فإن لم تحض ثلاث

حيض في الأربعة الأشهر وعشر ، فلا تتزوج حتى تحيض ثلاث ، حيض ،  
وأما التي لم يدخل بها فليس عليها الا أربعة أشهر وعشر ، ولا أرى لها  
الا نصف الصداق ، ويستحلفان جميعا كل واحدة منهما بالله ما تعلم  
أنه طلقها •

✽ مسألة :

وعن رجل طلق امرأته من قبل أن يدخل بها ، ومن غير أن يسمى  
لها مهرا ؟

قال : اذا طلقها من غير أن يدخل بها فلا صداق لها ولا ميراث ،  
ولا عدة عليها •

قال أبو عبد الله : ويمتعها الا أن يكون طلقها في المرض ، فاذا حبست  
نفسها عن التزويج بقدر عدة المطلقة ، فلها الميراث ولا مهر لها  
ولا متعة •

قلت : فان سمي لها صداقا ؟

قال : ان كان طلقها قبل أن يدخل بها فلها نصف الصداق ، وان  
كان دخل بها فلها الصداق كاملا •

✽ مسألة :

ومن جامع أبى صفرة : وعن رجل له أربع نسوة ، فطلق احداهن ،  
ولم تعلم التي طلق ، ثم توفى وقد علم الناس أنه طلق احداهن ؟

قال : يعطين النسوة ثلاثة أرباع من الثمن ، ويرد ريع الثمن  
على الورثة •

قال أبو عبد الله رحمه الله : ليس للورثة عندهن شيء ، وتستحلف كل واحدة منهن يميناً بالله ما تعلم أنه طلقها ، فإذا حلفن كان الثمن بينهما على أربعة ، ومن لم تحلف فلا ميراث لها ، ويكون الثمن للباقيات •

قال أبو سعيد : معنى هذا إذا طلقها طلاقاً بائناً ، وانقضت عدتها مثلها منذ طلقها ، ولم يردّها ، وإن كان طلاقاً يملك فيه رجعتها ، وكان في العدة بعد فللمطلقة الميراث على حال إذا كان مدخولاً بهن ، ولو بقي من النساء واحدة ، كان لها الثمن وهذا معنى لا يخرج من قول أهل العدل أن يحرم النسوة ثمن ما بقي منهن أحد ولو واحدة •

#### ❖ مسألة :

وعن رجل له أربع نسوة طلق واحدة منهن ، ثم تزوج أخرى ، ثم مات ولم يدر أيهن طلق ؟

فقيل : للتي تزوج أخيراً ربع الربع ، أو ربع الثمن ميراثها ، وثلاثة أرباع الباقية بين الأربعة الأواخر ، فإن أردن استخلاف بعضهن بعض فعلى كل واحدة منهن للبواقي يمين بالله ، ما تعلم أنها مطلقه •

#### ❖ مسألة :

عن أبي بكر أحمد بن محمد بن أبي بكر : وعن رجل تزوج صبيه ودخل بها ، أو لم يدخل ، ثم مات عنها ، أو طلقها ، واعتدت ثلاثة أشهر ، وتزوجت زوجاً آخر ، ثم بلغت ، ورضيت بالزوج الأول بعد أن مات ، ما يجب لها على هذا الزوج ؟

قال : قد رفع أبو على أنه قد وجد عن الشيخ أبي إبراهيم محمد بن سعيد بن أبي بكر أنه قال : لها الميراث من زوجها الأول •



وذكر عن الشيخ أبي سعيد أنه قال : لا يفعل هذا الا من كان جاهلا بالآثار ، والله أعلم •

### \* مسألة :

قال أبو سعيد : اذا ادعت المرأة على زوجها أنه طلقها ثلاثا ، والزوج ينكر ذلك الى أن مات وهو على انكاره ، فلما مات رجعت المرأة عن دعوها للطلاق من زوجها ؟

فقد قيل : في هذا باختلاف :

فقال من قال من المسلمين : ان ذلك دعوى منها ، ولا يقبل دعوها على الزوج ، ولها الميراث اذا رجعت عن دعوها •

وقال من قال : ان كانت المرأة في حال ادعائها الطلاق معتزلة عن الزوج ، غير مساكنة له الى أن مات الزوج ، ثم رجعت عن دعوها لم تثبت على الورثة رجوعها ، ولم يكن لها ميراث في مال الزوج •

وقال من قال : ان كانت في حال دعوها على الزوج الطلاق تساكنته وتعاشره ، وتدعى عليه ذلك ، وهو ينكر دعوها الى أن مات أن لها الميراث •

وقال من قال : هي مدعية كانت معتزلة عن الزوج أو غير معتزلة ، ولا يقبل قولها ، أو لها الميراث اذا رجعت الى قوله بعد الموت ، وكما لم يكن قولها ودعوها ثابتا على غيرها ، فكذلك لا يثبت عليها اذا رجعت عنه ، والله أعلم •

قال المصنف : وقد وجدت : قال أبو المؤثر : ان كانت ادعت ثلاث تطليقات ، أو ادعت أنها بانته منه بحرمة ، وسهت الحرمة ما هي مثل الوطء في الحيض ، وهو متعمد ، فادعت ذلك ، واعتزلت عنه ، وأنكر هو

ذلك ، فلا ميراث لها ، ولها صداقتها ، وعليها عدة المتوفى عنها زوجها ، لأنها لا تصدق فيما لله عليها •

وان كانت ادعت أنه طلقها تطليقة ، وأنكر هو ذلك ، ولم يشهد على رجعتها ، واعتزلت عنه وهي تدعى ذلك ، ثم انقضت عدة الطلاق ، ثم مات من بعد ذلك ، ثم رجعت ، فأكذبت نفسها ، فلا ميراث لها وعليها عدة الوفاة ، والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

في المتبرئة اذا ماتت في عدتها ولو كان صداقتها ألف درهم ، فأبرأت زوجها من درهم واحد ، وأبرأ لها نفسها ، لكان هذا خلعا لا ميراث بينهما والله أعلم •

#### ✽ مسألة :

وعن رجل تزوج امرأة ، ثم شهد عليه أبوها ، وشهد آخر معه أنه طلقها وهو ينكر ذلك ، ففرق الحاكم بينهما ، ثم ماتت المرأة بعد ذلك بسنة أو أقل أو أكثر ، فطلب الزوج ميراثه منها ، هل يقبل منه ذلك ؟

قال : نعم •

#### قال غيره :

نعم ، تجوز شهادة الوالد لابنته بالطلاق ، وتبين من الزوج بشهادة والدها ، فان كان هو الوالد هو الوارث ، فهو كما قال ، وللزوج ميراثه من المرأة ، فان كان غير الأب هو الوارث مع الأب ، فان الزوج لا يدخل على أولاد المرأة ، ويدخل على الأب في ميراثه ، فيحاصصه فيما في يده ، فان كان للأب السدس ، دخل الزوج بقدر ما لو كان زوجا في سدسه ، وكذلك ان كان له أقل أو أكثر •

وعنه قيل : فان تزوجت زوجا آخر فماتت عنده ، لمن يكون ميراثها ؟

قال : للزوج الآخر ، ويغرم الأب للزوج الأول مثل ميراثه منها •

قال غيره :

شهادة الأب للزوج جائزة ، لأنه أجنبي ، وانما يدخل على الأب وعلى أولاد الأب ، لأن شهادة الأب لا تجوز لنفسه ، ولا لأولاده ، وتجوز لمن سواهم في الميراث كما جازت في الطلاق وإباحة الفروج للزوج ، وكذلك تجوز شهادته للزوج بالميراث ، الا أن يكون يدخل هناك نفع عليه بشهادته ، فانه لا تجوز شهادته فيما يجر الى نفسه أو الى ولده نفعاً بشهادته •

قيل له : فان كان لها ولد من الزوج الآخر كم يرث الزوج الآخر

منها ؟

قال : الربع •

قال غيره :

لا يستقيم أن ترث المرأة زوجان ، وهي متى ثبت تزويج الآخر بطل تزويج الأول ، لأنه يقع لغير الوالد •

✽ مسألة :

عن أبي عبد الله : فيمن حضرته الوفاة فأقر أنه كان طلق زوجته ثلاثاً ، وهو صحيح ، وسمى لوقت طلقها فيه الى أن مات ، وانما مات من بعد أن حاضت ثلاثاً ؟

قال : لا يقبل قوله ، ولها الميراث في ماله ، الا أن يشهد غير الأب عدلان على ما قال ، وكذلك لو طلبت النفقة واحتج بذلك لم يقبل منه ، ولها النفقة لما مضى ، وقول انه مصدق ولها أن تزوج ولا نفقة عليه قول أبي المؤثر •

## باب

### في ميراث المطلقة ضرارا

وسألته عن طلاق الضرار ؟

قال : عندي أنه قد قيل طلاق المريض أريد به الضرار أولا ، وقيل حتى يريد به الضرار •

❖ مسألة :

قلت : فإذا وجب حكم طلاق الضرار هل تترك به الزوجة ؟

قال : عندي أنه قد قيل تترك ، وقيل لا تترك ، ورأيت يذهب أنها تترك •

قيل له : فما يكون لها من الصداق ان كان قد فرض لها صداقا ؟

قال : عندي قد قيل نصف الصداق ، وقيل لها الصداق كله •

قيل له : فما أوجب لها الصداق كله ، وقد ثبت أن المطلقة إنما لها نصف الصداق •

قال : عندي ان وجب لها الصداق كله معني ما وجب لها الميراث مع ثبوت الاتفاق أن المطلقة غير مدخول بها ، لا ميراث لها ، ولا عدة عليها اذا كان ذلك في الصحة •

وقد أثبت ميراثا لهذا المعني ، وكذلك في الصداق له ، لأن هذا بأصل وهذا بأصل •

❖ مسألة :

وسئل أبو سعيد عن رجل طلق امرأته ثلاثا وهو مريض ، ثم مات وامرأته في العدة ، هل ترثه ؟

قال : هكذا عندي أنه قد قيل في معنى طلاق الضرار •

قلت له : فان انقضت عدتها في مرضه ، ثم مات هل ترثه ؟

قال : معي أنه يختلف في ميراثها :

فقال من قال : ترثه •

وقال من قال لا ترثه •

ويوجد هذا عن هاتم ومسيح •

قلت له : فان صح ، ثم مات وهي في العدة ، هل ترثه ؟

قال : معي أنه يختلف في ذلك •

وقال أبو الحواري : أنا آخذ بقول من قال انها ترثه •

قلت له : فان انقضت عدتها بعد صحته ، ثم مات هل ترثه ؟

قال : هكذا عندي ، ولا أعلم في ذلك اختلافا •

قيل له : فان طلقها واحدة ، ثم انقضت عدتها في مرضه ، ومات

بعد ذلك ؟

قال : معي أنه يختلف في ذلك •

✽ مسألة :

فقيل : اذا طلقها دون الثلاث ، ثم مات وهي في العدة ؟

ورثته كان مريضا أو صحيحا وان طلقها ثلاثا وهو مريض ، ومات

وهى فى العدة أنها ترثه ، وهذا اذا كان قد دخل بها ، وان لم يكن دخل بها فلا ميراث لها •

✽ مسألة :

رجل طلق زوجته ثلاثا عند حضور الموت ولم يدخل بها ؟  
قال : ان كان يعلم أنه انما طلقها لثلاث ترثه فليس له ذلك •  
ولا يصلح الضرر • وأنا أقول : ان عليها بينة بأنه ضرر ، ورأى لها ميراثها ومهرها منه ، وعليها العدة أربعة أشهر وعشرا •

ومن غيره :

قال : وقد قيل لها نصف المهر والميراث ، ولا عدة عليها •  
وقال من قال : لها المهر والميراث ، ولا عدة عليها •  
وقال من قال : لها المهر كله ، ولا عدة عليها ، ولا ميراث لها •  
وقال من قال : لها نصف المهر ، ولا عدة عليها ، ولا ميراث لها •

✽ مسألة :

ومن طلق زوجته فى مرضه قبل أن يدخل بها ؟  
فالذى يوجد فى جامع أبى صفرة أن لها صداقها كاملا ولا عدة عليها ولا ميراث لها •  
وعن جابر بن زيد : أن لها نصف صداقها ، ولا عدة عليها ، ولا ميراث لها •  
وعن أبى عبيدة : أنها اذا اعتدت منه فلها صداقها والميراث ، فان تزوجت ولم تعتد فلها نصف الصداق ولا ميراث لها •

وعن محمد بن محبوب : أنها ان تربصت عدة مثلها فلها الميراث ،  
وفد اختلف في الصداق :

قال من قال : لها نصف الصداق ♦

وقال من قال : الصداق كله وهو ممن يقول ان لها الصداق كله ♦

ويوجد عنه في موضع آخر أنها ان حبست نفسها عن الأزواج حتى  
تتقضى عدة مثلها ، فلها الصداق كله والميراث ، وان تزوجت فذلك واسع  
لها ، ولها نصف الصداق ، ولا ميراث لها ♦

ويوجد عن أبي سعيد أن لها الميراث ، ولو انقضت عدتها في مرضه  
ثم مات بعد ذلك ♦

#### ❖ مسألة :

وزعم هائسم أن رجلا كان له أربع نسوة ، ومنهن واحدة لم يدخل  
بها ، فطلقهن ، وهو مريض ، ثم مات ، فقسم موسى الربع بين الثلاث ،  
ولم ير للتي لم يدخل بها ميراثا ولا عدة عليها ♦

قال : وقال سليمان بن عثمان ، وسعيد بن المبشر : لها الميراث  
فأخبرا بقول موسى ولم يردهما ذلك عن قولهما ♦

#### ❖ مسألة :

من الزيادة المضافة ♦

وسئل عن رجل قال لزوجته : اذا هل الهلال فأنت طالق ، فهل الهلال  
وهو مريض ، هل ترث ؟

وقال : عندي أن في ذلك اختلافا ♦

قلت له : فان قال لها : أنت طالق ان فعلت كذا وكذا وهو في مرضه ،  
ففعلت وهو مريض ثم مات هل ترثه ؟

قال : أرجو أنه يختلف فيه ، والله أعلم •

#### \* مسألة :

عن أبي عبد الله فيما أحسب : فيمن طلق امرأته في المرض قبل أن  
يدخل بها ؟

فقول : لها نصف الصداق ، وعليها عدة المعلقة ، ولها الميراث  
ان حبست نفسها مقدار العدة عدة الطلاق ، وبه نأخذ •

وقول : لها الميراث حبست نفسها أو لم تحبس ، ولها نصف الصداق ،  
وعليها عدة المعلقة •

وقول : لها نصف الصداق ، ولا ميراث لها ، ولا عدة عليها ، وهو  
قول موسى بن أبي جابر •

وقول : لها الصداق كله والميراث ، وعليها عدة المميتة •

وقول : لها الصداق كله ، ولا عدة عليها ، ولا ميراث لها •

وقول : لها نصف الصداق والميراث ان مات في عدة مثلها •

وقول : مات في العدة أو بعدها ما لم تزوج سبعة أقاويل •



## باب

### في ميراث العصبية

وكل ذى عصبية لقي الميت الى أب قبل الآخر فهو وأولاده . وان  
سفلوا أولى بالميراث ممن لقي الميت الى أب أعلى منه ، وان قرب في  
النسب .

وقال من قال : ان الميراث للعصبية ما صح النسب ما لم يجهلوا ،  
وقول : ولو جهلوا .

وقال من قال : العصبية اذا لقي الميت الى أربعة آباء ، ثم لا عصبية  
بعد ذلك ، كأنهم يقولون : الميراث لمن لقي الميت الى أبيه ، يعنى والد  
أبيه ، وهم اخوته ، وهذا واحد ، ثم من لقيه الى جده وهم أعمامه  
اخوة أبيه ما كانوا وتناسلوا . ثم ولد أبى جده أبى أبيه هم  
وبنوهم .

والقول الأول هو الأكثر ، وبه نأخذ ، أنهم قالوا : الميراث للعصبية  
ما صح النسب ما لم يجهلوا ، ويوجد ذلك عن موسى بن على ، ومنير  
رحمهما الله ، ولم يجدوا في ذلك أربعة آباء ، والقول الأول هو  
المعمول به .

ولا يكون أحد من قبل الأم وجدها عصبية ، وانما يعطون ميراثهم مع  
الأرحام ، وأما الذى يعرف بأمه ولا يعرف بأبيه فذلك أمه عصبية مادامت  
حية ، فإذا ماتت أمه كانت عصبته عصبية أمه من كان أولى بعصبية أمه  
كان أولى بعصبته .

فان ترك هذا الهالك ذوى فرائض ممن سمي الله له فريضة مثل :  
زوج أو زوجة أو ابنة أو أحد من ذوى الفرائض ، فانهم يعطون  
( م ١٧ - المصنف )

فرائضهم وما بقى من بعد الفرائض ، فهو لأمه ان كانت حية ، وان كانت ميتة رد على أولى الناس بعصبة أمه ، والله أعلم •

**\* مسألة :**

ورجل خلف ابنته وعصبة يلقونه الى عشرة آباء أو عشرين أبا هل يدخلون ؟

قال : هكذا عندي ، وقد قيل : الى خمسة آباء •

وقال من قال : ما لم يجهلوا •

وقال من قال : ما صح النسب ولو جهلوا •

قلت : وكذلك وصية الأقربين •

**\* مسألة :**

وسألت أبا سعيد عن رجل من بنى جيفر بن سيار ، وهو يعلم نسبه الى جيفر بن سيار ، ثم مات رجل من بنى جيفر بن سيار ، لا يعلم له عصبة غير بنى جيفر بن سيار ، هل يجوز له أن يأخذ ميراث هذا الرجل الميت وحده ان قدر عليه ؟ أم يكونوا بنو جيفر كلهم شرعا في ميراثه على هذه الصفة ؟

قال : أما في الحكم فلا يستحقه هذا الرجل عندي ، ولا جميع بنى جيفر بن سيار ، وعلى صفتك أن هذا لا يعرف فلا يبين لى أيضا أخذه حتى يعلم أنه يلقاه الى أب دون بنى جيفر كلهم ، أو هو وغيره ممن يشاركه فيه •

قلت له : ويكون ميراث هذا موقوفها حتى يصح له وارث ؟

قال : هكذا عندى بالبيئة العادلة بنسبة ، وينسب من يستحق ميراثه •

قلت له : فان لم يصح له وارث بالبيئة العادلة الا بسماع من بعض الناس ، أو وجد فى كتاب نسبه لبنى جيفر أن وارته فلان ، هل يجوز أن يسلم ميراثه الى هذا الرجل بذلك الخبر المجود فى النسب ، والمسموع بحكم أو اطمئنانه ؟

قال : أما فى الحكم فلا يبين لى ذلك ، وأما فى الاطمئنانة فذلك الى الممتحن ان لم يشك فى ذلك ، ولم يرتب فلا يضيق عليه ذلك عندى ، وان ارتاب فلا يسعه ذلك عندى •

قلت له : فان كان للميت ابنة يتيمة ، ولم يصح له وارث فى الحكم الا بالاطمئنانة ، هل يجوز للممتحن بذلك من وصى أو غيره أن يسلم ما بقى من المال بعد ميراث اليتيمة الى هذا الرجل بالاطمئنانة حتى تبلغ اليتيمة وتلى هى ذلك ؟

قال : معى أنه لا يتحكم أحد فى مال أحد فيما يطمئن اليه بتسليم أصل مال ولا غيره معى •

قلت له : فان فعل وسلم اليه ، ثم علم أكون عليه أن يجذب المال من المسلم اليه ويرده الى اليتيمة حتى تبلغ اليتيمة فتتفد ذلك ؟ أو تمسك به ؟ أم تجزيه التوبة من ذلك ؟

قال : معى أنه اذا لم يشك فى ذلك كما لا يشك أنه ابن أبيه ، وأنه خرج من بطن أمه وأشباه هذا مما لا يرتاب فيه ، ولو لم يره بعينه ، ولو لم تقم به عنده بينة ، ولا أخبره أحد بذلك ، فأرجو أنه يسعه السكوت على ذلك ما لم تأخذه حجة باقدامه فى مال غيره ، وان أخذته حجة فى الحكم كان عليه الضمان ، لأنه فعل ما لا يجوز له فى الحكم ، وليس هو حاكما فى أموال الناس باطمئنانة ، وانما ذلك عليه فى ماله وله •

قلت له : ولا تكون الاطمئنانة عندك الا حتى لا يشك كمثله ما لم  
تسك أنه ابن أبيه ، وأن أمه ولدته أم اذا سكن القلب الى ذلك لحق ذلك  
بحكم الاطمئنانة ؟

قال : في هذا الوجه لا يجوز عندى الا مالا يشك فيه من أموال  
الناس ، فأما ماله هو فذلك اليه فيما له أو عليه •

قلت له : فالحجة التى تأخذ به ذلك ، ويلزمه الضمان هو حكم الحاكم ،  
أو ممن يقوم مقام الحاكم ، أو بمطالبة من استحق المال هو الحجة فى  
الحكم ؟

قال : معنى أنه اذا صح معه تلك الصحة لم يكن مطالبة المطالب حجة  
عندى ، تثبت عليه فى الحكم الا بحكم من حاكم ، أو ممن يقوم مقامه  
ممن يثبت عليه حجته ، لأن ذلك مما لا شك فيه ، فهو عندى كعلمه هو ،  
وهو أولى بعلمه ما لم تعرضه حجة تبطل علمه فى الحكم •

## باب

### فيمن يدلى الى الميت بنسبين

ومما يوجد عن الفضل بن الحواري : عن رجل هلك وترك ابني عمه ،  
أحدهما أخوه لأمه ؟

قال : المال كله لابن العم أخ الأم •

وقال : قد حكم موسى بن علي فيها هو أشد من هذا في رجل هلك  
وترك ابني عمه أخى أبيه ، أحدهم أخو أبيه لأمه ، فحكم موسى له بالمال  
دون الآخرين •

قال قد رووا عن هاشم بن غيلان في رجل هلك ، وترك ابنته  
وابني عمه ، أحدهما أخوه لأمه ؟

فقال هاشم : المال لأخيه لأمه •

قال : وأما غيره من الفقهاء فلم ير ذلك ، وجعل المال بعد نصف  
البنت بينهما نصفين ، لأن البنت حجت الأخ للأم ، لأنه لا يرث مع  
البنت •

قال : وكان محمد بن محبوب يقول في ابني عم أحدهما أخ للأم :  
ان السدس للأخ من الأم ، والباقي بينهما نصفان • وقد قال ذلك غيره  
من الفقهاء •

ومن غيره :

في ابني عم أحدهما أخ للأم ؟

قال منير : لابن عمه أخى أبيه لأمه وهو أخوه لأمه السدس ، والباقي  
لابن عمه أخى أبيه لأبيه وأمه •

ومن غيره :

عن سعيد بن محرز ، عن الأزهر بن على فى امرأة ماتت وتركت  
ابنى عمها أحدهما ابن عمها أخى أبيها لأبيه وأمه ، وأحدهما ابن عمها  
أخى أبيها لأبيه ، وهو أخوها لأمها ؟

فإن المال لأخيها لأمها •

قال أبو زياد : كذلك حفظنا ان مات وترك ابنى عمه أحدهما أخو  
إنهالك لأمه وهو ابن عمه ؟

فقال من قال : المال لأخيه لأمه •

وقال من قال : لأخيه لأمه السدس ، والباقي بينهما نصفان •

قال هاشم : المال لأخيه لأمه ، وان كان ابن عمه أخى أبيه لأبيه •

قال غيره :

لأخيه لأمه السدس بالفريضة ، وما بقى فإن كان أخوه لأمه  
ابن عمه أخى أبيه لأبيه وأمه كان الباقي بينهما نصفين ، وان كان ابن عمه  
لأبيه كان الباقي لابن العم أخ الأب للأب والأم •

قال المصنف : الأخ للأم لا يكون ابن عم لأب ، وأم الا من نكاح  
لا يحل ، لأن الجد وابن الابن لا يحمل لأحدهما تزويج امرأة الآخر ،  
والله أعلم •

قال ابن محبوب : في ابني عم أحدهما زوج وأحدهما أخ لأم فيه  
اختلاف :

قول للزوج النصف بالفرض ، والباقي للأخ للأم لأنه يرث  
برحمين •

وقول : للزوج النصف بالفرض ، وللأخ للأم السدس فرضا ، والباقي  
بينهما بالعصبة •

وعن محبوب : قال في الكتب عن عمر وشريح : يقضيان بالفرض ،  
فأما موسى بن علي ، وسعيد بن محرز قال : من قرب برحمين كان أولى  
بالميراث •

## باب

### في الرد

كان عمر بن الخطاب رحمه الله ، وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله ابن عباس وغيرهم ، وفقهاء أهل الكوفة التابعون منهم ومن بعدهم ، والفقهاء من التابعين من أهل البصرة ، والفقهاء من بعدهم ، وفقهاء أهل الشام يرون الرد على جميع الورثة ممن له سهم في كتاب الله ، ويورثون ذوى الأرحام اذا لم يكن عصبه ، ولا أحد ذو سهم الا يزيد بن ثابت ، وهو رأي أهل المدينة •

وفي قول أهل المدينة وكان زيد بن ثابت ، وأهل المدينة لا يردون على أحد من الورثة ، ولا يورثون ذوى الأرحام •

وكان على وغيره يردون على كل ذى سهم ، ولا يردون على زوج ولا زوجة ، ويردون على من سواهما •

وكان عبد الله بن مسعود لا يرد على ست : لا يرد على ابنة ابن مع ابنة الصلب • ولا يرد على أخت لأب مع أخت لأب وأم • ولا يرد على اخوة وأخوات لأم مع أم • ولا يرد على جد مع ذوى سهم • ولا على زوج ولا على زوجة ، ويرد على سوى ذلك •

### \* مسألة :

ومن كتاب الأصفر :

وسألت أبا الوليد عن رجل ترك أخته لأبيه وأمه وأخته لأبيه وأخته لأمه ؟



فقال : يقسم على خمسة . ثم نظر فقال تأخذ أخته لأمه السدس ،  
ويقسم الباقي على أربعة .

✽ مسألة :

وقال : يروى عن الربيع أنه قال في رجل ترك أمه وأخته لأمه  
وأبيه أن لأخته النصف ، ولأمه السدس ، والبقية للأم هي عصبته .

ومن غيره :

عن المقتدر أنه قال في امرأة تركت ابنتها وأمها : ان المال بينهما  
على أربعة . وزعم أن غيره قال : ان المال بينهما نصفان .

✽ مسألة :

اتفقت الصحابة رضي الله عنهم على أنه لا يرد على زوج ولا زوجة ،  
الا ما روى عن عثمان ، وعلى ، وجابر بن زيد أنهم ورثوا زوجا جميع المال ،  
رواه يزيد بن حرون ، عن حبيب بن أبي حبيب ، عن عمر بن هرم ، عن  
جابر بن زيد ، عن علي بذلك .

فقد قيل : ان الزوج كان عسبة للميت أو مولى ، فأخذ النصف  
بالفرض ، والباقي بالتعصيب أو بالولاء .

فأما أن يعطى الزوج جميع المال ، ولا قرابة له بامیئة فلا ، لأن  
ميراثه بسبب وإذا انقطع السبب فلا يجوز الرد عليه ، لأنه أجنبي من  
المیئة .

واختلفوا فيما عدا ذلك من الفاضل من المال بعد أخذ ذوى الفروض  
فروضهم ، فكان عمر ، وعلي يردان على كل ذى سهم بقدر سهمه لما روى  
أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل على سعد بن الربيع يعبده ، فقال :

يا رسول ما يرثني الا ابتئى أفأوصى بجميع مالى ؟ .. الحديث الى آخره ،  
فأخبر أن ليس له ورثة الا ابتئاه ، ولم ينكر عليه النبي صلى الله  
عليه وسلم ذلك •

فدل على أن الابنتين ترثان جميع المال ، ولأنهم قد ساووا المسلمين في  
الاسلام والنصرة ، وانفردوا بالقرابة ، فوجب أن يكونوا أحق منهم بهذا  
الفاضل ، ولأن البنت جعل لها النصف بالفرض ، وهذا القدر هو فرضها  
والباقى انما تستحقه بالرد لا بالغرض ، ولأنه يتمتع أن يستحق شخص  
واحد سهمين من فريضة واحدة كالزوج اذا كان ابن عم أو مولى ، وكالأب  
مع البنت ، والدليل على كيفية الرد هو أن المعنى الذى ورثوا به الباقى  
من المال هو ما به ورثوا الفرض فوجب أن يشتركوا في المال كله ، فيكون  
بينهم على قدر سهامهم •

كما أن القول يدخل على جماعتهم ، وهو قول سفيان الثوري ، وأبى  
حنيفة ، وأبى يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وأبى عبيده القاسم  
ابن سلام •

وكان عبد الله بن مسعود يرد على كل ذى سهم بقدر سهمه ، الا على  
أربعة : لا يرد على بنت الابن مع ابنة الصلب ، لأن البنت أقرب منها وهما  
من جهة واحدة ، فكانت أولى منها ، كما أن الأقرب من العصابة أولى بما  
يرثونه بغير سهم ، ولا على الأخت من الأب مع الأخت من الأب والأم  
لهذا المعنى أيضا ، ولا على ولد الأم مع الأم ، لأنهم بها يدلون ، فكانت  
أولى منهم بما بقى ، لأنه مأخوذ بغير فرض ، فأشبه ما يورث بالتعصيب ،  
كما لا يرث ابن الابن مع الابن ، وكابن العم مع العم ، ولا على الجدة  
مع ذى سهم من النسب ، لأن سهمها طعمة من رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فان انفردت رد عليها •

وكان ابن عباس يرد على كل ذى سهم بقدر سهمه ، الا على الجدة  
مع ذى سهم من النسب • وقد روى عن عمر وعلى نحوه •

وقد روى عن على أنه لم يرد على الجدة مع ذى سهم من النسب ، وكان ابن عباس اذا أقام الجدة مقام الأم رد عليها بلا خلاف عنه •

وان أعطاها نصيب الجدة لم يرد عليها مع ذى سهم من النسب بخلاف عنه ، والمشهود عن عمر وعلى وابن عباس ما قدمنا بيانه •

وقد روى عن أبى بكر رضوان الله عليه أنه قال فى ميراث سالم مولى أبى حذيفة قال : لابنته النصف ، وما بقى لبيت المال •

وروى أن سالما مولى أبى حذيفة قتل يوم اليمامة ، وترك أمه ، فورثها عمر رضى الله عنه المال كله •

وكان زيد بن ثابت يفرض لأهل الفرائض فرائضهم ، فيجعل ما بقى مصروفا الى بيت المال ، وحكى عن ابن عباس نحوه •

وحكى عن عمر وابن عمر ما يدل على ذلك لقوله تعالى : ( يستفتونك قل الله يفتكم فى الكلالة ان امرؤ هلك ليس له ولد وله أخت فلها نصف ما ترك وهو يرثها ) فجعل الله فرض الأخت اذا انفردت النصف •

فمن قال : انها تأخذ جميع المال سقط النص ، ولأن كل من ورث مقدارا من فريضة له لم يستحق زيادة عليه الا بالتعصيب كالزوج والزوجة ، ولأن المسلمين يعقلون عنه ، فجاز أن يورثوا الفاضل من فرض ذوى السهام أصل ذلك بنو الأعمام والموالى •

ولأن كل من ورث فرضا بسبب لم يستحق بذلك السبب شيئا آخر كالزوج والزوجة لما ورثوا بالزوجية فرضا لم يستحقانه شيئا آخر كذلك سائر ذوى الفرائض اذا أخذوا بسبب رحمهم فرضا لم يجز أن يستحقوا به شيئا آخر ، لأن أصول الفرائض مبنية على السبب الواحد لا يستحق

به حقان ، وانما يستحق ذلك بالسببين كالأخ اذا كان عما ، والزوج اذا كان  
أبن عم •

✽ مسألة :

والرد لا يكون في ثلاثة مواضع مع وجود العصبية ، ومع استكمال  
المال بالفرض • ومع عول المسائل ، وانما يكون في الفاضل من الأموال بعد  
أخذ ذوى الفروض فروضهم •

✽ مسألة :

والزوجان ليس بينهما رد في ميراث الا لمن يورث بالجنس وحده •

قال غيره :

وقد قيل ان الزوجين يرد عليهما في الميراث ، ولو كانا من غير الجنس  
والله أعلم •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة :

وجدت أن لا رد على زوج ولا زوجة في قول الناس كلهم جميعا •

## باب

### فيمن لا يحجب ولا يرث

عن أبي المؤثر قال : انما يتوارث الناس في كتاب الله بالفرائض والعصبة والرحم لقوله تعالى ، من بعد ما ذكر من ذوى الفرائض : ( ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان والأقربون ) والموالى هاهنا هم بنو العم وهم العصبة ، ومن أنسبهم مثل الأخ وابن الأخ ، والعم وابن العم ، وبنى الابن اذا جازت الفريضة الميراث ، وكانت الفضلة للعصبة من بنى البنين والاخوة وبنى الاخوة والأعمام ، وبنى الأعمام ، وأشبه ذلك •

ولقوله تعالى : ( وأولو الأرحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله ) وجاءت سنة رسوله صلى الله عليه وسلم في الجدات ، وما قضى به في ميراث الجنس •

قال : فانما سمعنا في الدين لا يرثون لا يحجبون كنعو : رجل هلك وترك أبويه واخوته ممالك أو مشركين : فلأمه الثلث لا يحجبونها • وكذلك رجل هلك وترك اخوته لأمه مسلمين ، وخلف أبا متركاً : فان الثلث لـاخوته لأمه لا يحجبهم أبوه اذا كان مشركاً •

وقد يكون قوم لا يرثون وهم يحجبون كنعو : رجل هلك وترك أبويه واخوته مسلمين : فلم يكن للأُم الا السدس حجبتها الاخوة عن الثلث ، وهم لا يرثون مع الأب شيئاً ، ولو كانوا مشركين أو ممالك لم يحجبوا الأم ، وكان لها الثلث كاملاً •

**\* مسألة :**

اختلف فيمن لا يرث من الممالك ، المرتدين ، والمشركين ، والقاتلين :

فقول : لا يحجب من لا يرث \*

وقول : يحجبون ولا يرثون ، ولا يحجب من لا يرث \*

واعلم أن مواريث أهل الذمة كمواريث أهل الصلاة ، كنحو : رجل هلك وهو مشرك ، وترك أبويه مشركين ، وله اخوة من أهل الصلاة : فان لأمه الثلث لم يحجبها الاخوة اذا كانوا من أهل الصلاة \*

ولو أن رجلا مشركا هلك وترك أباه مسلما ، وترك اخوته لأمه مشركين : كان لاخته لأمه الثلث ، ولم يحجبهم أبوه الميراث لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يتوارث أهل ملتين » \*

قال : ومن لم يرث كان بمنزلة الميت ، لا يحجب الأم عن الثلث ، ولا يحجب الاخوة للأم الثلث ، ولا يحجب الزوج النصف ، ولا يحجب الزوجة الربع \*

قال : ولو أن امرأة هلكت وتركت بنيتها مسلمين ، وهى مشركة : كان لزوجها النصف لا يحجبه بنوها اذا كانوا مسلمين ، فان كان ليس لها عصة ولا رحم ، كان ميراثها لزوجها المشرك أيضا \* قول أبى المؤثر \*

**\* مسألة :**

قال : فى رجل يموت ويترك أولادا له عبيدا أو نصارى ، أو قاتلا ، أو مرتدا : فمنهم من قال : هؤلاء يحجبونهم ولا يرثونهم ، ومنهم من قال : لا يحجبونهم ولا يرثونهم \*

فأما عبد الله بن مسعود كان يحجب بهم ولا يورثهم •

قال غيره : كان لا يورثهم ولا يحجب بهم منهم على بن أبى طالب •

كان أبو المؤثر يقول : بقول على نأخذ •

قال أبو المؤثر : لا يحجب الا الإخوة مع الأبوين ، فانهم يحجبون  
الأم عن الثلث وهم لا يرثون •

ومن غيره :

قال : قد قيل هذا وقال من قال : انهم يحجبون ولا يرثون كل من  
كان يحجب ، اذا كان وارثا حجب فى حال لا يكون وارثا ، وقد عمل  
المسلمون بالاختلاف فى ذلك ، وقيل كله صواب ، والعمل فعلى أنه لا يحجب  
من لا يرث وذلك فى هذا الزمان •

## باب

### في الميراث بين الأحرار والمماليك والمسلمين والمشركون

وقيل : إذا هلك مسلم وله ورثة من المسلمين ، وورثه من المشركون ،  
فان أسلم المشركون قبل أن يقسم المسلمون مالهم فقد اختلف المسلمون  
في ذلك :

فقال من قال : لهم الميراث الا الزوج والزوجة فلا ميراث لهما •

وقال من قال : لا ميراث لهم •

وكذلك اذا هلك الحر وله ورثة أحرار ومماليك فأعتق العبيد قبل أن  
يقسم المال ؟

فقال من قال : لا ميراث للذين أعتقوا لما مات وهم ممالك •

وقال من قال : لهم الميراث لأنهم عتقوا قبل أن يقسم المال ،  
الا الزوج والزوجة فلا ميراث لهما •

فاذا هلك حر وله زوجة أمة ، فأعتقت الأمة قبل أن يقسم الميراث ؟

فلا يكون لها ميراث •

فان تزوجت حرة عبدا ، ثم ماتت ، ثم أعزق زوجها قبل أن  
يقسم ميراثها ؟

فليس له منها ميراث •

وان تزوج عبد حرة ، ثم طلقها سيدها تطليقة واحدة ، ثم أعتق ثم  
ماتت وهي في العدة ؟



فانه يرتها ولو لم يكن ردها •

وكذلك اذا تزوج حر أمه سم طلقها واحدة ، ثم أعتقت فمات قبل  
أن تنقضى عدتها ؟

فانها ترنه وتعتد عدة المتوفى عنها زوجها الحر ، الا أن تكون  
أختارت نفسها حين أعتقت فلا ميراث لها منه •

ولو أن حرا تزوج أمه ، ثم أعتقت وهي زوجته ، فاختارت نفسها  
قبل أن يوطأها ، ثم مات وهي في العدة ؟

لم يكن لها منه ميراث ، وانما عليها عدة الحرة المطلقة •

قال غيره :

نعم ، وهذا اذا كان قد جاز بها ، فان لم يكن وطئها فلا عدة عليها ،  
ولا شيء لها من الحق والميراث •

وقال من قال : لا خيار لها من الحر •

❖ مسألة :

وعن عبد تحته حرة ، وله أخ ، فمات أخوه الحر ؟

فعلى العبد أخى الميت أن يعتزل امرأته ولا يجامعها حتى يستبين أنها  
حبلى حين مات أخوه أم لا ، فان كانت حبلى فان ميراث أخيه يصير  
لولدته الذى فى البطن ان خرج حيا •

❖ مسألة :

من الزيادة المضافة :

وقال : في عبد تحته حرة مات أخوه الحر ؟

فليس عليه أن يعتزل زوجته ، فان جاءت بولد لأقل من ستة أشهر ورث ولده أخاه ، وان جاءت به لأكثر من ذلك لم يرث شيئاً اعتزلها أو لم يعتزلها ، لأنه محكوم عليه بالدخول •

وقال من قال : ان جات به لأقل من تسعة أشهر ورث ولده أخاه اعتزلها أو لم يعتزلها ، وهذا يخرج على التعارف من العادة بين الناس في الولادة •

وقال من قال : ان اعتزلها ولم يطأها فجاءت بولد لأقل من سنتين مذ يوم ترك وطأها ورث الولد للحق الولد به ، ولا يبين لى معنى هذا القول ، لأنه محكوم عليه بالوطء في ظاهر الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فله ينفعه ذلك في الجائر •

#### ✽ مسألة :

أبو عبد الله : مجوسية ورثت أباها بالزوجية ، ثم أسلمت والمال قائم في يدها ؟

أنه لا يجب عليها رده ، لقول النبي عليه السلام : « كل مال قسم في الجاهلية فهو على قسمة الجاهلية » وان كانت لم تقبض شيئاً حتى أسلمت فلا شيء لها بالتزويج •

#### قال غيره :

إذا أسلمت قبل القبض فليس لها ميراث من المجوسى بالتزويج ولا بالنسب •

✽ مسألة :

مسلم مات وخلف أخاه مشركا ، وأوصى له بوصية ، ثم أسلم قبل  
قسم المال ؟

أما الوصية فتأبى ولا أعلم في ذلك اختلافا ، وأما الميراث فاختلّفوا  
فيه ما لم يقسم ، وأصحّه أن لا ميراث لثبوت الكتاب ، لأن الميراث يستحق  
بموت الميت •

✽ مسألة :

مجوسية هلكت وتركت ابنتها وهي أختها ؟

فلها الميراث من الموضعين كليهما جميعا •

## باب

### في الورثة اذا كان فيهم ممالك

وعن حرة ماتت وتركت ابنا مملوكا وابنى ابنة ذكرا وأننى حرين ؟

قال : الميراث لابنى الابنة ، والذكر والأنثى فيه سواء •

وقال بعض المسلمين : ينتظر بالمال أن يباع أو يعتق ، فيكون أولى بميراث والدته هذا هو المأخوذ به •

#### \* مسألة :

مما يوجد أنه معروض على أبى عبد الله وأبى الحوارى : وعن عبد تزوج بحرة ، ولدت له أولادا من يرثهم ؟

قال : يرثهم عصبه أهمهم مع ما فرض الله للأُم ، وان كان لهم عصبه أحرار فلهم الميراث ولأهمهم ميراثها •

وان لم تكن لهم عصبه أحرار فأهمهم أولى بالميراث من عصبتها هى ، وان كانت ميتة فالميراث لعصبتها •

قال : فان جنى أحد منهم بجريرة فعلى عصبه أهمهم •

قال أبو عبد الله : على عاقلتهم من الأحرار •

#### \* مسألة :

وسأله عن رجل أعتق أمة وتزوجها ، ثم توفيت وتركت مالا ، ولها أب وأخوة وأخوات عبيد ، وليس له ولد ؟

قال : النصف للزوج ، والنصف الباقي يشتري منه أبوها ، وما بلغ من اخوتها وأخواتها ، ثم يورث الوالد ما بقي ، فان لم يصيبوا الا الوالد اشترى الوالد وورث وماداموا يجدون اخوة وأخوات عبيدا ، اشترى وأعتقوا •

قال أبو عبد الله : يشتري الوالد ويدفع اليه ما بقي •

### \* مسألة :

وسألته عن رجل هلك ، وترك مالا وله أولاد عبيد ؟

قال : يشتري العبيد من ماله ثم يورثون •

قلت : فان ترك أولادا عبيدا وأحرارا ؟

قال : الميراث للأحرار اذا كانوا رجالا ونساء ، وان كن نساء وله بنون عبيد فلهن ميراثهن من أبيهن ، وما فضل من ميراثهن اشترى البنين وأعتقوا وورثوا •

قال أبو عبد الله : الميراث لمن كان من الأحرار من أولاده من دتر أو أنثى •

### \* مسألة :

زوج وأبوان وأولاد عبيد أو يهود أو نصارى ؟

فللزوج النصف ، وللأم ثلث ما بقي ، وما بقي فلأب في قول علي بن أبي طالب •

وفي قول عبد الله بن مسعود : للزوج الربع ، وللأبوين السدس ، وما بقي فرد على الأب •

قال أبو الحواري رحمه الله : المعمول به قول على بن أبي طالب ،  
الا أن المال يحبس على الولد والوالد ، اذا كانا مملوكين ، فيحبس عليهما  
ميراثهما الى أن يعتقا أو يموتا ، فان ماتا قبل أن يعتقا رجع الميراث  
الى الورثة الأحرار من المسلمين ، ولا يحبس الميراث الا على ثلاثة :  
انوالدين والولد اذا كانوا عبيدا مسلمين ، هكذا جاء الأثر •

وانما يرد اذا لم يعتقا الى الورثة على القسمة الأولى : للزوج  
النصف ، وللأم الثلث مما بقى ، وللأب الثلثان مما بقى ، هذه القسمة  
الأولى ، وكذلك ان كان غير هؤلاء فعلى هذا يجري القسم •

ومن غيره :

ومن جواب أبي محمد عبد الله بن محمد بن أبي المؤثر رحمه الله  
قال : لا يحجب الولد المملوك الزوجين من الربع والنصف ، ويحبس للولد  
المال بما يستحق بعد ذلك •

ومن غيره :

قال : وقد قيل في مجمل الأثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذلك  
اجتمعت الأمة أنه لا يرث المسلم المشرك ، ولا المشرك المسلم ، ولا يرث  
العبد الحر ، ولا الحر العبد ، الا عبده الذي يملكه ، فانه يرث ماله من  
الملك لا بميراث الفرض والعصبة والرحم •

وقال من قال من المسلمين مجملا : ان الوالدين والولد يحبس عليهما  
الميراث ، ثم اختلفوا في ذلك ، وليس ذلك مجتمعا عليه أن الحبس عليهم  
واجب لما جاء به الأثر أنه لا يرث الحر العبد ، ولا العبد الحر ، الا أنه  
اختار ذلك من اختاره ممن قال بذلك ، فيما بلغنا عن محمد بن محبوب  
رحمه الله ، ثم اختلفوا في حبس ذلك عليه •

فقال من قال : انما يحبس الميراث على الوالدين والولد ، اذا لم يكن للهالك وارث من ذى فريضة ولا عصة ولا رحم •

وقال من قال : لا يحبس ذلك على كل حال ، وميراثه للفقراء من الأحرار ، أو لجنسه من الأحرار ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يرث العبد الحر » ويوجد ذلك فى الأثر أن الحبس أولى •

وقال من قال : ويحبس للوالدين والولد من بعد ميراث الزوج والزوجة ، لأنه لا رد عليهما •

وقال من قال : يحبس لهم اذا لم يكن لهم عصة ما أبقت الفرائض • لأن الأرحام لا يرثون بالعصة •

وقال من قال : يحبس لهم ميراثهم الا مع ولد أو والد ، فاذا كان هناك والدا وولد فالمال كله له ، ولا يحبس على الولد شيء ، وقال من قال : يحبس عليهم ميراثهم ، وهم الوالدان والولد من كان منهم ذكرا أو أنثى مع كل وارث فى موضعه الى أن يعتق أو يموت ، فيأخذ ميراثه ، ولا يتلف الميراث حتى يعتق أو يموت ، فيرجع الميراث الى الورثة الأولين على ما كانوا يورثون •

وقال من قال : وان باع العبد سيده اشترى أيضا بميراثه ذلك ، وعنتق اذا اشترى بماله سلم اليه ما بنتى من الميراث والله أعلم •

وكل ذلك صواب يتواطأ القول فيه •

فان قال قائل : أليس قد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لا يرث العبد الحر ولا النحر العبد » ؟ قيل له كذلك قولنا ، ولسنا نورث العبد الحر ، ولو كنا نورث العبد الحر لكنا نحكم له به فى حال ما أوقفناه عليه ، ولكنه قد جاء فى الوالدين والولد من الأحكام مع أهل الاسلام من ذلك

أنسياء فارقت عن سواهم من أهل الاسلام من ذلك ، أنه اجتمعت الأمة  
أن الاقرار بالوالدين والولد جائز في حال الميراث •

واختلفوا فيما سوى ذلك ، ولا نعلم في ذلك اختلافاً أن الاقرار  
بالوالدين والولد في الميراث مردود بل هو ثابت •

وكذلك القول فيهما في القود والقصاص بين الوالد ووالده ،  
والشفع وفي الأحكام والله أعلم بذلك •

ومن غيره :

وقيل : يجوز الاحتساب في شرائه من مولاه إذا كان في المال وفاء  
لثمنه ، أو بعث سيده ، أو يبقى ثمنه كله على المشتري ، أو يجيز المسلمون  
المحتسب في ذلك إذا رأوه عدلاً أو صواباً ، وذلك جائز والله أعلم •

✽ مسألة :

ومن كتاب غداة بن يزيد : وعن رجل مات وترك أباً مملوكاً ، وليس  
له وارث ؟

فقال : يشترون أباه من ماله ، ثم يعتق ويدفع إليه ما بقي من  
المال ، فإن لم يبلغ مال الرجل ثمن أبيه ، استسعى بما بقي أن باعوه  
مواليه ، وإن لم يبيعوه دفع إلى أبيه ما كان له ، وهو أحق به  
وكذلك الأم •

✽ مسألة :

عن الأثر بن محمد بن جعفر ، عن رجل تزوج بأمة وصار له أولاد  
منها ، فلما حضره الموت برى إلى أولاده من شيء من ماله ؟



فان كان كنحو مايشترتون به كان ذلك فى ثمنهم ، وان كان شيئاً يسيراً دفع اليهم ، وان ذهبوا ممالك رجع الميراث الى وارثهم من بعدهم \*

ومن غيره :

قال : الله أعلم البراءة عطية ، وعطية المريض لا يجوز ، ولكن الولد المملوك يوقف عليه ميراثه من والده حتى يباع أو يعتق ، أو يموت ، فيرجع الى ورثة الأول \*

✽ مسألة :

رجل دبر غلامه وهو ابن عمه ، وله عصابة أبعد من غلامه ؟ فمات ؟

قال : ابن عمه المدبر أحق بميراثه \*

قلت له : فان كان ابن عمه مملوكا له ..... (١) منه ..... (١) أو أكثر من ذلك ، أو هم أبعد نسباً من مملوكة ، وهم اخوة لأمه أو أعمامه أو أخواله ، أو محرم له من قبل الرحم اذا ملكوه عتق فمات الرجل ؟

فميراثه لعصبته أولئك الأبعدين ، وليس لمملوكه الذى عتق بسببهم شئ ، لأن كل عبد عتق بسبب ميراث وارث كان له ميراثه \*

قلت له : فان كان ابن عمه مملوكا له ، ولا ابن عمه المملوك أولاد ذكور أحرار فمات الرجل ؟

قال : ميراثه لبنى عمه الأحرار ، وليس لأبيهم شئ من الميراث ، ويعتق \*

---

(١) بياض فى الأصول كلها .

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة :

وعن رجل مات وترك ولدا مملوكا وللولد المملوك ولد حر ؟

قال : الميراث لابن الابن الحر •

✽ مسألة :

من كتاب الأشياخ : رجل مات وخلف ابنا مملوكا ، وخلف أرحاما  
أو عسبة لمن يكون ميراثه ؟

قال : الابن قد اختلف في توقيف الميراث عليه ، فمنهم من قال يوقف  
الميراث عليه ، ان عتق دفع اليه ، وان بيع اشترى به ، وان مات سلم  
الى الورثة من بعده •

وقال آخرون : يدفع الى الورثة الأحرار كانوا عسبة أو أرحاما ،  
ولا يوقف على الولد •

قلت : فما تختار أنت من القولين ؟

قال : أختار أن يوقف المال على الولد ، كما يوقف على الأبوين  
وبالله التوفيق •

قلت : فان مات أحد من ورثة الأب قبل أن يعتق الابن ، ثم مات  
الابن من بعد موت وارث الأب لمن يكون ميراثه ؟

قال : اذا كان المال للابن توقيفا عليه على أحد الوجوه ، وان لم  
يصل الى ذلك كان مردودا على ورثة الأب كان من يرث الأب حيا أو ميتا  
يدفع اليه أو الى ورثته •

قلت : فان ولد الابن المملوك ولدا والمال موقوف ثم مات الابن المملوك ، وخلف ابنا حرا ؟

قال : اذا كان المال موقوفا على الولد على قول من أوجب الوقف فالمال للورثة من بعده ، لم يصح له شيء كان أقرب الى المال ولد ولده اذا كان حرا وان كان ولده مملوكا رجع الى الورثة الأحرار ، ولم يوقف على ولد الولد ♦

قلت : فان مات وخلف ابن ابن حرا وابنا مملوكا ؟

قال : الجواب واحد الذى لا يوقف عليه يعطى ابن الابن المملوك ، فأما من أوجب التوقيف على الولد حتى يعتق أو يباع لم يعط ابن الابن نسيئا ، فان مات فالميراث بحاله دفع الى ابن الابن الآخر ♦

قلت : فان مات وخلف أبا مملوكا وابنا حرا ؟ قال : يدفع للابن الحر النصف ، وعلى قول يوقف النصف ♦

وقول آخر : لا يوقف شيء ♦

فان ترك ابن ابن مملوك وابن ابن حرا ؟

قال : الميراث لابن الابن الحر ، وانما أوجبنا فى توقيف الابن على الاختلاف ، وقياس على قياس أيضا ، فالقياس الأول لا يجزى ولد والده الا أن يجده مملوكا فيشتريه ثم يعتقه ، فعلى هذا قاسوا التوقيف عليه ، ولم يقولوا انه وارث ، لأن الأثر المتبع أن المملوك لا يرث الحر ، فأما قياس الأثر الذى قلنا به على بعض القول قول الله تعالى : ( أبأؤكم وأبنأؤكم لا تدرون أنهم أقرب لكم نفعا ) ولم يذكر فى الأجداد وأبناء شبيئا ♦

## باب

### في القول في ميراث الولاء

معروض على أبي المؤثر الصلت بن خميس : ومما أجمع عليه أهل العراق ، وأهل التمام ، وأهل الحجاز ، أنهم يورثون مولى النعمة ومولاة النعمة إذا لم يكن أحد من العصابة ، ولا أحد له سهم ولا رحم أنهم يقيمونهم مقام العصابة لم يختلفوا في ذلك •

قال : ولا علمنا أن أحدا من الصحابة اختلف في ذلك ، ولا من التابعين •

قال أبو المؤثر : مولى النعمة لا ميراث له • قال : لأنه بلغنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يورث بالولاء •

قال : وذكر أن مولى لرسول الله صلى الله عليه وسلم سقط من عذق ، وهي النخلة ، فمات ، فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم من حضر من أرض ذلك المولى ، فسلم اليهم ميراثه ، ولم يرثه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالولاء •

قال : وذكر لنا عن جابر بن زيد يرفعه الى علي بن أبي طالب ، أن امرأة هلكت ولم تخلف الا زوجها ، فقضى لها بميراثها كله •

قال : فان لم يكن زوج ولا زوجة فالمال لأهل دينه من أهل أرضه ، وان كان رجل من أهل الصلاة فميراثه لأهل الصلاة من أهل أرضه التي جلب منها وهم جنسه •

قال : فان لم يكن من أهل الأجناس ، ولم يصح له وارث من ذوى

فريضة ولا عصبه ولا رحم ، ولا زوج ولا زوجة ، ولا جنس ، فميراثه  
لفقراء الموضع الذى كان ساكنا فيه ♦

قال : وقد أفتانا محمد بن محبوب رحمه الله بنحو هذا ♦

قلنا : فى تجار هلكوا وكانوا فى سوق نزوى يتجرون ، وكان لهم دين  
على رجل ، فلم يعرف لهم وارت ولم يكونوا من ذوى الأجناس ، فأمرنا  
محمد بن محبوب رحمه الله أن نفرق ذلك الدين على فقراء أهل السوق ♦

قال : ومما أجمعوا عليه أن النساء لا يرثن من الولاء نسيئا الا ما أعتقن  
أو أعتقوا من أعتق ، أو كاتبن أو كاتبن من كاتبن ♦

قال أبو المؤثر رحمه الله : ولا يورث الولاء على حال ♦ فان لم يكن  
للها لك عصبه ولا رحم فالميراث للزوجة ♦

وقال : يرد على الزوج والزوجة شئ ، ما كان معهما أحد من ذوى  
الفرائض أو عصبه أو رحم ، فاذا لم يكن للميت ذو فريضة ولا عصبه  
ولا رحم ، فالزوجان أولى ببعضهما بعض فى الميراث من الجنس ، ومن  
بيت المال ، ومن فقراء البلد ♦

## باب

### في ميراث الأجناس

وسئل عن الأجناس الذين يتوارثون بالأجناس من هم من بنى آدم ؟

قال : معى أن بعضا يقول الهند والزنج وحدهم ، ومعى أن بعضا يقول السودان كلهم من ولد حام ، وأما السند فقال أبو سعيد : إنه سمع فيهم أنهم من العرب ، ومن البيضان ، ولا يتوارثون بالجنس .

وفي موضع آخر والأجناس الزنج والهند والترك والسند وأشباهم .

#### \* مسألة :

وسئل أبو سعيد رحمه الله عن رجل أعنت عبده واستعمله الى أن مات العبد ما يلزم السيد ؟

قال : معى أنه يلزمه ضمان ما استعمله لورثة العبد .

قيل له : فان لم يكن له ورثة ؟

قال : معى أنه يكون الضمان لجنسه .

قيل له : فان كان لمواليه موالى من جنسه ، هل يكونوا أولى به من غيرهم من جنسه ؟

قال : معى أنه يختلف في ذلك .

قيل له : فان كان الموالى الذين هم عتقاء مواليه مولدين وهو أخرس

أو هو مولد ، وهم خرس ، هل يكونون أولى به على حال على قول من يقول بذلك ؟

قال : يعجبني أن يكون الجنس أولى إذا اختلفوا ، وأما إذا استنوا فيعجبني أن يكون عتقاء مواليه أولى •

قيل له : فإذا لم يعرف هذا المولى جلبى أو مولد ما يكون ؟

قال : معى أن على الأغلب من أمره يكونون أولى •

#### ✽ مسألة :

ولا ميراث للجنس مع الزوج والزوجة ، لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ذو السهم أحق ممن لا سهم له » •

#### ✽ مسألة :

وسمعنا أن من يتوارث بالأجناس الزنج والهند والجنس والنوبة • فان أقر الميت منهم بزنج أو هند أنهم جنسه فالمال لهم الذكر والأنثى سواء ، ولا يفضل بعضهم على بعض ، والجنس إذا كانوا من قبيلته فان لم يكن أحد من قبيلته وبلاده فلسائر الزنج الذين كانوا في بلده يوم مات ، ومن ولد منهم بعد موته قبل القسم دخل معهم ، ومن مات قبل القسم فلا ميراث له •

وان لم يكن في بلده من جنسه فمن وجد في أقرب القرى اليه ومن حضر القسمة من جنسه من أقرب القرى وغيرهم فالميراث بينهم •

فان كانوا من المولدين الذين بعمان فميراثه كذلك لجنسه من أهل بلده وقبيلته ، وان كان الذين أعتقوه موالى من جنسه قد أعتقوا فهم أولى بميراثه على ما قيل والله أعلم •

وكذلك ان كانوا من الغتم المجلوبين ففيل ان موالى الذين أعتقوهم من ذلك الجنس أولى بميراثه من غيرهم من ذلك الجنس أيضا ، وان كان أبوه من جنس من الزنج وأمه من جنس الحبش ففيل ان ماله لجنسه من قبل أبيه •

وكذلك ان كانت أمه من الزنج وأبوه من الهند ، فما له لجنس أبيه •

قال أبو الحوارى : حفظت أن الثالث لجنسه من قبل أمه ، ولجنسه من قبل أبيه ، الثالثان • وقيل انه يعطى ميراثه فى بلده من جنسه ، فان ادعى أحد منهم أنه من جنسه ونفى غيره فعليه البينة بما ادعاه •

فمن أقام البينة أنه من جنسه من قبيلته أو بلده ، فهو أولى بماله ، فان كان واحدا فلا يشاركه غيره الا أن يصح ذلك كما يصح هذا أيضا من قبل أن يكون لهذا ، وان كان للذى صح له صبي مرضع فالإيراث له ، وان مات فالإيراث لورثة هذا الوارث •

وان قدم أحد ممن هو كمثله ففيل ان المال للأول الذى ورثه ، وان لم يكن قبض المال •

### \* مسألة :

ومن غيره :

قال محمد بن المسبح : أولى به موالى مواليه من جنسه ، ولو كانوا فى غير بلده ، ثم أهل بلده وأهل البدو فى أهل البدو • وأهل الحضر فى أهل الحضر •

قال غيره :

قد قيل ميراثه لأهل جنسه من أهل بلده الذين يتمون الصلاة فى موالى مواليه وغيرهم سواء ، فان لم يكن فى بلده من أهل جنسه فمن أقرب القرى الى بلده •



### ومن غيره :

والذكر والأنثى ، والصغير والكبير ، والغنى والفقير فيه سواء •

والذى معنا أن الجنس انما يعطون يوم يقسم ماله لا يوم يموت ، يعطى من كان فى بلده ، فان لم يحضر أحد فمن أقرب القرى اليها ، فلا يزال حتى يستفرغ عمان أو المصر الذى هو فيه ، فاذا استفرغ أهل عمان وتم فى موضع فليس عليهم أن يخرجوه فى المصر ، فاذا استفرغ عمان ولم يكن أحد فرقه على الفقراء من بلده الذى كان مقيما فيه ، ويعطى من أقام البينة أنه من جنسه ماله وهو أولى ممن لم يقيم بينة •

وفى موضع : فليس ليهم أن يخرجوه من المصر ، وكان فى الفقراء من بلده الذى كان مقيما فيه من سائر الفقراء ، أو يعطى من أقام البينة أنه من جنسه ماله هو أولى ممن لم يقيم البينة •

فاذا لم يقيم منهم بينة كانوا كلهم شركاء فيه • ومن حضر البلد من جنسه من غير البلد الذى مات فيه ، ففى بعض القول أنه أولى اذا حضر ، وفى بعض القول أنه ما لم يكن مقيما فى البلد يتم الصلاة ، فالذين يتمون الصلاة فى البلد أولى ، ومن لم يكن جنسه الا صبي ولم يقبض المال حتى مات فالحكم فى المال لورثة الأول من جنسه ، لأن الأجناس غير الأرحام والعصابات •

وقال من قال : انه لجنس الهالك يوم يموت لا يوم يقسم ، وان تبين أحد بعد ذلك لا يدخلون فى ميراثه •

ومن مات منهم فان سهمه لورثته اذا كانوا مقيمين فى البلد يوم مات ، الا أن يكون واحدا فان ذلك لا يحتاج الى قسم الا أنه يحتمل قولين •

أحدهما : ما لم يحرزه منه شيئاً أو يحرز له حتى مات فقد زال حكمه \*

وقول : انه لا يحتاج الى قسم فاذا علم ذلك فقد استوجبته \*

#### \* مسألة :

قال محمد بن المسبح : أولى به موالى مواليه من جنسه ، ولو كانوا في غير بلده ، ثم أهل بلده وأهل البدو في أهل البدو ، وأهل الحضرة في أهل الحضرة \*

#### قال غيره :

وقد قيل ميراثه لأهل جنسه من أهل بلده الذين يتمون الصلاة ، وموالى مواليه وغيرهم سواء ، فإن لم يكن في بلده من أهل جنسه فمن أقرب القرى الى بلده \*

#### ومن غيره :

والذكر والأنثى ، والصغير والكبير ، والغنى والفقر فيه سواء \*

#### \* مسألة :

قلت : أرأيت ان كان من الزنج ، والزنج والهند قبائل ، وأهل بلاد مختلفة ؟

قال : يعطى الزنج من قبيلته من أهل بلده دون غيرهم من الزنج والهند \*

قلت : أرأيت ان كان من المولدين من الزنج ممن ولد بعمان ، أيعطى المولدين من قبيلته وأهل بلاده أو جماعه الزنج ؟

قال : يعطى المولدين من قبيلته وأهل بلاده •

قلت : ان كان مولى من المولدين ، أو من المجلوبين ، أيعطى موالى  
الذين أعتقوه من المولدين أو جماعة المولدين ؟

قال : موالى الذين أعتقوه من المولدين عندى أولى به من مولدى  
غيرهم •

قال أبو المؤثر : جنسه من أهل البلد فيه سواء ، وليس يفضل الذين  
أعتقوه مواليه بشيء •

قلت : وكذلك ان كان من الغنم المجلوبين فموالى مواليه أولى بمانه  
من الغنم المجلوبين من غيرهم ؟

قال نعم :

قال أبو المؤثر : ليس على الذين أعتقوا مواليه فضل على غيرهم ،  
وجنسه من أهل بلده فيه سواء •

قلت : أرايت ان كان من جنسين من الزنج وقبيلتين أبوه من أحدهما  
وأمه من الأخرى ؟

قال : ماله لجنسه من قبل أبيه ، وليس لجنس أمه شيء ، وكذلك ان  
كان أبوه من الهند ، وأمّه من الزنج ، فإنه يكون ماله لجنس أبيه من الهند ،  
وليس لجنس أمه من الزنج شيء •

قال أبو المؤثر : سمعنا أن لجنس أبيه الثلثان ، ولجنس أمه الثلث ،  
كانوا من الزنج أو من الهند •

قلت : أرايت ان أقر أن هؤلاء الزنج جنسه أيقبل قوله ، ويكون  
لهم ؟

قال : نعم •

قال أبو المؤثر : نعم ، اذا لم يكن بينة تشهد لجنس الآخرين •

قلت : وكيف يصح أن هؤلاء الزنج من جنسه ، أيدعون على ذلك بالبينة ، أم كل من كان زنجيا بلونه أعطى ؟

قال يعطى من كان في بلده من الزنج ، فان ادعى أخذ منهم أنه من جنسه ، وبقي غيره فعليه البينة ، فمن أقام شاهدي عدل أنه من جنسه من قبيلته ومن بلاده فهم أولى بماله ممن لم يقيم بينة ، وان لم يكن لأحد منهم بينة كانوا كلهم شرعا فيه على رعوسهم •

قال غيره :

اذا صح أن واحدا من قبيلته وبلده ، أو واحدا من قبيلته وليس هو من بلده ؟

فالذى من بلده وقبيلته أولى ، ومن كان من قبيلته فهو أولى ممن كان في بلده ، ولم يكن من قبيلته ، ومن كان من بلده ، ولو لم يكن من قبيلته ، فهو أولى ممن لم يكن من بلده أو قبيلته ، وانما هذه الصفة في بلده الذى هو أصل بلده لا البلد الذى مات فيه •

ولو كان أحد من قبيلته وبلده غير البلد الذى مات فيه ، وكان مقيما فيه ، وكان في بلده الذى كان مقيما فيه من جنسه من الجليبين ، وليس هم من قبيلته ، فحكم بلده في الاسلام أولى ويكون لجنسه من أهل بلده الذى مات فيه اذا لم يحضر الذى هو من قبيلته وبلده الذى مات فيه ، ويكون مقيما فيه •

فان حضر البلد وأقام فيه قبل أن يقسم ماله كان أولى به •

فاذا حضر قبل القسم ، ولم يكن مقيما في البلد ، ويصير من أهله ففى بعض القول أنه أولى اذا حضر •

وفي بعض القول : أنه ما لم يكن مقيما في البلد يتم الصلاة ، فالذين يتمون الصلاة في البلد أولى من جنسه وأحب إذا حضر من هو من قبيلته أو بلده البلد الذي مات فيه ، ولم يكونوا مقيمين فيه أن يشركوا مع جنسه الذين لم يصح لهم أنهم من قبيلته وأهل بلده .

وكذلك إذا حضر من هو من بلده مع من ليس من بلده الا أنه من جنسه ، ولم يكن مقيما في البلد أحببت أن يشرك معهم لموضع بلده الأصلي ، وأحب أن أجعل صحة بلده الأصلي إذا كان من جنسه أو بلده الذي هو منه بمنزلة جنسه من غير بلده الأصلي إذا كانوا من جنسه ، وكانوا من أهل بلده الذي مات فيه ، وكان مقيما فيه .

وأحب أن أجعل من كان من المقيمين في بلده الذي مات فيه ، وكان مقيما من جنسه أولى ممن كان من جنسه في ذلك البلد ، ممن هو ليس مقيما يتم الصلاة .

وقال من قال : انهم كلهم سواء ، وأحب أن أجعل جنسه من بلده الذي كان مقيما فيه أولى من جنسه من البلد الذي مات فيه غير مقيم فيه .

ومنه قلت : أرأيت ان كان في بلده واحد واثنان فصح أنهما من جنسه من موالى الذين اعتقوه من قبيلة من الزنج ، وفي القرى منهم أيضا أيكون هذا الذي من بلده أولى بماله أم يدخل معه الآخرون وهم مثله ؟

قال : الذين من قريته أولى بماله ، وإن كان واحدا .

### قال غيره :

اختلف في موالى مواليه الذين في بلده :

فقال من قال : هم أولى إذا كانوا من جنسه بولاء مواليه .

وقال من قال : هم كغيرهم من الأجناس ، وهذا إذا كانوا في البلد .

خاما اذا لم يكونوا من أهل البلد الذى هو بلده مقيمين فيه ، فليس لهم شىء فى ميراثه على حال •

ومن كان من أهل بلده من جنسه أولى بميراثه ، وأما من كان من أهل بلده الأسمى وقبيلته فقد مضى القول فيهم •

#### ومن غيره :

وقال فيمن يورث بالجنس : اذا قال عند موته : فرقوا مالى على الفقراء ، ولم يوص به للفقراء ، انه للفقراء ، ولو لم يقل وصيه ، فان أوصى به للفقراء أو لغير الفقراء ، فالوصيةؤكد ، واذا قال: فرقوه فقد أنفذه •

وأجاز لمن يورث بالجنس أن يوصى بماله كله لمن أراد من الناس ، وفيما أراد من أبواب البر •

#### \* مسألة :

قلت : اذا وجد من الجنس قوما داخلين فى الديوان مع السلطان الجائر يدخلون فى القسمة أم لا ؟

قال : معنى أنه اذا كان على سبيل الميراث خرج ميراثا لأهل جنسه من جميع أهل ملته ممن كان بارا وفاجرا ، عادلا أو جائرا ، واذا ثبت أنه يفرق على من حضر أشبه أن يكون على الاختيار ، واذا وجب الاختيار كان الاستحباب أن يكون فى الأبرار دون الفجار •

#### \* مسألة :

وسألته عن رجل عليه دين لامرأة قد ماتت لا يعلم لها وارثها ، وهى من الأجناس ، فأعطى أحدا من أهل جنسها ممن يستحق دون غيرهم ممن يستحق ، أيعون عليه ضمان أم لا ؟

قال : معى أنه عليه الضمان •

قلت : فان كانت هذه المرأة قد هلكت فى وقت ، وكان فى ذلك الوقت من جنسها ممن يستحق الميراث ، فلم يسلم اليهم نسيئاً ، ثم أراد الخلاص فى وقت ، وقد هلك من أولئك الذين كانوا أيام موتها من هلك ، وغاب منهم من غاب ، فلا يجزى أن يسلم الى من وجد فى وقته هذا من جنسها فى البلد الذى هلكت فيه أم لا ؟

قال : معى أنه يختلف فيه :

قال من قال : انه لورثتها من جنسها الحاضرين فى وقت موتها ولورثتهم من بعدهم ، ويخرج على سبيل الميراث على هذا المعنى •

ومعى أنه قليل : انه لمن حضرها من جنسها فى حين التسليم ، وليس لمن مات منهم شيء ، ولا لمن مات بعد موته ولا لورثته •

ومعى أنه يخرج فى بعض القول أنه يكون ميراثاً فى بيت مال الله دون الجنس ، الا أن يصح لها وارث بكتاب أو سنة أو اجماع •

قلت له : فاذا ثبت أن يكون فى بيت مال الله ، فلم يوجد لله بيت مال فى ذلك الوقت ، هل يجوز أن يفرق على الفقراء عامة من أهل جنسها وغيرهم ؟

قال : معى أنه اذا ثبت ذلك كان عندى هكذا ان شاء الله •

قلت : فاذا صح لها وارث بعد أن فرق على الفقراء على هذا المعنى ، هل على الذى فرق على الفقراء غرم ؟

قال : معى أنه اذا لم يسلم بحكم ، وانما يسلمه على الاختيار ، ثم

صح له وارث أوجب الرأى ضمانه عندي ، وان سلمه بحكم لحق الوارث  
الفقراء من أدرك منهم على ما يوجبه الدرك •

قال : فاذا ثبت عليه الضمان كان عليهم الضمان في أموالهم في  
الحيا والممات •

### \* مسألة :

وأجاز لمن يورث بالجنس أن يوصى بماله كله لمن أراد من الناس ،  
وفيما أراد من أبواب البر •

### \* مسألة :

رجل ليس له وارث من رحم ولا عصة ، فأعطى انسانا جميع ملكه  
في مرضه الذي مات فيه ، أتجوز تلك العطية أم لا ؟

قال : فان أوصى له بجميع ما يملكه أ يكون ذلك جائزا لمن أوصى له  
به أم لا ؟

### الجواب :

عطية ماله كافة لا تصح ذلك منه ، والوصية منه بكافة ماله صحيحة  
جائزة ، اذا كان على ما شرطت في وصفك ، لأن عطية ماله كافة معصية ،  
فان كان مريضا لم تصح العطية ، لأن عطية المريض غير ثابتة ، ولو أعطى  
كافة ماله في صحته ، فأحرز عليه كان عاضيا لربه ، وفضل المال عن ملكه •

قال المصنف : وفي كتاب الرهائن ، وأما العرب والفرس والبياسرة  
فلا يتوارثون بالجنس •

وفي الضياء وقال الأزهر بن علي : ان البياسرة اذا كان بييسر بن بييسر



ابن يسر فهو من يتوارث بالأجناس ، وان كان من البياسة أولاد العرب ،  
الذين يتبعون الزباحى ، فليس هم ممن يتوارث بالأجناس • رجع •

✽ مسألة :

أبو على : يوجد فى جواب محمد بن أحمد السعالى انما يتوارثان  
بالجنس الغتم المجلوبون ، وأما البياسة فلا يتوارثون بالجنس •

✽ مسألة :

ومن كان عليه دين لمثل من يرثه جنسه ، فانه يدفعه الى غيره ويبرأ •

✽ مسألة :

واذا كان مملوك أصله رومى فعتق ، وصار له مال ومات ولم يترك  
أحدا فان قدر على فقراء من أهل الروم أعطوه ماله هكذا جاء الأثر ،  
فان لم يقدر أعطى المساكين والله أعلم •

## باب

### في ميراث القاتل

مضت السنة أنه لا يرث وارث من قتله بخطأ ولا عمد ، إلا أن يكون قتله بحق أو شهد عليه بحق ، وقتل بشهادته ، فانه يرثه ، وكذلك لو أمر رجل المعلم بضرب ابنه للأدب فمات من أدبه ورثه ، أو طرح في الطريق جذعا ، أو حفر بئرا فوقع فيها الذي يرثه فان مات ورثه •

وانما يزول ميراثه منه بفعل يده اذا ضربه بخطأ أو عمدا وأمر من بضربه ، ولا يقاد الوالد بولده انما فيه الدية •

واما اذا قتل غير ولده فلان ، وكان ولده ولى الدم ، فله أن يقتله ونحب أن يוכל في قتله ، ولا يتولى هو قتله ، وانما يزيل ميراث القاتل من المقتول ، ووصيته اذا قتله عمدا أو خطأ بيده •

واما اذا قتله خطأ بغير يده فانه يرثه ، وتجاوز وصيته له ، وان كان القاتل معتوها فانه يرثه ولا يزول ميراثه ، لأنه لا يجرى عليه ما يجرى على الصحيح •

قال أبو عبد الله رحمه الله : اذا كان القاتل صبيا لا يعقل ، فانه يرثه ، وان كان عاقلا يعقل الصلاة والغبن من الربح فأقول بالاستحسان منى أنه لا يرثه اذا كان متعمدا لقتله •

وأما في القياس فانه يرثه • وأما اذا قتله خطأ فانه يرثه ، وأنا أستحسن أنه لا يرثه ، لأنه رفع في الحديث عن عمر بن الخطاب رحمه الله أنه قال : الصلاة على من عقل ، والصيام على من أطاق والحدود على من بلغ •

في حفظ الفضل بن الحواري : في صبي قتل وارثه أنه لا يرثه ،  
وكذلك يوجد عن وائل ومحبوب ، لأن السنة قد مضت أنه لا يرث قاتل  
ممن قتله بخطأ ولا عمد •

قلت : فهل يدخل القاتل ووصية الأقربين من المقتول اذا كان من  
قربائه ؟

قال : لا ، لأن ميراثه قد زال ، فالوصية أحق أن تبطل ، وسواء  
ذلك أوصى للأقربين وقتله منهم أو أوصى له بوصية خاصة من قبل أن  
يقتله ، كان أوصى له بكذا يوم يموت ، فاذا قتله بغير حق خطأ أو عمدا  
بطلت الوصية والميراث ، وأما اذا جرحه ثم أوصى له بوصية من ماله من  
بعد أن جرحه فهذه وصية جائزة له •

### \* مسألة :

وعن أبي سعيد : قلت : هل بين القاتل الذي يلزمه القود والذي  
تلزمه الدية فرق في الميراث ، وما العلة في ذلك ؟

فقد قيل : لا يرث قاتل عمدا ولا خطأ بعد صاحب البقرة ، وانما  
ذلك لأنه ورثه •

وأحسب أن بعضا ذهب أن قاتل الخطأ لا يحرم الميراث ، لأنه  
لم يرد اثبات الميراث لنفسه بفعله والأول أحب اليّ ، ولعله في القول عند  
من لعله يذهب الى ذلك قصد أنّ ما يجزيه الى نفسه وسلامة الآخر •

قلت : ولو شهد رجلان على رجل يرثانه ، فقتل بشهادتهما ، ثم  
رجعا عن ذلك ، هل يرثانه ؟

فقد قيل : فيما أحسب انهما يرثانه ، وقيل : لا يرثانه ، وأحب في ذلك أن رجعا وقالوا تعمدنا لقتله أنهما لا يرثانه ، وإن قالوا شبه لنا أو ظنناه أنهما يرثانه •

قلت : وإن قال أحد من أهل العلم ، انهما يرثانه ما العلة في ذلك ؟  
فلعل من علتهم أنهما ليسا بقاتلين ، وإنما هما شاهدان ، وإنما القاتل من قتل بيده أو بأمره ، من إذا اقتطع في ذلك •

#### \* مسألة :

وعن من أمر بقتل من يرثه ، فقتل بأمره ، وكان الأمر مطاعا أو غير مطاع ، قلت : هل يرث ؟

فمعى أنه قيل : لا يرثه لأن الأمر قاتل •

#### قال غيره :

قد قيل يرثه إلا أن يكون مطاعا •

وقلت : لو أشير عليه فأشار بذلك ، هل يرثه ؟

فمعى أنه لا يرث إذا أمر بذلك على حسب ما معى أنه قيل •

#### \* مسألة :

ومما يوجد عن أبى عبد الله : وإن وضع خشبة في الطريق أو غيرها ، أو أشرع جناحا فعطب به بعض من هو وارثه أنه يرثه •

#### قال غيره :

وقد قيل أنه لا يرثه •

**\* مسألة :**

وعن رجل قطع رأس ميت وهو وارثه ، أييطل ذلك ميراثه ؟

فانا لا نرى له ميراثا منه •

وقال من قال : له ميراثه في ماله ، وعليه دية كاملة لورثته ، ولا يرث

من دية رأسه شيئا ، ويرث من سائر ماله •

**\* مسألة :**

أحسب عن أبي على الحسن بن أحمد في أهل البغى اذا حاربوا

المسلمين ، فقتل أحد ممن يرثه أسقط ميراثه أم لا ؟

الذى عرفت أنه لا يسقط ميراثه اذا قتله بحق والله أعلم •

**\* مسألة :**

من الزيادة المضافة عن الشيخ أبي محمد :

فان قتل أباه خطأ ؟

فقال أهل المدينة : يرث ماله وديته •

وقال أهل البصرة : يرث ماله ولا يرث ديته •

وقال أهل الكوفة : لا يرث ماله ولا ديته وبهذا نأخذ •

**\* مسألة :**

واذا أمر الرجل المعلم بضرب ابنه وبأدبه ، فضربه فمات ؟

• كان على المعلم الدية ، وللمعلم أن يتبع والد الغلام بالدية •

وقول : ليس على الوالد شيء ، ويرث ابنه لأنه أمره بالأدب ، لم يأمره بالقتل الا أنه ضربه ضرب أدب ، ولم يتعد فقول هو على المعلم ، ويرجع على الأب •

• وقول : على عاقلته •

• وقول : في ماله لا على الأب ولا على العاقلة •

## باب

### فى ميراث الأرحام

كان عمر بن الخطاب، رحمه الله ، وعلى بن أبى طالب ، وعبد الله ابن مسعود وغيرهم ، يرون الرد على جميع الورثة ممن له سهم فى كتاب الله عز وجل ، ويورثون ذوى الأرحام اذا لم يكن عصبه ولا ذو سهم •

وكان زيد بن ثابت ، وأهل المدينة لا يردون على أحد من الورثة ولا يورثون ذوى الأرحام •

قال : ومن الحجة فى ميراث الأرحام قول النبى صلى الله عليه وسلم « ابنى هذا سيد يصلح الله على يديه بين فئتين من المسلمين » فأصلح الله على يديه بين المسلمين أسلم الى معاوية ، فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ابنى » فيستقبح أن يكون رجل له ابن سماه رسول الله صلى الله عليه وسلم ابنا ، فيعطى ما خلف الميت بيت المال •

قال أبو المؤثر : ابن الميت هو ابن فى الرحم لا بالعصبة ، وليس بمفروض له فى كتاب الله شيئاً ما كان أحد من ذوى الفرائض ، وابن العم أولى ، لقول الله : ( ولكل جعلنا موالى ) يعنى ابن العم •

وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « ابن العم مولى من لا مولى له والخال وارث من لا وارث له » • قال أبو المؤثر : نعم •

قال ويستقبح أن يكون رجل يموت وله ابنة فتعطى النصف ، ويكون المسلمون واليهود والنصارى أحق بالنصف الباقى من ابنته ، لأنه اذا صار الميراث فى بيت مال المسلمين وجب على الامام أن ينفق على مصالح

المسلمين ، ومصالح المسلمين في مصالح اليهود والنصارى والمجوس .  
ومن يؤدى الجزية •

قال وكذلك أيضا يستقيح أن يكون رجل يموت ، وله أخت لأب وأم -  
فترث الأخت للأب والأم النصف ، وما بقى فلبيت المال ، فيأخذه المسلمون .  
وكل من له في بيت مال المسلمين حق من اليهود والنصارى والمجوس •  
ولا تأخذم أخت الهالك •

### \* مسألة :

وعن الجد أبى الأم اذا لم يكن جدات ولا عصبية ؟  
قال : له المال كله •

ومن غيره :

قال : اذا لم يكن غيره •

وعن أبى عبد الله محمد بن محبوب رحمهما الله : عن امرأة هلكت  
وتركت ابنة عمها ، وابنة خالتها ؟

فانى أرى أن ابنة العم أولى بالميراث والله أعلم ، واسأل عنها •

ومن غيره :

قال : وقد قيل لابنة العم الثلثان ، ولابنة الخالة الثلث ،  
وهو المأخوذ به ان شاء الله •

### \* مسألة :

وقيل في رجل مات وترك عمته وخالته لا وارث له غيرهما ؟

روى عن عمر بن الخطاب أنه قال : للعممة الثلثان ، وللخالدة الثلث •



✽ مسألة :

قال أبو سعيد : معى أنه اذا كان الورثة كلهم أرحاما من الرجال والنساء ، فمعى أن الأنثى والذكر سواء ، اذا كانا فى درجة واحدة بمعنى واحد لم يبين لى ، الا أنهم فى معنى واحد فى الميراث والدم ، ولا فرق عندى فى ذلك بين الذكر والأنثى •

✽ مسألة :

رجل مات وترك ابنة عمه وخاله أخا أمه ؟

قال : لابنة العم الثلثان ، ولخاله الثلث •

وعن أبى عبد الله قال : المال للخال •

✽ مسألة :

وعن امرأة ماتت وخلفت زوجها وجدتها وعمتها وخالتها ؟

قال : لزوجها النصف ، ولجدتها السدس وما بقى لجدتها •

ومن غيره :

قال : نعم ، الجدة أقرب من العمّة والخالة ، وكان لهما السدس بالسنة طعمة ، والباقى بقرابة الرحم ، والله أعلم •

✽ مسألة :

من الزيادة المضافة :

قلت : فرجل ترك ابن ابنته ، وابن أخته لأمه ، وابنة أخته لأمه ؟

( م ٢٠ - المصنف )

قال : ابن ابنته أولى بالميراث •

✽ مسألة :

ابنة أخ ، وبنت أخت ؟

فالمال لابنة الأخ •

أبو الحوارى : لابنة أخيه الثلثان ، ولابنة أخته الثلث وقول بينهم

نصفان •

## باب

### ميراث الأعمام والأخوال

من الزيادة المضافة :

وعن رجل هلك وترك خاله أبا أمه لأبيها وأما ، وخاله أبا أمه لأبيها ،  
وخاله أبا أمه لأما ؟

فقد قيل في هذا باختلاف ، والذي نحبه مما عرفنا أن يكون للخال  
من قبل الأب والام ثلاثة أخماس المال •

• وللخال من قبل الأب الخمس

• وللخال من قبل الأم الخمس

**\* مسألة :**

وعن رجل ترك عمه أبا أبيه لأمه ، وخاله أبا أمه لأبيها وأما ؟  
فالذي معنا أن للعم أخ الأب من الأم الثلثان ، وللخال أخ الأم من  
أبيها وأما الثلث ، ولا نعلم في هذا اختلافا •

**\* مسألة :**

عن أبي سعيد فيما أحسب : رجل مات وترك بنات عمه أخى أبيه  
لأمه ، وبنات أخيه لأمه ؟

فاللأكله لبنات الأخ والأخت ممن كانوا ، وهم أولى في الأرحام  
من العمومة في أكثر ما يذهب إليه أهل العلم بفرائض الأرحام •

**\* مسألة :**

عن أبي عبد الله محمد بن محبوب : وعن امرأة هلكت وتركت ابنه  
عمها وابنة خالها ؟

فأني أرى أن ابنة العم أولى بالميراث ، والله أعلم •

**ومن غيره :**

قال : وقد قيل لابنة العم الثلثان ، ولابنة الخال الثلث •

**\* مسألة :**

وسألته عن الخالات والعمت والأخوال اذا كثر بعضهم على بعض ،  
أو كانت عمه واحدة ، وأخوال كثير ؟

قال : في العمومة قلوا أو كثروا والثلثان ، وفي الأخوال قلوا أو كثروا  
الثلث •

قلت : فان كانت عمه وابنة خاله ؟

قال : العمة أولى بالميراث •

قلت : فان ترك ابن عمته ، وابنة عمه ، وخاله أو خالته ؟

قال : الخال أو الخالة أولى من كان أقرب ، فهو أولى •

قلت له : فان ترك عمته وابن ابنته ؟

قال : ابن ابنته أولى بالميراث من عمته •

✽ مسألة :

عن رجل مات وترك ابنتى عمه وابن عمته ؟

قال : معى انه على قول من يورثهم ما ورث آباؤهم فى المال ، ولو كان آباءهم قائمين يكون لابنتى العم •

وعلى قول من يورثهم بدرجات الرحم بمعنى القرابة يكون المال بينهم أثلاثا ، على حسب ما يخرج قسمة وصية الأقربين •

وعلى قول من يرى لهم منازل العصبية يكون المال لابن العمه ، لأنه هو الذكر ، لو ترك ابن عم وابنتى عم كان المال لابن العم دون ابنتى العم ، ولا شىء لابنتى العم •

وعلى قول من يقيمهم مقام الورثة اذا استوتوا للذكر مثل حظ الأنثيين ، يكون لابنتى العم النصف ، والنصف لابن العمه •

✽ مسألة :

امراة ماتت وتركت ابنتى أختها وخالتها ؟

قال أبو محمد : الفقهاء يختلفون فى ذلك ، وعندى على قياس قولهم ، أن الخاليتين محلها محل الأم ، ولهما الثلث ، ومحل ابنتى الأخت محل أمهما ولهما النصف ، ويبقى سهم واحد على خمسة ، فكأنها خلفت أمها وأختها ، فيكون المال بينهما على خمسة : للخاليتين سهمان ، ولابنتى الأخت ثلاثة أسهم •

قال : وعندى أن بعض الفقهاء يجعل للخاليتين المال •

✽ مسألة :

فان ترك عمه وابنة أخيه ؟

فقول : المال كله للعممة ، وقول للعممة الثلثان ، ولابنة الأخ  
الثلث ، وقول : المال بينهما نصفان ، وقول : المال كله لابنة الأخ •

✽ مسألة :

فيمن ترك عمه أخا أبيه لأمه ، وترك خاله أخا أمه لأبيها وأمها ؟

فللعلم أخ الأب من الأم الثلثان ، وللخال أخ الأم من أبيها وأمها  
الثلث ، ولا نعلم في هذا اختلافا •

ومن الضياء : فان ترك ابنة عم لأب وأم ، وعمة أب وأم فالمال لابنة  
العم ، وان كان أيضا ترك ابنة خاله لأمه ، وعمة أب لأب وأم ؟

فالمال لابنة الخالة •

ومن الضياء : فان ترك ابنة عم لأب وأم ، وعمة فالمال لابنة العم •

وان ترك ابنة خال لأب ، وعمة أب لأب وأم ؟

فالمال لابنة الخال •

وان كان ترك أيضا ابنة خاله للأم وعمة أب لأب وأم ؟

فالمال لابنة الخاله •

## باب

### في الدعوى من بعض الورثة للوارث

وسئل عن رجل هلك وترك ابنين ، فادعى أحدهما أختا وأنكر الآخر ؟  
قال : تأخذ الأخت من الذي أقر لها ثلث ما في يده من قبل أن لها  
واحدا وله اثنين •

ومن غيره :

قال : وقد قيل ان لها خمس ما في يده •

ومنه : ولو لم يقر بأخت ، وأقر بزوجة لأبيه ، وأنكر الآخر ؟

فان ما في يده يقسم بينها وبينه على تسعة ، فتأخذ المرأة اثنين ،  
ويأخذ الابن سبعة •

ومن غيره :

قال : وقد قيل لها ثمن ما في يده ، لأنه لو صح بالبينة  
لم يكن لها الا ثمن ما في يده ، ولا يجز على نفسه باقراره أكثر مما  
لو صحت البينة ، وذلك أنه لو صح أن له زوجة كانت الفريضة من ثمانية ،  
فللزوجة الثمن واحد تبقى سبعة لا تنقسم بين اثنين ، فاضربها في اثنين  
لموضع الانكسار تجده ستة عشر سهما ، فللزوجة سهمان ، ولكل واحد  
منهما سبعة •

فلما لم يصح ذلك لم يكن لها عليه أكثر من ثمن ما في يده ، وهذا  
على قول من يقول انه ما أقربه ، فانما يكون من حصته ما يقع له •  
وقال آخرون : للمرأة ما تستحق من جملة الميراث على حصته ،  
والقول الأول هو الأكثر •

ومنه قال : وان كان له امرأة معروفة غير هذه ، وأقر أحد الابنين  
بامرأة ، وزعم أنها امرأة أبيه المعروفة ، وجحدت المعروفة ذلك ، وجحد  
الابن الآخر ذلك ؟

فانما تقاسمه ما في يده على ثمانية ، فتأخذ الثمن ، ويأخذ هو  
السبعة من قبل أن لها نصف الثمن ، وليس هذا كالتى لها الثمن كله .

**ومن غيره :**

وهذا على قول من يقول ان المقر مأخوذ بإقراره من  
ماله جميع ما يستحق المقر له في جملة المال ، وأما على قول من يقول :  
ليس عليه الا ما استحقه في حصته ، فانما يستحق في حصته أن لو صح  
لها ذلك نصف الثمن ، فأتلف مالها بتسليمه الى غيرها ، ويلزمه لها نصف  
ثمن ما في يده .

**\* مسألة :**

وعن رجل هلك وترك ابنه وابنته وزوجته ، فادعت الابنة أختا أخرى  
أو أختا آخر ، فأنكر الآخر ؟

فانها تقاسم الذى أقرت له ما في يدها ، فان كان أخت أعطتها نصف  
ما في يدها ، وان كانت أقرت بأخ أعطته ثلثى ما في يدها .

**ومن غيره :**

قال : نعم ، وهذا على القول الذى وصفنا أنه يلحقه  
في ماله .

ومنه : واذا تركت زوجها وأمها وأختها ، فادعت الأخت أختا آخر ،  
وأقر بذلك الزوج ، وجحدت الأم ؟

فالفريضة من عشرين : للأم من ذلك خمسة ، وأيضا لها الذى يكون  
على غير دعوى ، وبقيت خمسة عزير فاقسمها على خمسة أسهم ، فكان



للزوجة ثلاثة وهو النصف من ستة ، واثنان للأخ والأخت من ستة ،  
فنصيب الزوج من تسعة ، ونصيب الأخ والأخت من ستة ، فيأخذ الأخ  
أربعة ، والأخت اثنين على القول الذى يستوفى فيه حقه مما فى يد الزوج ،  
والأخت مما جعل لها ان شاء الله •

والقول الثانى يزعم أن للزوج والأخت للأُم السدس ، وللزوج  
النصف ، وللأخ والأخت الثلث على ثلاثة ، فأصل الفريضة من ثمانية  
مضروبة فى ستة ، فللأُم سهمان من ثمانية مضروب فى ستة ، فذلك  
اتنا عشر ربع المال ، وللزوج ثلاثة من ثمانية مضروب فى ستة ، فذلك  
ثمانية عشر ، وللأخت ثلاثة من ثمانية مضروب فى ستة ، فذلك ثمانية  
عشر ، وللأخت ترعم ابن الأخ ثلثى ثلث المال ، وهو ثلث ما بقى فى يد  
الأخت ، وأربعة أسداس ثلث ما فى يدها ، وثلثى ربع سدس ثلث ما فى  
يدها •

#### ✽ مسألة :

امرأة هلكت وتركت زوجا وأختا ، فأقر الزوج أن لها أختا -  
وجحدت الأخت ؟

فانه يقسم ما فى يد الزوج على خمسة ، فيأخذ الزوج ثلاثة  
وتأخذ الأخت اثنين من قبل أن للزوج النصف ، وللأخت الثلث •

#### ومن غيره :

قال : وقد قيل يكون للأخت ثلاثة من ستة ، وللزوج  
ثلاثة من ستة ، ولو صح الاقرار لكان للزوج ثلاثة من سبعة ، وللمقر لها  
اثنان من سبعة ، فيكون لها سبع ما فى يده على سبيل الصحة ، ولا يقر  
على نفسه بأكثر مما لو صح •

واذا تركت المرأة زوجا وأختا لأب وأم ، فأقر الزوج بأخت أخرى  
لأب وأم ، وأنكرت الأخت المعروفة ذلك ؟

فإن ما في يد الزوج يقسم على خمسة : له ثلاثة من سبعة ، ولها  
اثنان من سبعة •

ومن غيره :

قال : وهذه مثل الأولى لها سبع ما في يده ، وإذا تركت  
المرأة زوجا وأختا لأب وأم ، فأقر الزوج بأخت لأب وأنكرت الأخت ؟

فإن ما في يد الزوج يقسم على أربعة : للزوج ثلاثة ، وللأخت  
واحد ، لأن للزوج ثلاثة من سبعة ، وللأخت واحد من سبعة •

ومن غيره :

قال : وهذا عندى مثل الأولى ، أنه أقر لها بسبع المال  
لو صح ذلك بالانقارار لها ، فلها نصف سبع ما في يده •

✽ مسألة :

ومنه وكذلك لو أقر بأخت لأم أو أخ •

ومن غيره :

قال : وهذا مثل الأول في هذا القول في الأخت للأب •

ومنه : ولو كان أقر بأخ وأخت جميعا ، فإنه يعطيها خمس ما في  
يده من قبل أن لها اثنين من ثمانية ، وله ثلاثة من ثمانية •

ومن غيره :

هذا قد أقر لها بربع المال أن لو صح ، فلها ربع ما في  
يده ، فيقسم ما في يده على ثمانية ، فيكون له ستة ، ولكل واحد منهما  
سهم •

ومنه : وإذا تركت المرأة زوجا وأختا لأب ، فأقر الزوج بأم ،  
وأنكرت الأخت ؟

فان ما فى يده بينهما للأم سـهـمـان ، وللزوج ثلاثة ، لأنه أقر لها  
بـانـين من ثمانية وله ثلاثة من ثمانية ♦

**ومن غيره :**

قال : يكون لها ربع ما فى يده ، لأنه أقر لها بربع المال ♦  
واذا تركت زوجا وأختا لأب ، فأقر الزوج بأخت لأب وأم ؟  
فانه يقاسمها ما فى يده نصفين لأنه أقر لها بثلاثة من ستة ، وله  
مثل ذلك ♦

**ومن غيره :**

قال : هذا قد أقر لها بثلاثة من سبعة ، وهو ثلاثة  
أسباع المال ، فلها ثلاثة أسباع ما فى يده ♦

**\* مسألة :**

وعن رجل ترك امرأته وابنيه ، فادعى أحد الابنين امرأة أخرى  
لأبييه ؟

فانه يقاسمها ما فى يده على خمسة وعشرين سهما فللابن واحد  
وعشرون سهما ، والباقي أربعة ♦

**ومن غيره :**

قال : هذا قد أقر لها بنصف ثمن ما فى يده ، فيقسم  
ما فى يده على ستة عشر ، فيكون لها سهم من ستة عشر ، وله خمسة  
عشر من ستة عشر ♦

**\* مسألة :**

واذا ترك الرجل ابنتين وأبوين ، فأقرت إحدى الابنتين بامرأة ،  
فصدقتها الأم ؟

فان الفريضة من تسعين ، فللابنتين ستون وللأبوين ثلاثون ، وتأخذ

نصيب الأم خمسة عشر ، ونصيب احدى الابنتين ثلاثون سهما ، فذلك خمسة وأربعون ، فأعطى الابنه أربعة وعشرين سهما ، وللمرأة سبعة ، ولو لم تقرر الابنه ، وأقرت الأم ، قسمت ما في يدها على واحد وعشرين سهما ، فللأم اثنا عشر سهما وتسعه للمرأة .

#### قال غيره :

قال : لم أقف على عدل ما قال ، ولكن هذه في القوون الذي تقول به أنهما أقرتا للمرأة بسبع المال ، فأقرت كل واحدة منهما لها بسبع ما في يدها على هذا يقاسمها على الانفراد والاجتماع أقرتا جميعا أو احدهما .

#### \* مسألة :

وعن رجل ترك امرأته وابنته وأبويه ، فأقرت المرأة بامرأة أخرى ؟  
قال : تعطيهما نصف ما في يدها .

#### ومن غيره :

قال : هذه أقرت لها بنصف ثمن المال ، ويحصل لها ثمن المال كله ، فتقاسمها في ما يدها نصفين .

ومنه : وان ترك ابنته وأبويه وامرأته ، فأقرت المرأة بامرأة أخرى ؟  
فانها تعطيهما نصف ما في يدها .

وان ترك ابنته وأبويه وامرأته ، فادعت الابنة أخا ؟

فانه يقاسمها ما في يدها على ثلاثة ، للأخ اثنان ولها واحد .

وان ادعت الأم ابنة للميت وجحد بقية الورثة ؟

فانه يقاسمها ما في يدها ، فتضرب هي في سهم ويضرب هو في سهمين .

ومن غيره : قال : الذى معنا أنه أراد أن يكون للأُم سهم ، وللابنة سهمان على مذهبه •

وأما على القول الأول فإنه يقر لها بسبعى وتلثى سبع المال ، ويقاسمها فى يدها ، فيكون لها سبعة ما فى يدها ، وثلثا سبع ما فى يدها •

### \* مسألة :

وعن امرأة تركت زوجا وأبوين ، فادعى الزوج ابنة كانت لها من غيره ؟

قال : يقاسمها ما فى يده على ثلاثة أسهم من قبل أن للزوج سبعة من ثلاثة عشر ، وللبنت ستة •

### قال غيره :

قال : الذى معنا أنه أراد أن للزوج ثلاثة من ثلاثة عشر ، وللبنت ستة من ثلاثة عشر ، وهو كذلك ، وهو يقر لها بستة أسهم من ثلاثة عشر سهمها مما فى يده من نصف المال •

### \* مسألة :

عن موسى بن على : ومن الضياء وفى رجل طلق زوجته فمكثت سنين ، ثم يموت أحدهما فيطلب الحى منهما ميراث الميت ؟

قال : ان الباقي يرث الا ان كان مع ورثة الميت بينة على انقضاء العدة قبل موت الآخر ، وتستحلف المرأة ما تعلم أن عدتها انقضت قبل أن يموت ، فالقول فى انقضاء العدة قول المرأة اعتدت بالحيض أو بالشهور •

واذا قال الزوج انها ماتت وهى فى العدة بعد ، وأنا آخذ ميراثي منها ، فقد قيل ان القول قوله ، وفى نفسى من ذلك ، وليس هما سواء فى القرب بينهما ، انما هم أعلم بأمرها ، والزوج لا يعلم ما عندها • وقال آخرون : له ميراثه حتى تشهد أن عدتها انقضت ، والله أعلم •

## باب

### في الاقرار بوارث

ومن جواب أبي على موسى بن علي رحمه الله ، فيما يوجد معروضا  
على أبي الحواري : عن رجل يقر لرجل أنه وارثه وابن عمه ، وله رحم  
أم أو أخت أو ابن أخت ، أو ما يشبه ذلك ، فقالت الأخت : انما يريد  
بذلك ليذهب مالي ؟

فقد وقع الاختلاف في الرأي :

فمن المسلمين من قال : اذا علم اقرار المقر والمقر له في حياتهما  
وصحتهما ، لبعضهما بعض ، أنه يرثه على ما تقدم من اقرارهما دون  
الأرحام وبه نأخذ •

ومنهم من قال : أولوا الأرحام بعضهم أولى بالميراث حتى يقيم  
المدعى للميراث بيئة بنسبة ، والميت الى ما يستحق به الميراث ، ثم له  
ومن أخذ به لم نخطئه •

ومن غيره : وقال من قال : انه لا يجوز اقراره بوارث مع وارث في  
صحة ، ولا في مرض ، الا بوالد أو ولد ما كان له أحد من الورثة من ذى  
فريضة ، أو عصبه ، أو رحم أو زوج أو زوجة •

وقال من قال : يجوز اقراره بالوارث مع الزوج والزوجة ، ولا يجوز  
مع سائر الورثة •

وقال من قال : يجوز اقراره بوارث مع الورثة الا مع الوالد والولد ،  
ولا يجوز اقراره بوارث مع والد ولا ولد •

والذى نعمل بل من ذلك أنه لا يجوز اقراره بوارث مع جميع الورثة  
الا بوالد أو ولد ، وليس فى ذلك فرق فى صحة ولا فى مرض ، الا أن  
يكون ذلك شاهرا فى حياتهما ، ويعرف ذلك من طريق شهرة النسب ،  
والله أعلم •

#### \* مسألة :

من غير الكتاب ، والزيادة المضافة من منثورة الشيخ أبى محمد  
رحمه الله :

وأما الذى أقر بولد غائب بغير عمان ، وله أولاد عدة ، فان الاقرار  
بالولد ثابت ويلزم أولاده اقراره ، والله أعلم •

[ رجع الكتاب ]

#### \* مسألة :

وسئل أبو سعيد عن رجل أقر بامرأة أنها امرأته ، وأنه متزوج بها  
فى السرية ، ثم مات ، هل ترثه باقراره ولم يصح لها بينة ؟

قال : معنى أنه فى قول أصحابنا أنه لا يجوز الاقرار بوارث مع  
وارث قد صح أنه وارثه ، الا أن يكون يقر بوالد أو ولد •

قلت له : فهذا اذا أقر به فى المرض ؟

قال : معنى أنه فى المرض والصحة سواء فى هذا المعنى •

قلت له : فان أقر بوارث غير والد أو ولد فى مرض ، ولو لم يكن  
يعلم له وارث الا الذى أقر به ، هل يثبت اقراره ؟

قال : معى اذا لم يكن له وارث وأقر بوارث ، فمعى أنه قيل يتب  
اقراره له •

قلت له : فان كان له رحم أخ لأم ، وليس يعلم له من العصبه أحد ،  
نم أقر برجل أنه من عصبته ، هل يثبت ؟

قال : اذا كان له رحم يرثه فى قول المسلمين ، لم يثبت اقراره  
بالذى أقر به من عصبته على قول من يقول بذلك انه لا يجوز اقراره  
بوارث مع وارث ، الا أن يكون والد أو ولد فيما معى •

ومعى أنه قد قيل : يجوز اقراره بالوارث مع من كان من الورثة  
الا مع الوالد أو الولد ، ولعله قد قيل يجوز مع كل وارث ، ومع الوالد  
والولد أيضا ، وعسى قد قيل لا يجوز اقراره بوارث لا بوالد ، ولا بولد  
ولا غيرهما ، وليس ذلك من شأنه هو ، والكلام فى هذا كثير ، وكذلك عندى  
أنه اختلف فى الزوجة خاصة •

قلت له : فعلى قول من يقول انه لا يجوز اقراره بأحد من الورثة ،  
وان ذلك الى غيره ، وليس هو من شأنه ، هل له أن يسكت عن الاقرار  
بالوارث الذى يعلمه هو أنه وارثه •

#### \* مسألة :

موسى بن على رحمه الله عرض على أبى الحوارى ، فيمن يقر لرجل  
أنه وارثه ، وابن عمه ، وله رحم أم أو أخت أو ابن أخت ، فقالت الأخت  
انما يريد يذهب مالى •

فقد وقع من رأى قول اذا علم اقرار المقر ، والمقر له فى حياتهما  
وصحتهما لبعضهما بعض أنه يرثه على ما تقدم من اقرارهما دون الأرحام ،  
قال : وبه نأخذ •



وقول الأرحام أولى بالميراث حتى يقيم المدعى للميراث بينة بنسبه •

**\* مسألة :**

ولا يثبت اقرار أحد بنسب الا بوالدين أو ولد لم يدفع ذلك المقر به صغيرا كان أو كبيرا ، الا أن لا يجوز في ذلك في تعارف الناس على وجه من الوجوه ، فإقرار الصغير غير بالغ بالكبير ، وكذا الكبير بالصغير ، ومن أقر بمجهول النسب من ولد أو والدين لم يثبت نسبه الا أن يقر به وارث ممن يشارك الوارث في ميراثه أن لو صح ببينة ، فان المقر يشرك المقر به فيما في يديه بفضل ما في يده من ميراثه ، من غير أن يكون المقر به وارثا للمقر ، ولا لمن كان بعده من نسله ، ولا غيره الا بصحة البينة العادلة ، الا أن يكون له وارث •

فان الاقرار ممن لا وارث له بصحة من نسب أو رحم جائز لمن أقر له ، اذا لم يكن غيره •

**\* مسألة :**

ولا يجوز اقرار الميت بنسب ولا وارث من نسب أو رحم اذا صح له نسب ورحم بشاهدي عدل ، ويكون الميراث لصحيح النسب ما لم يكن المقر به ، ولدا أو والدا أو والدة •

ولا يثبت اقرار أحد غير الوالدين والولد ، ويكون الأحكام فيمن سواهم حكم العامة الا ما صح بالبينات ، وان كان اقرار الوالدين والولد بين مسلم ومشرک ، أو أحرا أو عبد ، ثم أسلم المشرک وعنق العبد ، فأدرك الميراث فلهما ميراثهما والنسب ثابت •

وان أقر أحدهم بأحدهم ، والمقر في مرض الموت ، وطلب المقر به ميراثه منه ؟

فله ميراثه ولا بينة عليه ، ولا يجوز اقرار الصغير ما لم يبلغ الحلم بوالد أو والدته ، وكذلك يثبت النسب بين الوالدين والولد ، ويتوارثون فيمن بعدهم ، كما يتوارث من صح بالبينه هم ونسولهم والعصبات ما علوا وسفلوا أبدا •

#### \* مسألة :

جواب أبى الحسن رحمه الله : وذكر في رجل كان ينسب الى رجل أنه ابن عمه في النسب بلا صحة ، فلما حضر الرجل الموت سئل عن الرجل الذي كان ينسب اليه فقال : نعم ، فلان يلقاني الى خمسة آباء ، أو الى عشرة آباء ، وللميت بنت أو أخت ؟

فاعلم أنهم قالوا : لا يجوز الاقرار الا بثلاثة بالوالدين والولد ، ولا يجوز الاقرار بغير هؤلاء ، ولا يصح بهذا النسب الا بالبينه العادلة ، وليس اقرار الميت ها هنا بشيء •

#### \* مسألة :

ولا يجوز الاقرار عند وارث من رحم أو عصبه الا أن يصح نسبه بشاهدي عدل •

#### ومن غيره :

نعم • وقد قيل : لا يجوز الاقرار بوارث مع الزوج والزوجة أيضا ، الا الوالدين والولد •

#### \* مسألة :

وعن رجل جاء من أرض الهند ، وحضره الموت ، فأشهد قوما أن غلامين له كانا في السفينة أن أحدهما ابنه ، والآخر غلامه مملوك ، فاختلط على الشهود ابنه والمملوك ؟

قال : ينفق عليهما من ماله حتى يبلغا ، فاذا بلغا حبس عليهما المال .  
وأخبر الخبر ، فيكونان يصطلحان على المال فيما بينهما •

### قال غيره :

وذلك ان الحرية تقع عليهما بالشبهة ما كانا صبيين ،  
فاذا مات المقر للصبي في ماله ، وللآخر في مال سيده ، ولا محالة الى أن  
يبلغا فاذا بلغا كان بينهما الخصومة في الميراث ، ولا يحكم لأحدهما بشيء  
بعينه •

وكذلك لا يحكم لأحدهما بشيء الا عن اتفاق منهما أو بينة لأحدهما  
أنه الولد ، وان مات أحدهما لم يحكم للآخر بشيء من الميراث •

### \* مسألة :

رجل لا ولد له ولا والد حي ، ولا عصبه تصح بشهادة عدلين ، فأقر  
لرجل بأنه ابن عمه أخى أبيه لأبيه وأمه ، أو لأبيه ، أو أقر لرجل أنه ابن  
أخيه لأمه وأبيه ، أو أقر برجل أنه عمه ، أو أنه أخوه ، وأنه لا وارث له  
غيره ، هل يثبت للذى أقر له بما أقر له ، أم هذا ادعاء منه ؟

قال : معى أنه قد قيل اذا لم يصح له وارث من ذى فريضة ولا  
عصبه ولا رحم ، جاز اقراره بالوارث ممن ذكر ، ويكون أحق بميراثه •

قلت : له فيكون اقراره لهذا الوارث يخرج مخرج الوصية أم يخرج  
الاقرار بالوارث في قول من يثبت الاقرار بالزوجة والوالد والولد ؟

قال : معى أنهم ذهبوا أنه بمنزلة الاقرار لا بمنزلة الوصية •

قلت له : فاذا كان قرابة من ذى رحم كان أحق بميراثه دون هذا ؟

الذى أقر به أنه وارث ، ويشبهه الى ما لو صح بالبينة قوله كان أولى من رحمه هذا ؟

قال : معى أنه قد قيل ذلك •

قلت له : ولم كان ذو الرحم أولى بميراثه في قول من يقول ان اقراره ملتزم ؟

قال : معى أنه ذو الرحم ثابت الميراث بالصحة ، وهذا انما يخرج من قبل الدعوى على الوارث الصحيح •

قلت له : أرأيت ان كان الهالك ممن يورث بالجنس ، فأقر بوارث من ذى رحم أو عصبه ، أ يكون المقر به أولى بميراثه أم جنسه ؟

قال : معى أنه قد قيل ان المقر به ممن كان من ذى رحم فريضة أو عصبه أو رحم أولى من جنسه •

قلت له : فان قال قائل : ان جنسه أولى من المقر به ، لأنه ثابت ميراثه منه بغير دعوى تكون من المقر في حال ما يكون له وارث من رحم أن لو كان من العرب ، ما القول له ، وهل ينساع قوله هذا في بعض مذاهب أهل العدل ؟

قال : لا أعلم أنه قيل في قول أهل العلم ، ولا يبين لى ثبوته ، ولا يعلم لجنس وارثا في أهل الأجناس الا لمن لا يكون له وارث من ذى فريضة ، ولا عصبه ولا رحم ، كما كان للفقراء ورثة من كان من غير الأجناس ممن لم يكن له وارث صحيح من هؤلاء ، ولا نعلم بينهم اختلافا أنه من يورث بالجنس ، أنه لو أوصى بماله كله أنه يثبت لمن أوصى له به •

وليس للجنس منه شيء ، ولا نعلم أنهم قدموا الوصية على الاقرار

بوجه من الوجوه ، بل لو أقر بماله لزيد وأقر به لعمر لبطلت الوصية ،  
ولا نعلم بينهم اختلافا •

✽ مسألة :

رجل يقول عند موته لى ابن أخ أو ابن عم فى بلاد له كذا وكذا  
فلا نعرف ذلك الا باقراره ، فأنكر ذلك سائر الورثة ، فلا يجوز اقراره  
لمن وصفت ، والباقون من ورثته الثابت نسبهم أولى بجميع ميراثه من  
عصبة أو رحم اذا شهدت الشهود العدول أن هذا وارثه لا نعلم له وارثا  
غيره •

✽ مسألة :

وزعم هاشم أن بشيرا قال فى الرجل يقول : ان فلانا وارثى من  
غير أن يعرف نسبه فى ميراث له •

وقال خالد بن سعوة : كذلك كان يقول بشير ان القول قوله حتى  
يجىء فى ذلك بنسب وبينة تعرف خطأ ما قال •

✽ مسألة :

رجل من الغرباء قدم عمان ، ومعه غلامان ، فأشهد أنهما ابنا أخيه ،  
وليس له وارث غيرهما ، فلما حضره الموت أشهد أن له ولدين آخرين فى  
بلد آخر ، فبأى قوليه يؤخذ بالأول أم بالآخر ، وقد قال الغلامان : انه  
يريد مضرتهما ؟

فقال : بعد ما تردد فيها أرى أن يؤخذ بقوله الأول ، وان ضربت  
لذلك أجلا لطالب يطلب فلا بأس • فان لم يكن أحد فهما أحق به •

\* مسألة :

رجل قال في صحته : ان فلانا عمى أو ابن عمى ، ثم انه مريض ومات وترك أرحاما غير ذلك ، ولم يبين عمه أو ابن عمه الأب وأُم أو لأب أو لأم ؟

فلا يجوز الاقرار بوارث مع وارث صحيح النسب ، أو رحم أو عصة الأبوين أو ولد ، واذا لم يكن له وارث جاز اقراره بوارث ممن كان سواء ذلك في الصحة أو في المرض •

## باب

### في ميراث الولد اذا أقر به أو غيره

وعن أبي الحواري : وعن رجل أقر بولد من جارية له ، ولم يصدق  
الرجل اخوته وبنوه ، ثم مات الغلام هل يرثه اخوته الذين أنكروه ؟

فعلى ما وصفت فان الغلام يتبنت نسبه من أبيه ، ويرث أباه ويرث  
اخوته من اخوته من أبيه ، ويرث اخوته منه ، مما ورث من أبيهم ومما  
ورث من اخوته وما كان للغلام من مال من غير أبيه ، ومن غير اخوته ،  
لا يرثون منه شيئاً حتى يبلغ الغلام فيصدق أباه ، فان صدق أباه ورثهم  
وورثوه من جميع ماله •

وان الغلام كذب أباه رد عليهم جميع ما ورث من أبيه ومن اخوته ،  
ولم يرثوا منه شيئاً ، ولم يثبت نسبه من الذي أقر به الا أن تشهد البينة  
العادلة أن هذا الغلام ولدته هذه الجارية في ملك هذا الرجل الذي أقر به ،  
فاذا شهدت بذلك البينة لم يكن للغلام تكذيب ولا تصديق ، فيثبت نسبه  
من أبيه ، وورث اخوته وورثوه •

وكذلك ان شهدت البينة على أبيهم أن أباهم أقر بهذا الولد من هذه  
الجارية ، وهي في ملك أبيهم ، ثبت نسب الغلام من الذي أقر به ، ولم  
يكن للغلام تكذيب ولا تصديق ، وورث اخوته وورثوه ، الا أن يكون  
شهدت البينة أنه أقر به من هذه الجارية ، ويوم أقر بهذا الغلام ولهذه  
الجارية زوج غير السيد ، فان للغلام التكذيب والتصديق اذا بلغ •

وان أقر به السيد وادعاه الزوج ، كان الزوج أولى به من السيد ،  
الا أن الغلام يكون حراً باقرار سيده به اذا كان ولد على فراش الزوج ،  
وان قال السيد : انه ولده من قبل أن تزوج أمه ، وقال الزوج : انه ولد

على فراشه ، كان القول قول السيد ، وعلى الزوج البينة ، لأنه عبد السيد وهو أملك به والقول قوله في الغلام ، والله أعلم •

**\* مسألة :**

من أقر بوطء جارية وجاءت بولد منه يلزمه أو حتى يقر بالولد أنه منبه ؟

قال : إذا أقر بالوطء لزمه الولد والله أعلم •

**\* مسألة :**

الأب إذا أقر بوطء جارية ابنه ، وجاءت بولد ، فأقر به أنه ولده ، والابن ينكر ذلك يلزمه ويكون ولد الأب ، ويدخل مع الولد في الميراث أم لا ؟

إذا أقر بالولد ، ولم تكن الجارية فراشا للابن ، ولأولها زوج ورثه ، والله أعلم •

**\* مسألة :**

سألت الربيع عن رجل اشترى ولده في مرضه بألف درهم ، وله ورثة غيره أحرار ؟

قال : ان بلغ ثلث ماله ألفا ورث الولد مع سائر ورثته ، وان لم يكن له ورثة أحرار ولم يبلغ ثلث ماله ألفا فانه يعطى من ماله ثمن ولده وبقيته المال أيضا لولده •

**\* مسألة :**

والذى معى أنه إذا أقر رجل بالغ لأحد أنه أخوه من أبيه ، أنه



يثبت عليه اقراره فيما يجب عليه من ميراث أبيه ، وفيما يستحقه من ميراث أبيه ، ولا يكون وارثا له مع ورثته الا بالبينة ، ويرث معه من أبيه ولا يرثه هو ، ولا يرث منه هو مع ورثته الا أن لا يكون له وارث سواء ، فانه يثبت اقراره به ، ويرث اذا كان لم يكن وارث الحى المقر •

وسواء عندى أقر قبل موت أبيه أو بعده ، فاذا صح اقراره بهذا الأخ ، ثم مات قبل أن يقسم له ميراث من أبيه ، فهو وارث معه من أبيه باقراره ، ولا يرث الأخ الذى أقر به مع سائر الورثة الذين يرث معهم الأخ أن لو كان صحيحا •

#### \* مسألة :

من الزيادة المضافة :

ومن أقر برجل بالغ أنه ولده ، فأنكر الولد ، فانه اقرار لا يثبت ، ومن أقر بصبى أو مجنون أنهما ولداه ، فانه يرثهما ما لم يصح لهما نسب ، أو يعارضه أحد فى نسبهما ممن يصح نسبه ، مثل أخ أو أم ممن يصح نسبه اليهما ، فيعارضه فى ميراثهما وينكره •

فأما اذا لم يعارضه فيهما أحد ، أو يدرك الصبى ويصحوا المجنون فينكراه ، فالميراث لهم من بعضهم بعض ، ما لم يكن انكار ، فاذا وقع الانكار ردوا ما أخذوا من ميراث المقر •

#### \* مسألة :

ومن أقر بولد فى حجره ، والولد صغير ، ولم يكن دافع ، فمال الصغير له وهو وارثه ، وان دفعه دافع لم يرثه ، والصغير يرثه باقراره هو حتى يبلغ الصبى ، فان أقر به ورثه وان أنكر الصبى رد ما ورث منه •

## باب

### في الاقرار بالزوجة في الميراث

وعن المريض اذا أقر بزوجة في المرض ، هل ترثه ؟

قال : في ذلك اختلاف في الميراث ، وأما الصداق حتى يصح •

\* مسألة :

عن أبي عبد الله ، وسألته : هل يجوز اقرار الرجل بزوجة عند الموت ؟

فقال : لا يجوز ذلك ، ولا ميراث لها منه ، اذا كان له وارث من عصبه أو رحم ، وعلى ورثته لها يمين بالله ما يعلمون أن هذه المرأة زوجته ، ولكن ان أقر لها بصداق مسمى ، فأرى لها عليه ذلك يؤخذ لها من ماله كما أقر ، ويستحلف أن عليه لها ذلك الصداق المسمى ألف درهم أو غيرهما •

ومن غيره :

قال : نعم ، قد قيل هذا •

وقال من قال : لا يجوز اقرار الزوجين ببعضهما بعض الا أن تصح الزوجية بالبينة أو يشهر النكاح •

وقال من قال : لا يجوز الاقرار بالزوجة والزوج الا اذا كانا يتعاشران ويأويان الى بعضهما بعض مع الاقرار •

وقال من قال : اذا كان الاقرار شاهرا جاز الاقرار اذا شهر •

وقال من قال : يجوز الاقرار بأربعة : بالوالد والولد والزوجة والولاء •

وقال من قال : لا يجوز الاقرار بالوالدين والولد على من أقربهما الا في مال من أقربهما ، ولا يريان ممن أقر بهما الا أن يقر بذلك من يرثانه على سبيل الاقرار في الورثة على ما قيل من الاقرار بالوارث ، ولا يدخل في دم ، ولا يزوج أولاد من أقربه •

وقال من قال : يجوز ذلك ويثبت نسبه ويزوج ، ويكون وليا ويثبت نسبه •

### \* مسألة :

وقد جاء الأثر عن المسلمين أنه لا يجوز الاقرار بالزوجية في أمر الميراث ، ولا يكون للزوج والزوجة ميراث من بعضهما بعض بتقاررها بالزوجية ، الا أن تصح الزوجية من أمرها بشهادة اليينة ، وشهرة عقدة النكاح ، والمك ، ولو لم تصح بينهما معاشرة ولا مساكنة ، أو تصح معاشرتهما أو مساكنتهما بالتقارر منهما بالزوجية ، حتى يشهر ذلك من أمرهما مع مساكنتهما ومعاشرتهما •

وأما لو شهر مساكنتهما ومعاشرتهما على غير صحة ، ولا مقاررة بالزوجية من غير منكرة من ولي أو مسلمين ، فليس ذلك وكذلك ، لو كان مع تقاررها بالزوجية يقام عليهما بالانكار ، ويرفع المسلمون أو الولي وأهل البلد صدق ما يقولان ، وينكر ذلك عليهما لم يكن ذلك ثابتا الا بشهرة التزويج ، أو مشاهدة التزويج ، أو تقاررها بالتزويج في المعاشرة والشهرة بذلك من غير انكار ممن يلزمه بانكاره الحجة •

واذا لم يصح الا من طريق الشهرة ، فحتى لا يكون لا ننازع فيها من أهل التنازع •

**ومن غيره :**

فان كان الاقرار غير مشهور ، وأقامت المرأة البينة أنه  
أقر بتزويجها وصادقها كذا وكذا ، فالمهر لازم له •

وكذلك قد قال من قال : انه يجوز الاقرار بالتزويج فيما يلزمه من  
المهر والنفقة ، ولا يجوز في الموارثة الا بالبينة •

وقال من قال : يجوز الاقرار بالتزويج •

**\* مسألة :**

عن أبي على الحسن بن أحمد : قيل له كيف تكون الشهرة في  
التزويج ؟

قال : اجتماعهما وقولهما هذا زوجي وشهرة تزويجه أيضا وبثبوتها  
عنده •

## بَاب

### ميراث الفرقى والهدمى

وسئل عن الفرقى والهدمى والفرقى الذين لا يعرف أيهما مات قبل صاحبه كيف القسمة بينهم ؟

قال : أما فى قول أصحابنا ، ولا أعلم فى ذلك اختلافاً أنه إذا كان لم يعرف أيهم مات قبل صاحبه أنه يرث كل واحد منهم صاحبه على حكم المواريث ، ثم لا يرث أحدهم مما ورث صاحبه منه ، ولا مما ورث من أحد منهم ممن ذهب لهذا السبيل ، أو على هذا السبيل •

وأما فى بعض قول قومنا : أنه لا يرث أحد منهم إلا بصفة أنه مات قبله ، والا فماله لورثته من بعدهم الذين لا يشك أنهم أحياء بعده •

قلت له : أرأيت ان كان للفرقى أخوان لكل واحد منهم ألف درهم كيف القسمة بينهم ؟

قال : معنى أنه على قياد قول أصحابنا أنه يكون لكل واحد منهما ما لصاحبه كله وهو ألف درهم ، ثم يكون ما ورث كل واحد منهما من صاحبه لورثته الأحياء ، فان لم يكن له ورثة كان على سبيل المال الموقوف •

### \* مسألة :

وقيل فى الهدمى : يكونون تحت جدار ، ولا يدري من مات منهم ، فيخرج أول الجدار عن واحد بعد واحد الى أن يخرجوا من تحته جميعاً أن كل من خرج منهم أول ، وهو ميت حكم عليه بالموت قبل صاحبه ،

وكذلك الأول فالأول حتى يصح موتهم كلهم في وقت واحد على نحو هذا والله أعلم •

#### \* مسألة :

ومن كتاب غدانة بن يزيد : وسئل عن امرأة فقدت هي وابنتها ، أو قتلت هي وابنتها لا يدري أيهما قتلت قبل صاحبتهما ، ولها ابنة أخرى حية ؟

فقال : ترث ابنتها الحية ثلث ما تركت ، والميتة ثلث ، وترث من أختها الميتة النصف مما ورثت من أمها ، ومن أصل مالها ، ثم انها ترث أيضا من أمها الميتة نصف ما ترث أيضا من ابنتها الميتة •

#### \* مسألة :

وعن رجل وولده قتلا في ليلة واحدة ، ولم يعرف أيهما قتل قبل الآخر ، وخلفا مالا وورثة كيف يكون الميراث في مالهما ؟

قال : حكمهما كحكم الهدمى والغرقى ، ويورث كل واحد منهما من صلب مال الآخر •

قلت : فان شهد جماعة من الناس ممن حضر قتلتهما أن أحدهما قتل قبل الآخر ، وكان الشهود ممن لا يقبل الحكم شهادتهم ، هل تكون هذه الشهادة شهرة ؟

فقال : لا انما الشهرة في القتل ، وأما في التقديم والتأخير بقتل أحدهم ، فلا يقبل فيه الا شهادة الثقات العدول ، وليس للحاكم أن يحكم بالشهرة ولا بعلمه ، وانما يحكم بما صح معه بالبيينة العادلة •

قلت له : أرايت ان كان أحد الورثة تغلب على المال ، وقال قد صح

معى أن فلانا يعنى أحد هذين المقتولين قتل قبل صاحبه ، ثم استتصر سائر الورثة بالمسلمين أو الحاكم ، هل للحاكم أو المسلمين أن يمنعوا هذا المتغلب على المال ، أو المدعى للصحة فى قتل أحد هذين الرجلين قبل الآخر؟

قال : اذا استنصروا بالمسلمين على ظلم ، تبين لهم من ظالم متعدد عليهم ، كان على المسلمين أن ينصروهم بالقول والموعظة •

وأما الحاكم اذا رفع اليه مثل هذا ، وقامت البينة بصحة الدعوى والظلم أنصفهم ومنع هذا المتغلب على المال •

#### \* مسألة :

من الزيادة المضافة :

وعن رجل وولده وأخته من أمه غرقوا فى ساعة واحدة ، هل ترى للأخ من الأم شيئاً هاهنا ، وكم تعطيه سدساً أو نصف السدس ؟

فقال : ان أولاد الغريق يرثونه ، وما ورث هو من أولاده من صلب أموالهم فلاخيه من ذلك السدس •

#### ومن غيره :

قال : وقد قيل لا يرث الأخ من الأم من أخيه من صلب ماله ، ولا مما ورث من أبيه شيئاً ، وهو أوكد القولين ، وهذا القول حسن •

#### \* مسألة :

وعن امرأة وأمها وابنتها غرقوا جميعاً فى ساعة واحدة ، هل ترى للجدّة من بنى ابنتها ميراثاً ؟ وكيف يكون ميراثها من كل واحد ؟

فقال أبو عبد الله : كل شىء ورثت الأم من ابنتها من ما كان لهم من

صلب مالهم فلا ميراث للجدة فيه ، وكل شيء ورث البنون من أمهم فللجدة  
فيه السدس •

قال أبو الوليد : وقد قال من قال غير ذلك ، وأما هذا القول فهو  
رأى •

ومن غيره :

قال : نعم قد قيل هذا •

وقال من قال : لا ميراث للجدة من بنى ابنتها ، لأنه لا ميراث لها  
من صلب البنين ، لأن الأم تحجبها عن السدس ، ولا ميراث لها من ميراث  
بنى ابنتها من ابنتها ، لأنه لا يرث غريق من غريق مما ورث عن غريق  
نسيئاً ، وإنما ميراث ما بقى من مواريث العرقى على ورثتهم الذين لا شبهة  
فيهم ، ولأنه لا يموت البنون موتتين ، وإنما لهم موة واحدة ، وهى فى حال  
تحجبهم عن الجدة •

وقال من قال : بالقول الأول وهو حسن •

✽ مسألة :

وقد اختلف فى العرقى : فقال من قال يحجبون •

وقال من قال : لا يحجبون •

وكذلك اختلف فى أم وبنيتها ثلاثة غرقوا جميعاً ، لم يعلم أيهم مات  
قبل صاحبه :

فقال من قال : لها من أموالهم كلهم من كل واحد السدس ، لأنه كل  
واحد مات منهم فى الحكم أنه ترك أخوين وأماً ، فليس للأ كالسدس  
مع الأخوين فصاعداً •



وقال من قال : يرث من مال واحد منهم السدس ، ومن مال اثنين كل واحد منهما الثلث ، لأنه اذا مات أحدهم فقد ترك أما وأخوين ، ثم مات الثانى فانما ترك فى الحكم اذا حكم بموت الأول ، فانما ترك أما وأختا واحدة فى حكم ما قد حكم به من موت الأول •

والقول الأول هو أحسن وأحوط ، وذلك أنه لا يعرف الأول من الآخر الا أنه قول حسن ، لا يرد قول المسلمين •

## باب

### ميراث من لا يعرف له وارث

ومما يوجد عن أبى على رحمه الله : وعن يهودى أسلم ثم هلك ،  
ولا يعرف له وارث من الأرحام ؟

فميراثه للمصلين من اليهود •

#### \* مسألة :

من جواب أبى الحوارى : وعن رجل يموت ولم يعرف له وارث  
فيفرق ماله على الفقراء ثم يجيء وارثه ، هل يدرك الفقراء بشيء ان كان  
في أيديهم باق ؟

فنعم فما وجد في أيديهم الوارث فهو له ، وكذلك ان استهلكه الفقراء  
كان عليهم رده الى الوارث ان قدروا على ذلك ، والا فهو دين عليهم .  
الا أن يكون الميت أوصى أن يفرق ماله على الفقراء ، فاذا فرق برىء  
الميت من بعد أن يبالغ في السؤال عن الوارث ، فلا غرم على الفقراء بعد  
ذلك ، الا أن يكون أعلمهم المفرق عليهم ، وأخبرهم بسبب هذا المال ،  
فعند ذلك يلزمهم الغرم اذا قدروا على ذلك •

وان كان هذا المال أمانة في يد أحد ، أو دين على أحد ، ففرق الغريم  
أو الأمين ، ثم صح له وارث بعد ذلك ، كان الغرم على الغريم أو الأمين •

وان كان فرقته حاكم ، فلم يكن ينبغي لهذا الحاكم أن يفرق هذا المال  
ويستودعه بيت المال ، فاذا فعل ذلك ثم صح له بعد ذلك وارث ، كان  
الغرم على الحاكم في بيت مال المسلمين ، ولا غرم على الفقراء فيما فعل

الحاكم والأمين والغريم ، الا أن يوجد شيء بعينه في يد الفقراء ، فانه يرد الى الوارث ، كذلك الوصى الا أن يكون الوصى قد أعلم الفقراء بذلك .

✽ مسألة :

عن أبى الوليد وغيره : وعن رجل توفي ولم يترك وارثا الا خدما حلفاء أو أخا من الرضاعة ، أو امرأة رضعته ، هل لهم ميراث إذا لم يكن له رحم ولا جنس ؟

فقال : أمه التى أرضعته أحق ، فان لم يكن فاخته من الرضاعة ، اذا لم يقدر له على رحم ولا جنس .

✽ مسألة :

عن رجل مات لا يعرف له وارث لمن يكون ميراثه ؟

قال أبو محمد ، عن محمد بن محبوب رحمه الله : إن ميراث الزنيم لبیت المال ، ويوجد عنه أيضا في يهودى أسلم ومات ، ولم يعرف له وارث ، أن ميراثه لبیت المال ، وهذا عندى مثله .

وقد قال بعض الفقهاء : انه يكون في بيت المال على سبيل الأمانة .

✽ مسألة :

عن أبى المؤثر : وعن رجل وضعت معه امرأة تاجرة دراهم وقالت له : ان أنا مت فاشتر بهذه الدراهم رقبة وأعتقها ، وهو لا يعلم لها وارثا ، ولا يعرف لها مالا غير هذه الدراهم ، وماتت المرأة ، هل يشتري بها رقبة كما قالت ؟

فان هذا الرجل لا يعجل في شراء الرقبة حتى يجتهد في السؤال عن  
ورثة المرأة ، فاذا بالغ في ذلك ولم يصح معه لها وارث ، اشترى بتلك  
الدراهم رقبة وأعتقها •

وكذلك ان كانت هذه المرأة من أهل الجنس ، وذلك أنهم قالوا من  
كان من أهل الجنس فله أن يصرف ماله حيث شاء •

### \* مسألة :

من الزيادة المضافة :

ومن لم يترك وارثا ولا جنسا ، فعلى الامام حفظ ماله ، وعسى أن  
يجيء له وارث •

قال أبو محمد : من هلك ولا وارث له ، فحكم ماله للفقراء ، وان  
كان عند رجل له أمانة أو متاع ، أو عليه له دين أن يدفعه الى الفقراء •

### \* مسألة :

عن أبي ابراهيم فيمن يخلف زوجة أو غيرها من الورثة أنه يدفع  
اليها الميراث ، ويشهد عليه متى صح له وارث كان عليه الرد ، وان توقف  
عن البحث والاستكشاف كان واسعا له •

### \* مسألة :

ومن مات ولم يعرف له وارث يكون ماله حشريا موقوفا ، وقول :  
ماله للفقراء •

## باب

### في المال الذي لا يعرف الوارث أنه له خيف يأخذه

سألت أبا عبد الله عن رجل مات أبوه وترك له مالا ، فقال الناس :  
انه حرام ، أعليه أن يسأل عن ذلك المال ؟

قال : لا .

#### \* مسألة :

وعن رجل ورث من بلد مالا ، وهو لا يعرف المال أنه له أرضا خرابا  
أو أرضا معمورة ، فشهد معه بماله هذا أو بأرضه هذه التي لم يدرك فيها  
أثر عمارة رجل ثقة ، أو غير ثقة ، أنها له ، هل له قبضها بقول الواحد  
الثقة اذا لم يغير عليه أحدا ويقول غير ثقة ؟

قال : أما في الحكم فليس له ذلك الا بصحة بيينة أو شهرة يدركها ،  
وأما في الاطمئنانة ، فاذا أخبره من لا يشك فيه ، وتطيب نفسه بقوله في  
مثل ذلك أنه له ، وسعه عندي أن يقبضه على الدينونة بما يلزمه في ذلك .

#### \* مسألة :

وعن رجل ورث مالا من أبيه أو غيره ، فجاء رجل آخر ادعى  
نسيئا من ذلك ، وأراد قبض الثمرة من الأصول ، أو قبض الأصل والعبيد  
والحيوان ، أل هذا الوارث أن يمنعه عن ذلك ويجاهده حتى يقبل أو يقتل ،  
أم لا ؟

قال : معى أنه اذا صح معه الوجه الذي استحق به هذا المال ، وأنه

وجه من وجوه الحق الذى لا يختلف فيه ، وصح معه هذا المال أنه من ذلك الوجه بما لا شك فيه ، كان مستحقا له عندى فى حكم الحق فى ظاهر الأمر ، وكان له عندى أن يدفعه بحجة الحق ويجاهده عليه على وجه الحق بالظاهر حتى يعلم غير ذلك •

قلت له : وكذلك ان اشترى من رجل مالا والمسألة بحالها ، هل يكون سواء فى معنى المجاهدة ؟

قال : هكذا معى أنه اذا اشتراه بحجة يستحقها بمالا اختلاف فيه فهو عندى وجه من وجوه الحق •

#### ✽ مسألة :

وفى جواب لأبى معاوية عزان بن الصقر ، معروض على موسى بن على : وفى الرجل الذى قال : الذى قال له أبوه ان لى سهما من موضع كذا وكذا ، ومات وشركاؤه أغياب ، أو أيتام ، ولم يخبره أحد غير أبيه ، وقال الشركاء لا نعرف ما قال أبوك ، ولا نمنعك أن أردت أن تأخذ ، ولم يعلم أن أباه أكله ، وقد كان يأخذ منه ما لا يعلم كم الا قوله ، وكان ثقة أو غير ثقة ؟

فأما اذا كان ثقة فلا أرى بأسا أن يأخذ مما سمي له ، وان كان غير ثقة فلا يأخذ ما كان أبوه يأخذ ان عرفه ، فان لم يعرفه فما أحب أن يأخذ الا ما أعطاه شركاؤه اذا كانوا بالغين •

وان كانوا يتامى أو أغيابا ، فدع ما يريبك ، وسل الله السلامة •

#### ✽ مسألة :

وجدت فى جواب أبى المؤثر : وعن صبى ورث أباه ، ثم بلغ فأخبره

الناس بمال أنه مما خلفه أبوه فأكله ، ثم جاء رجل فنازعه فيه وادعاه ، ولم يكن عند أحدهما بينة ، ولا كان المال قبل أن يقبضه الصبي في يد أحد يقر له به ، هل لهذا الغلام أن يمنع المدعى إذا قدر عليه ، وليس في البلاد حاكم يحكم بينهما ؟

فعلى ما وصفت فلا أرى له أن يمنع أحدا منه ، ولا يسلمه الى أحد ، ولا يأكله حتى يعلم أنه كان في يد أبيه ، أو يخبره به ثقة أنه كان في يد أبيه ، أو يكون في يد أحد فيقرر له ، ويدفعه اليه ، والا فلا يتعرض به ♦

وقلتم رأيتم ان مات أبوه وهو صبي لا يعقل ، ثم عقل وهو يأكل المال ، ولا يعرف كيف أكله وهو صبي حتى بلغ ، وهو يأكله لا يدرى كيف أكله ، ولم يعارضه فيه أحد بعد أكله ؟

فاذا كان كذلك فهو أولى به ، ولا أرى عليه بأسا في أكله ♦

وقلتم : رأيتم ان عارضه فيه أحد بعد أكله أباه على هذا الوجه ، هل له أن يمنع منه من عارضه ؟

فاذا كان على هذا فما أرى عليه بأسا أن يمنع من عارضه فيه حتى يصح له بينة بما ادعاه ♦

وقلتم : رأيتم ان استحلف كيف يحلف ، فانه يحلف ما يعلم لهذا الرجل حقا في هذا المال الذي يدعيه ♦

✽ مسألة :

ومن جواب أبي عبد الله محمد بن روح : وذكرت رحمك الله في رجل مات وترك شيئا من التجارات ، وقد كان يعرف بودائع الأمانات ،

ويأخذ رعوس الأموال من الناس مضاربة في التجارة ، ثم انه مات عن غير وصى ؟

فعلى ما وصفت فجميع ما في يده مما يعرف به اذا مات وتركه فهو لورثته ، حتى يصح أن لأحد رأس مال ، أو فيه لأحد شيء من الودائع ، أو يصح عليه شيء من الديون بشهادة بينة عدل ، أو باقرار منه يصح بعد موته بشهادة بينة عدل .

ومن علم أن عنده شيئاً من الأمانات ، أو شيئاً من رعوس الأموال ، فليس له أن يأخذ مما ترك حتى يعلم أنه مما قد ترك ، وأنه لم يضع من يده ، ولا تلف ، وأنه هو الذى تركه ، فهناك يجوز له أخذه ان لم يمنعه أحد بحجة حق ، فان منعه أحد بحجة حق ، فلا يحل له المكابرة على ذلك الا من بعد أن يصح له بينة تشهد بأن شيئه هذا مما قد تركه الميت وبيّنوا شيئه ذلك بقيمه معروفه أو تعلق معروف ، يشهدون عليه بعينه ، أو يشهدون بصفته على سبيل صفة تعرف تلك الصفة عندهم في ذلك العلق دون غيره .

ومما يثبت لأهل الشيء اذا أقرت الحماله الحاملون لهذا الشيء ، أن هذا الشيء لفلان ، فاذا أقر من في يده شيء به لأحد من الناس ، فانه له ولم يقل في اقراره بأن فلانا الميت أقر به لفلان ، فان زادوا هذا في اقرار ، لم يثبت ذلك الا أن يكونوا ثقات جائزى الشهادة ، ولا يجوز لك أنت أن تأخذ ذلك الارث ، الا أن يصح معك أنه من قماش الميت ، لأنه عندى على ما وصفت لى بمنزلة الأمانة ، والأمانة لا يحل أخذها من مال الميت الا أن يعلم بأنها من مال الميت يأخذها من مال الميت ، وكلّ مالا ضمان على الميت فيه فهو بمنزلة الامانة ، ورأس المال لا ضمان فيه .

وأما ما ذكرت أنك كنت تطالبه بدراهم لنفسك ، فاذا كانت تلك الدراهم مما يلزمه لك من ضمان أو دين أو غير ذلك ، فلك أخذ ما يلزمه لك مما ترك ان قدرت على ذلك حتى تعلم أنه لغيره .



. ولو علم الله عز وجل أن ذلك الشيء الذى تركه لغيره فليس عليك ولا على غرمائه ، ولا على ورثته حرج فى ذلك الا من علم منكم أنه لغيره بيقين لا توهم وظن ، وكما لا يحل بالظن أخذ ما هو محجور على من لم يعلم أنه مما يحل له كذلك لا يحرم بالظن ما قد صح أنه له حلال فى حكم الاسلام ومما هو مباح فى حكم الاسلام ، الميراث للوارث على ما وجد فى يد مورثة \*

وكذلك الغريم الذى له حق هو أولى من الوارث ، لأن الله أوجب الميراث للورثة من بعد قضاء الدين ، وعلى هذا أجمعت العلماء اذا صح الدين ، وكفى بعلم المرء صحة معه ، وان لم يجز قوله عند الحاكم فيما يدعيه لنفسه ، غير أنى أوجب لورثة هذا الميت البالغين منهم أن ينجبوا على ميتهم من حصصهم بحسب ما يظنون أنه طهارة لميتهم عن التبابع ، وأفضل الحياطة من الأحياء للأموات ، فكافهم من التباعات والتساعد بصدق النيات \*

### ✽ مسألة :

وذكرت فى رجل هلك والده ، وخلف يتيما ، وخلف مالا ، فلما بلغ اليتم لم يعرف ماله الا بخبر والدته والعوام ، من أهل بلده ، ولم يخبره بذلك أحد من الثقات ، فعلى ما وصفت فهو له حلال ، وكفى بشواهد الشهرة مع اطمئنانة القلب ، وارتفاع الريب منه حجة لك وعليك فيما يعرض لك من مثل هذا \*

وهكذا عرفنا من قول الشيخ أبى الحسن رحمه الله أنه يأخذه على الاطمئنانة وان عارضه معارض فى ذلك لم يلتفت الى ذلك من بعد أن يأخذه على هذه الصفة ، وهذا السبيل لا يطاق على كثير من الأمور الا به ، والوصف فى شواهد يطول ، فهذا جائز له ان شاء الله \*

وكذلك الذى اشترى المال من البائع والمال غائب عنه ، فاذا صح ذلك البيع وجاز له من وجه البيع بوجه يثبت له البيع ، فهو على هذا ، ولا يجوز فى ذلك مايجوز فى هذا هكذا عرفنا •

#### \* مسألة :

من الزيادة المضافة :

وعن صبي عنده والده له اخوة ، كل واحد فى يده نخلة من عند والده نخلا ، فنشأ هذا الصبي وفى يده نخلة من عند والده ، يتصرف فيها ، وتعرف به وتنسب اليه حتى مات والده ، وهى فى يده ، وليس يحفظ أن والده لفظ له فيها لفظ عطية ، ولا ملك ، هل يسعه أخذ تلك النخلة وله أخوات ليس يعلم أنهن أعطين شيئا ؟

قال أبو على : ان الصبي اذا نشأ وفى يده مال ، ولم يعلم من أين صار اليه جاز له أكله •

#### \* مسألة :

ما تقول فى رجل مات وعليه مظالم وحقوق وغشور ، ولم يخرج منها ، وخلف مالا يجوز لوارث أخذ ما خلفه أم لا ؟ وكذلك من عرف سبيل هذا الميت ، يجوز له أن يأخذ من يد الوارث شيئا من هذا المال ، أو يقتعد منه أرضا ، أو يشتري شيئا منه أم لا ؟

قال : جائز له ذلك ، والله أعلم •

## بَاب

### في ميراث الحمل من الزيادة

في رجل توفي وله والدته لها زوج ؟

فان كان بها حمل قد نفخ فيه الروح ورث والا لم يرث ميت ميتا •

قال غيره :

قد قيل هذا وقول ان جاءت به لأقل من ستة أشهر ورث ، وان جاءت به لستة أشهر من موت أخيه لم يرث ، لأنه يمكن أن يكون حمل به بعد موت أخيه ، وقول يرث الى تسعة أشهر •

وقول : اذا لم يطق من حين مات ربيبة فجاءت بالولد لستين كان ولده وورث أخاه ، وان جاءت به لأكثر من سنتين لم يرثه •

✽ مسألة :

فيمن زوج حرمة برجل ، ثم صح معه أنها ذات محرم منه ، ولم يصح معها ولا مع الزوج ذلك حتى ماتا ، هل ترى له أن يأخذ مما ورث منه اذا كان هو عالما بالحرمة ؟

قال : هكذا عندي •

قيل : فان كانت بيئة هل يكون هذا علما يحجر عليه أخذ الميراث ؟

قال : اذا كانت بيئة فهي عندي من العلم في الحجة في الحكم •

قيل : فان شهدت عنده امرأة أنها أرضعتها ولم يعلمها همسا بذلك

حتى ماتا ، هل يكون هذا علما يحجر عليه أخذ الميراث منها مما ورثت منه ؟

قال : هكذا عندى اذا كانت عدلة ممن يجوز شهادتها فى الرضاع •

**\* مسألة :**

مجوسية هلكت وترك ابنتها وهى أختها ؟

قال : لها الميراث من الموضعين كليهما •

**\* مسألة :**

من الضياء : رجل مات وترك ابنة خالة لأم وعمة أب الأب وأم ؟

فالmaal لابن الابن الخالصة وان ترك ابنة ابنة خالة لأب وعمة أب ابنة لخاله فالmaal لابن ابنة الخالة ، لأن ولد الجد والجدة من قبل الأب ومن قبل الأم وان بعدوا أقرب من ولد جد الأب وجدة الأب وان قربوا •

قال المحقق قد انتهى عرض هذا الجزء معروضا على ثلاث نسخ :

الأولى : بخط الشيخ سلمان بن مداد عام ١٠٥٧ هـ

والثانية : بخط الشيخ على بن سالم الحباسى عام ١٣٩٥ هـ

والثالثة : بخط سالم أحمد بن سلمان الحارثى •

وكان تمام استعراضه فى ٢٥ ربيع الآخر سنة ١٤٠٣ •

## الفهرس

### صفحة

٧	باب فى الوصى الذى تجوز الوصاية اليه
١٢	باب من يجوز أن يوصى اليه ومن لا يجوز
١٦	باب فى الموصى اذا لم يكن له وصى هل يحتسب له
١٨	باب فى ألفاظ الوصاية
٢٢	باب فى الوصاية الى الوصى فى الأولاد
٢٦	باب فى قبول الوصى الوصاية وردها
٣٧	باب فى الأجرة على انفاذ الوصية والقيام بها
٤٥	باب فى الموصى اذا أوصى الى وصيين أو أكثر
٥٢	باب فى الموصى اذا وجد له وصيتان أو أكثر
	باب فيما يجعله الموصى للموصى من التصديق والانفاذ
٥٦	وما أشبه ذلك
٦٤	باب فى الوصى وثقته وتهمته وما أشبه ذلك
	باب فيما يجوز للموصى من الوكالة والوصاية والاستعانة
٧٠	والانفاذ وما أشبه ذلك
	باب فيما يجوز للموصى فعله فى مال الهالك والانفاذ
٨٩	وما أشبه ذلك
٩١	فى قرض الوصى من مال الهالك لغيره أو لنفسه
٩٢	باب فيما على الورثة أو الوصى تسليمه الى الموصى له
٩٤	باب فى ذهاب الوصية وتأخير قضائها
٩٩	باب فى الوصى اذا لم يقدر على ورثة الموصى ولا الموصى له
١١١	باب من أعطاه وصى الميت شيئاً من المال هل له أخذه ؟
١١٥	باب فى دعوى الوصى وشهادته واقراره على الورثة
١١٩	باب فى الحكم بين الوصى والورثة وأصحاب الوصايا
١٣٠	باب فى الوصى اذا أنفذ الوصية ولم يعرضها
١٣١	باب فيما يبدأ بانفاذه مما هو مكتوب فى الوصية

صفحة

- ١٣٥ باب في أى موضع تنفذ الوصية
- ١٣٧ باب في تفريق الوصية والزكاة على الفقراء
- ١٤٠ باب في تسليم الوصى على غير ما أوصى الموصى
- باب في الموصى اذا جعل للوصية أجلا وجعلها في موضع  
محدد
- ١٤٥
- ١٥٢ باب في قيمة المال لانفاذ الوصايا اذا زادت أو نقصت
- ١٥٧ باب في مال الهالك وتوقيفه في الوصايا
- ١٥٨ باب في دين الهالك
- ١٦٠ باب في بيع ما خلف الهالك
- ١٦٣ باب في بيع الوصى مال الهالك وفي الحجة على الورثة
- باب في مال الهالك اذا بيع مال الهالك بأمر حاكم أو وصى  
أو ما أشبه ذلك ثم ادرك
- ١٧٨
- ١٨٩ باب في شراء الوصى من مال الهالك
- ١٩٢ باب في خروج الوصى أو الورثة بالحجة
- ١٩٥ باب في الوصية اذا تلف المال أو شيء منه
- ١٩٨ باب فيمن عليه للهالك دين هل له أن يقضى عنه دينه ؟
- ٢٠٠ باب في دين الهالك هل لأحد أن يقتضيه أو يقتضيه ؟
- باب في استيفاء أهل الحقوق حقوقهم من مال الهالك  
اذا لم يكن له وصى
- ٢١١
- ٢٢٠ باب من أجمع على توريثه ومن لا يرث
- ٢٢٢ باب في معرفة الفروض ومن يستحقها بغير حجب
- باب فرائض ابن عباس وما خالف فيه الناس وما ليس  
العمل عليه
- ٢٢٧
- باب في فرائض الصلب في قول عبد الله بن مسعود
- ٢٢٨ فيما خالف فيه زيда وعليا وابن عباس
- ٢٣٠ باب في المسائل الملقيات في الفرائض

صفحة

٢٣٤	باب في ميراث الأولاد
٢٣٧	باب في ميراث الزوجات
٢٤٤	باب في ميراث المطلقات
٢٥٢	باب في ميراث المطلقة ضرارا
٢٥٧	باب في ميراث العصبات
٢٦١	باب فيمن يدلى الى الميت بنسبين
٢٦٤	باب في الرد
٢٦٩	باب فيمن لا يحجب ولا يرث
٢٧٢	باب الميراث بين الأحرار والمماليك والمسلمين والمنكرين
٢٧٦	باب في الورثة اذا كان فيهم مملوك
٢٨٤	باب القول في ميراث الولاء
٢٨٦	باب في ميراث الأجناس
٢٩٨	باب في ميراث القتاتل
٣٠٣	باب في ميراث الأرحام
٣٠٧	باب في ميراث الأعمام والأخوال
٣١١	باب في الدعوى من بعض الورثة للوارث
٣١٨	باب الاقرار بوارث
٣٢٧	باب في ميراث الولد اذا أقر به أو غيره
٣٣٠	باب في الاقرار بالزوجة في الميراث
٣٣٣	باب في ميراث العرقى والهدمى
٣٣٨	باب في ميراث من لا يعرف له وارث
٣٤١	باب في المال الذى لا يعرف الوارث أنه له كيف يأخذه
٣٤٧	باب في ميراث الحمل

رقم الايداع ٣١٥٥ لسنة ١٩٨٤

مطابع سجل العرب









